الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي موسومة

بـ...:

نظام الشورى في الأندلس من مطلع القرن (2هـ/8م)إلى نهاية القرن (6هـ/12م)

إعداد الطالبتين: تحت إشراف الدكتور

– بوفاتح فتيحة عبد الحفيظ حيمي

– بن لخضر سمية

لجنة المناقشة

الأستاذ راكة عمر	رئيسا
الدكتور عبد الحفيظ حيمي.....	مشرفا ومقررا
الأستاذ طويلب عبد القادر.....	مناقشا

الموسم الجامعي

1435هـ–1436هـ/2014م–2015م

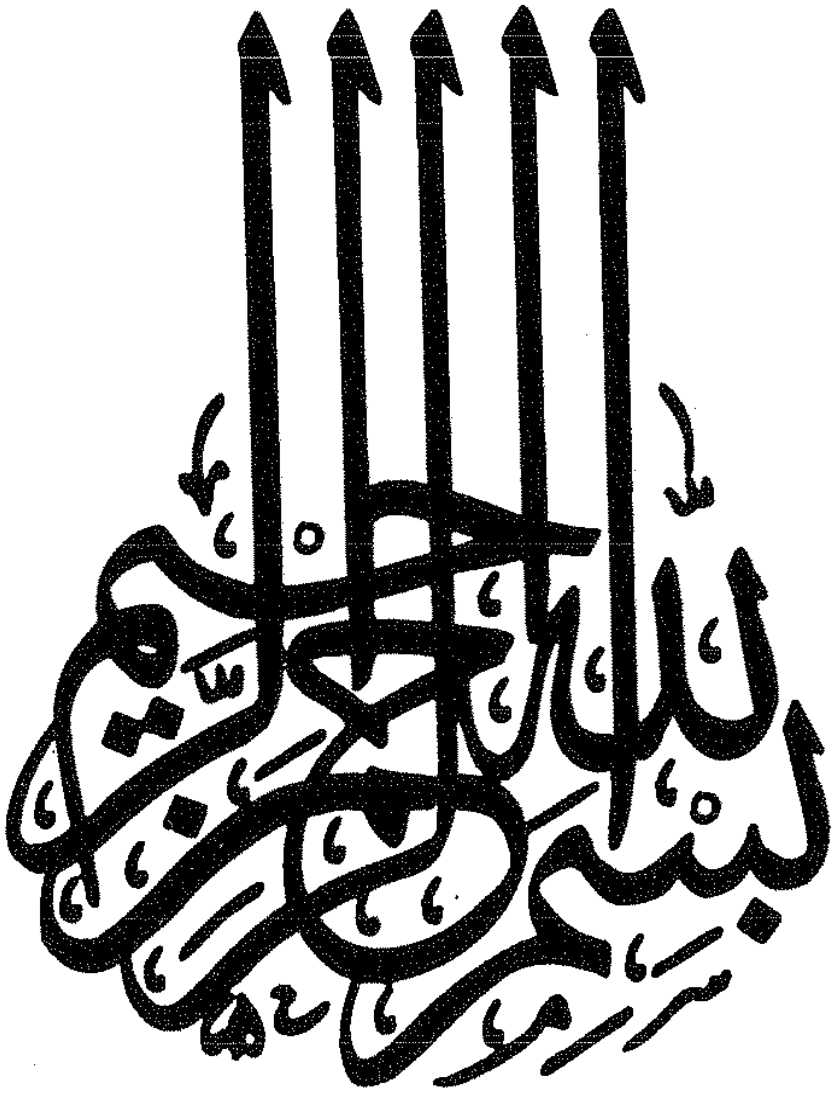
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اللهم لك الحمد حمدا يليق بجلال وعظيم سلطانك ولك الحمد زنة عرشك وعدد خلقك، ورضا نفسك ومداد كلماتك، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أما بعد:

يشرفنا أن نهدي ثمرة نجاحنا إلى كل أساتذة جامعة إبن خلدون وإلى السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية وإلى الدكتور المشرف حيمي عبد الحفيظ الذي أشرف علينا في إنجاز هذا العمل وإلى كل طلبة قسم التاريخ خاصة طلبة تخصص تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي وإلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على
أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من
قريب أو أو من بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع،
ونخص بالذكر الدكتور المشرف حيمي عبد الحفيظ
الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت
عونا لنا في إتمام هذا البحث، كما لا ننسى بتوجيه الشكر
إلى كل أساتذة قسم التاريخ الذين لم يبخلوا علينا
بمعلوماتهم القيمة وإلى من أهدي معلومة أو أسدى
إلينا نصيحة، كل التقدير والاحترام،كما أتقدم بالشكر
للمناقشين الفاضلين على تكرمهما بإبداء ملاحظاتهم على
المذكرة،فالجميع مني فائق الشكر والتقدير.

مـقدمـة

مقدمة:

إن تاريخ وحضارة بلاد الأندلس من الفتح الإسلامي إلى غاية نهاية عصر الموحدين كانت من أعظم الأماكن التي فتحها العرب، وجعلوا منها دولة إسلامية فتية استطاعت أن تفرض سيطرتها لمدة ثمانية قرون، حيث مر الحكم بها بداية بعهد الولاية ثم الإمارة فالخلافة، ومن بعدها ملوك الطوائف ثم المرابطين ثم الموحدين، والذي كان حافلا بأهم الأحداث وتطورات التاريخية المهمة، وشملت كل الجوانب السياسية منها والاقتصادية والثقافية.

بحيث برزت منها خطة الشورى، فمن العوائق التي رافقت الحياة السياسية وعطلت نموها وسيرها الطبيعي، الاستبداد السياسي في مقدمة هذه الأشكال بكل أنواعها،وعليه فخطة الشورى هي نظام الإسلامي خالص أوجبته نصوص شرعية، فهي تضع القواعد الأساسية لتوازن السياسي بين الحاكم والمحكوم، وبها تتحقق العدالة والدفاع عن حرية الإنسان من الجور والظلم والسهر على تحقيق أمن الأفراد والمساواة والتكافل بين الجميع.

لقد أوصى الإسلام بتطبيق مبدأ الشورى، كما دلت على ذلك الآيات القرآنية والأخبار التاريخية التي تذكر مشاورة النبي–صلى الله عليه وسلم– لأصحابه وجيشه والأخذ بمشورتهم في عدة مواقف، فهي أصل من أصول الشريعة التي ينبني عليها النظام السياسي الإسلامي، كما كان لها تأثير بالغ في الأندلس طيلة الفترة الممتدة من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري والثـــامن الميلادي إلى القرن الثاني عشر الميلادي، بحيث بلغت أوجها خلال هاته الفترة بما يكفل ازدهار هذا المجتمع والبحث في هذا الموضوع لما يحمله بين ثناياها من إشكاليات تستدعي من الباحث الإجابة عليها وتحليلها، يمكن صياغة الإشكالية بدقة أكثر في الأسئلة تنحصر بإشكالية عامة وتندرج تحتها تساؤلات فرعية التالية:

ما هي المبادئ التي بنيت عليها مفاهيم نظام الشورى، وأدت إلى تبلور أهميتها بتعدد ألقاب العاملين بها بإضافة إلى إبراز نقاط تداخلها بالنظم الإدارية الأخرى، مع ترجمة أعلام المشاورين في بلاد الأندلس؟ ما مفهوم الشورى لغة واصطلاحا ؟ هل كان للمشاورين ألقاب تطلق عليهم في بلاد

الأندلس ؟ وكيف ساهمت وظيفة الشورى في بناء نسيج السياسي الأندلسي من خلال أهميتها ؟ فيما تمثلت كيفية وشروط اختيار المشاور ؟ ما هي أهم الروابط بين نظام الشورى والخطط الإدارية الأخرى (القضاء الشرطة، الحسبة)؟ ما هي أهم التراجم لبعض المشاورين في بلاد الأندلس؟

وتبرز أهمية الموضوع من خلال الكشف عن الحقائق وتجلى الغموض، والوصول إلى الصواب وبها يصل الإنسان إلى ما يصبو إليه من عزة وفلاح وسعادة ونجاح في أمور الدنيا والآخرة، وبذلك تبنى المجتمعات الفاضلة والدول القوية، فإن أي نظام أو تنظيم ينشد الخير والفلاح.

ويبحث عن العدالة والمساواة ويرغب في منع الظلم والتسلط والاستبداد فلابد أن تكون الشورى سمته ومنهجه.

أما فيما يخص الدراسات السابقة لم تكن هناك دارسة سابقة لهذا الموضوع، فقد اقتصرت على بعض الأبحاث العلمية، غير أنها لم تخدم الموضوع بصفة كاملة، ونذكر منها رسالة الدكتوراه بالعنوان الحسبة في الأندلس من القرن 92هـ/897م، دارسة تحليلية لسلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، والتي أفادتنا في معرفة أهم صور العلاقة التي تربط خطة الشورى مع الحسبة.

وهذا يخدم الموضوع من ناحيتين الإيجابية ويتمثل في بذل الجهد والاجتهاد في البحث للوصول لمعلومات شيقة وحتى يكون موضوعا قيمنا لدراسة وتحليل، أما من الناحية السلبية فتمثلت في قلة الدراسات العلمية المتخصصة التي تناولت الموضوع .

ولقد جاء اختيارنا للموضوع لقناعتنا الشخصية بأهمية هذه الدراسة، وإيماننا بأنها تشكل جانبا مهما من تاريخ بلاد الأندلس، وكذلك من إسهاماته المهمة والجلية في الحياة السياسية الأندلسية على عهد الدولة الأموية، ولمعرفة الدواعي الحقيقية لاحتضان الأندلس لهذا النظام، كما حرصنا على الإحاطة بأمور الأساسية والمهمة والإبتعادنا قدر الإمكان عن الإطالة والتفصيل في الموضوع.

وكما جرت العادة لا يخلو بحث من البحوث من الصعوبات و التي وجهتنا، إلا أنها لم تكن عائق في مواصلة البحث، ومنها تشابك وتداخل الأحداث بين المصادر والمراجع، وطول الفترة الزمنية

لدارسة ورغم تعدد المصادر الأندلسية، إلا أنها لم تكن دارسة معمقة أو متخصصة حول هذا الموضوع.

واتبعنا في انجاز دارسة هذا الموضوع على عدة مناهج منها المنهج التاريخي الذي يقوم على جمع المادة وسرد الأحداث وذكر الحوادث، والمنهج التحليلي لتفكيك ما تعقد من الأفكار وتقيم مصادرها ومراجعها التي توفرت لدينا وكذلك في تحليل مواقف بعض المؤرخين، وفي تراجم لبعض المشاورين، والمنهج الاستقرائي والاستنتاجي لتتبع علاقة خطة الشورى بالنظم الإدارية الأخرى (كالقضاء والحسبة والشرطة).

خطة الموضوع:

لا تستكمل خطة البحث إلا بوضع خطة له فلقد ابتدأنا هذه الرسالة بمقدمة وهي عبارة عن حوصلة للموضوع وطرح إشكالية له تنطوي على مجموعة من التساؤلات.

كما ارتأينا أن يتصدر البحث بفصل تمهيدي "**الحالة السياسية لبلاد الأندلس**" وتناولنا فيه تأسيس الإمارة الأموية مع مؤسسها عبد الرحمن الداخل، و اهتمام الأمراء بمختلف النظم الإدارية الدينية والتي منها خطة الشورى، مع تتبع أهم العصو ر التي مرت بها الأندلس من القرن الثاني إلى القرن السادس.

أما الفصل الأول فكان تحت عنوان **"مراسيم وتقليد نظام الشورى في بلاد الأندلس"**بحيث تناولنا فيه العناصر التالية: ماهية الشورى لغة واصطلاحا، وأهمية الشورى والألقاب التي كانت تطلق على المشاور، وكيفية اختيار المشاور وأهم السمات الأساسية التي تميز بها أهل الشورى، ومهام المشاورين في بلاد الأندلس و نظرة لبعض العلماء حول موضوع الشورى.

الفصل الثاني: لقد تمحور في " **علاقة الشورى بالخطط الإدارية الأخرى** "(القضاء، الحسبة، الشرطة) أدرجنا فيه التعريف بالقضاء لغة واصطلاحا وعلاقته بالنظام الشورى، كما تناولنا فيه التعريف بالنظام الحسبة وأهم صور العلاقة التي تربط نظام الشورى بالحسبة، واستعرضنا فيه مفهوم الشرطة وعلاقتها بالشورى.

الفصل الثالث: وتم فيه الحديث عن **" أهم أعلام لبعض المشاورين في الأندلس"** وهو مقسم إلى العناصر التالية أولا:أهم المشاورين في عهد الإمارة والخلافة، ثانيا أهم المشاورين في عهد الدولة العامرية وملوك الطوائف وثالثا ذكر التراجم لبعض المشاورين في عهد المرابطين والموحدين.

وخاتمة والتي كانت عبارة عن أهم النتائج واستنتاجات المتواصلة إليها من خلال الدراسة و البحث في الموضوع.

كما أدرجنا بعض الملاحق التي تخدم الموضوع.

عرض وتحليل المصادر:

ولقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تحدثت عن تاريخ بلاد الأندلس، والتي درست كل الجوانب وقد أولوا المؤرخين اهتمام بموضوع الشورى في بلاد الأندلس وتطرقوا إليها وعليه نذكر أهم المصادر التي اهتمت بهاته الدراسة وفي مقدمة هذه المصادر.

الكتب التاريخية:

كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: لمؤلفه ابن عذارى المراكشي المتوفى سنة 712هـ/1312م، في جزئه الثاني يعد من أهم الكتب التاريخية، بحيث اختص بتاريخ المسلمين في بلاد الأندلس إلى غاية وفاة المنصور بن أبي عامر، وتأتي أهميته لأنه مصدر قديم ولما يحمله من تفاصيل، كما يحوي أخبار كثيرة وروايات نادرة فهو مصدر لا يمكننا الاستغناء عنه، وقد أفادنا في معرفة الأوضاع السياسية لبلاد الأندلس بداية من عهد الإمارة.

كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب أحمد بن محمد بن المقري التلمساني، ويذكر بأنه في تنقله إلى بلاد المشرق والمغرب حتى أدركته الوفاة في مصر سنة 1041هـ الموافق 1632م، وإعجاب المقري بالوزير لسان الدين بن الخطيب هو الدافع الأساسي له في تصنيف كتاب عنه، فقد أورد معلومات لم نجدها في سواه إلا أننا نجده يفتقر إلى تنظيم في سرد الأحداث، لذا فهو مصدر الأساسي لكل باحث في التاريخ السياسي أو

الاجتماعي أو الثقافي للأندلس، وبه ثمانية الأجزاء حققه إحسان عباس، وأفادنا في معرفة التراجم عن بلاد الأندلس وذكره لأهم الخطط الإدارية التي لها دور في بناء المجتمع الأندلسي.

كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، المتوفى سنة 647هـ ويعد هذا المصدر من أهم المصادر التاريخية، يحمل حديثا عن ملوك الطوائف وسيرهم جميعا، كما أمدنا في هذه الدراسة بمعلومات قيمة تاريخية حول أهم التطورات السياسية لبلاد الأندلس.

كتاب الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبن بسام الشنتريني المتوفى سنة 542هـ 1147م على الرغم من أن الكتاب الذخيرة من أهم المصادر الأدبية، إلا أنه يعتبر أيضا من أهم المصادر التاريخية فينقسم إلى أقسام في ثمانية مجلدات وقد اعتمدنا عليه في وصف الحالة السياسية في بلاد الأندلس.

كتب الطبقات والتراجم:

تعتبر كتب التراجم من أهم المصادر المساهمة في هذا الموضوع فهي تعرف الباحث عن حياة الفقهاء المشاورين ولوحظ بأنها تتوفر على معلومات التي تصب في إطار الحياة العلمية وتعد رافد من روافد التي تخدم التاريخ إلا أنها تفتقر إلى التسجيلات الخاصة بأهم السمات اليومية فنذكر من أهمها.

قضاة قرطبة لأبي عبد الله محمد بن الحارث الخشني، عاش في القيروان ثم دخل الأندلس فسمع من أعلامها، حتى بلغ منزلة عالية وهو من أهل الفقه وولى الشورى، توفي سنة 361هـ/971م ويعد من أهم كتب التراجم فقد ألفه صاحبه طلبا من الحكم المستنصر، الملاحظ في هذا المصدر أنه اختصر في ترجمة لبعض المشاورين، بحيث أفادنا هذا الكتاب ترجمة لبعض المشاورين.

"تاريخ علماء الأندلس" لأبي الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي متوفى سنة 403هـ 1012م، هو يضم تراجم كثيرة لعدد كثير من علماء الأندلس، حتى عصر المؤلف فمعلوماته تعد أصدق وأصح لأنها جاءت عن طريق المشاهدة والمعاينة.

كتاب جذوة المقتبس للحميدي المتوفى سنة 488هـ 1095م ويتميز الكتاب بأنه أكثر تنوعا في تراجمه حيث لم يقصره على أهل الحديث والفقه، بحيث أورد لنا هذا الكتاب معلومات قيمة من علماء الأندلس وأهم المشاورين في كل فترة من فترات بلاد الأندلس.

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي عميرة الضبي متوفى سنة599هـ/1202م، يعد كتابه تكملة لما قام به الحميدي في جذوة المقتبس بحيث أضاف إليه العديد من التراجم وأفادنا في ترجمة لأهل العلم وتقلدهم للمناصب العليا إلا أن معلوماته حول بعض التراجم تعد مختصرة.

الصلة ابن بشكوال متوفى سنة 578هـ/1183م، يعد من أعظم علماء الأندلس وكان شيخ عصره وهو موسوعة كبرى لعلماء الأندلس، بحيث أفادنا في كامل أجزائه الثلاثة بأهم تراجم تخدم الموضوع بشكل متوفر.

كتب النوازل والفقه:

الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى لابن سهل أبا اصبغ عيسى متوفي 486هـ/1093م ويعد كتاب عبارة عن مجموعة من النوازل والقضايا التي وقعت في القرنين الرابع و الخامس الهجري، بحيث أفادنا في معرفة مفاهيم لبعض الفقهاء المشاورين في بلاد الأندلس .

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحي الونشريسي، المتوفي سنة 914هـ/1508م وهو كتاب يقع في ثلاثة عشر مجلدا فهو مصدر هام لعديد من التراجم علماء وفقهاء الأندلس ويمتاز بكثرة ما احتوى عليه من قضايا ونوازل فقهية وتعد معلوماته صادقة كما أفادنا في تبيان في تعرف على بعض التراجم المشاورين وتعدد مناصبهم في الجمع بين المناصب.

الكتب الجغرافية:

تعتبر هذه الكتب لها أهمية بالغة، وأفادتنا في التعريف ببعض الأماكن التي ذكرت في البحث منها **كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار** لمحمد بن عبد المنعم الحميري وهو معجم جغرافي لمدن الأندلس متوفى أواخر القرن التاسع هجري/والخامس عشر الميلادي، وهو معجم في موسوعة جغرافية،

واعتمد في نقل معلوماته على مصادر تاريخية وجغرافية وأدبية، الذي حققه إحسان عباس وقد أفادنا في تحديد أماكن في بلاد الأندلس.

كتاب معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي المتوفى 626هـ وهو من المصادر الجغرافية المهمة والذي أفادنا في معرفة الأماكن وتحديد المواقع، ويضاف إلى تلك المصادر بعض المراجع التي أفادتنا في الموضوع.

الفصل التمهيدي:

الحالة السياسية لبلاد الأندلس

من عهد الإمارة الأموية إلى عهد الموحدين

قبل التطرق إلى المراحل التي مر بها الفتح العربي الإسلامي للأندلس، يجدر النظر للأوضاع الجغرافية و التاريخية التي كانت تميز هذه البقعة المنزوية في جنوب غرب أوربا.

أصل التسمية لبلاد الأندلس:

أطلق لفظ الأندلس في اللغة اليونانية"إسبانيا"، والأندلس بقعة كريمة طيبة التربة كثيرة الفواكه...، وقيل اسمها في القديم اباريه، ثم سميت بعد ذلك باطقة، ثم سميت إشبانية، من اسم رجل ملكها في القديم كان اسمها شبان.

وسميت بعد ذلك بالأندلس من أسماء الأندلشين الذين سكنوها، وسميت جزيرة الأندلس جزيرة لأنها شكل مثلث وتضيق من ناحية شرق الأندلس حتى يكون ما بين البحر الشامي[1] والبحر المحيط[2]بالأندلس خمسة أيام ورأسه العريض [3]، وعندما جاء الرومان أطلقوا اسم اشبانيا أو إسبانيا كما أطلق المسلمون لفظ الأندلس على معظم أنحاء شبه الجزيرة الإيبيرية التي حكموها من قبل الو ندال الجرمانية، فسميت هذه المنطقة فندلسيا نسبة إليهم وحرفها العرب إلى الأندلس[4].

و نستنتج من خلال هذه المصادر التاريخية و تباينها في الآراء حول الأصل لكلمة إسبانيا أو الأندلس ووصولها إلى العربية بهاتين الاسمين، حتى نوضح الغموض الذي كان يعتري بهاذين المصطلحين، كما أن كلمة الأندلس قد استخدمها العرب بعد الفتح الإسلامي بحيث كانت إسبانيا هي التعبير العربي عن شبه جزيرة إبيريا.

1- البحر الشامي: يعني البحر المتوسط،ويسمى أيضا البحر الرومي أو بحر تيران، ومعناه الذي يشق دائرة الأرض(ينظر:الحميري(محمد بن عبد المنعم)،الروض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق: إحسان عباس،مكتبة لبنان، الطبعة الاولى1975،الطبعة الثانية1984،ص:32 33).

2- البحر المحيط: أو البحر المظلم، أو بحر الظلمات أو بحر الظلمة المحيط الأطلسي.(ينظر:الحميري،المصدر نفسه،ص:149).

3-الحميري،المصدر نفسه، ص:35.

4- البكري(أبي عبيد)، المسالك والممالك، تحقيق: عبد الرحمن المعني، بيروت، دار الإرشاد، 1968، ص:.85

لمحة جغرافية عن موقع بلاد الأندلس:

تقع الأندلس في جنوب غرب أوربا، ويحدها من الشرق البحر المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي، ويفصلها عن فرنسا شمالا سلسلة جبال ألبرت، في حين لا يفصلها عن السواحل الشمالية للمغرب سوى بحر الزقاق أو مضيق جبل طارق ولقد عرف المؤرخون العرب بعد فتح شبه الجزيرة أبيريا (إسبانيا)[1] من قبل المسلمين.

ولها وجهان في اختلاف هبوب رياحها ومواقع أمطارها وجريان أنهارها، ويتضح هذا من خلال قول المقري " والأندلس أندلسان أندلس غربي، وأندلس شرقي، فالغربي منها ما جرت أوديته إلى البحر المحيط الغربي ويمطر بالرياح الغربية ومبتدأ هذا الحوز من ناحية المشرق مع المفازلة الخارجة مع الجوف إلى بلد شنتمرية[2] طالعا إلى حوز أغريطة المجاورة لطليطلة،[3] ومجاورا للبحر المتوسط الموازي لقرطاجنة الحلفاء التي من بلد لورقة والحوز الشرقي المعروف بالأندلس الأقصى وتجري أوديته إلى الشرق وأمطاره بالرياح الشرقية وهو من حد جبل بشنكس، هابطا مع واد إبره إلى بلد شنتمرية. ويضيف بعض المؤرخين إلى هذا التقسيم قسما ثالثا، هو وسط الأندلس وكان يضم من المدن المهمة مثل: طليطلة، قرطبة، جيان، غرناطة[4]، المرية[5]، مالقة، ومنها في الغرب اشبيليا وماردة.

1-عصام محمد شبارو، الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1423هـ-2002م، الطبعة الأولى،ص: 55.

2-**شنتمرية**:مدينة في الأندلس من مدن لشبونة (ينظر:الحميري، المصدر السابق، ص:108.)

3-**طليطلة**: اسمها اللاتيني القديم تولاطو،"الثغر الأعلى "ويذكر البكري أن معناه فرح ساكنها لارتفاعها وحصانة موقعها والتفاف نهر التاجو، وتعتبر من أهم المدن في شبه الجزيرة الأيبيرية (ينظر: البكري،المصدر السابق، ص:68).

4 -**غرناطة**: مدينة بالأندلس قديمة بقرب ألبيرة، من أحسن مدن بلاد الأندلس وأحصنها، ومعناها الرمانة بلغة الأندلسيين يشقها نهر يعرف بنهر قلوم (ينظر: القز ويني (زكريا بن محمد)،آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ص:209).

5 -**ألمرية**: هي من أهم الرابطات الساحلية الأندلسية في جنوب شرق الأندلس وسميت هذا ببجانة ثم سار يسمي ألمرية(العبادي(أحمد مختار)،صورة من حياة الحرب والسلم، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الاولى2000، ص:26).

الإمارة الأموية في الأندلس: (138-316هـ/756-929م).

لقد شهدت بلاد الأندلس انتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين وكان ذلك إثر نجاح الثورة التي قام بها العباسيين ضدهم، ومع وفاة آخر الخلفاء بني أمية، مروان بن محمد في مصر انتهى أمر بني أمية بالمشرق سنة 132هـ /756م، بحيث تمكن أمير من الأمويين الفرار إلى المغرب ثم إلى الأندلس التي كانت تشهد النزاعات الداخلية بين العرب المسلمين ليحافظ على وجود الإسلام في شبه الجزيرة الأيبيرية و يقدم لهم الأمل و القدرة على السير.

هو عبد الرحمان بن معاوية بن هشام بن عبد الملك الملقب بالداخل[1]، وطبيعي أن يكون دخول هذا الأمير الأموي بلاد الأندلس له صدى خاصة في مثل تلك الظروف، وعلى إثر هذا قامت الدولة الأموية بانتصار عبد الرحمان بن معاوية في معركة المسارة[2].

ليجعل من الأندلس إمارة أموية وراثية مستقلة عن الخلافة العباسية، لتستمر حوالي القرن وثلاثة أرباع القرن تعاقب خلالها ثمانية أمراء[3].

1-**عبد الرحمن بن معاوية**: بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف،مؤسس الدولة الأموية في الأندلس ولد في دمشق سنة 113هـ، أمه بربرية اسمها راح أو رداح، نشأ يتيما وترب في قصر جده الخليفة هشام بن عبد الملك، توفي يوم الثلاثاء 24 ربيع الآخر 172هـ(إبن الفرضي(أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي الحافظ)، تاريخ علماء الأندلس، المكتبة الأندلسية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م،ص:3-4.)

2-**المسارة**: كلمة لا يعرف معناها، أطلقت على عدة أماكن والمقصود بها ضاحية من ضواحي قرطبة تقع إلى الجنوب منها على شاطئ الواد الكبير (ينظر:ابن الآبار(أبي عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي)،الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية1985م الجزء الثاني،ص:349.)

3 -عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص: 108.

بحيث كانت موقعة المسارة من أجل القضاء على الصميل بن الحاتم[1] و الفهري[2]،فعمدا هذين الأخيرين لمنع عبد الرحمان من دخول قرطبة، وما لجأ إليه عبد الرحمان بن معاوية إلى إتباع الحيلة فأوهم الفهري والصميل برغبته في الصلح ثم يعلن رفضه للصلح،و في الأخير حلت بمها الهزيمة.

وقد أثبت الأمير عبد الرحمن الداخل مقدرته الفائقة بحيث تمكن وبكل كفاءة من الصمود وبالتالي القضاء على القوى المعارضة الداخلية و الخارجية، مع إدراكه فشل سياسة التسامح و إتباع سياسة جديدة تقوم على الشدة و العنف في التخلص من خصومه[3]، ونذكر من بين الثورات التي قضى عليها عبد الرحمن لاسترداد الأندلس هي ثورة العلاء بن مغيث فأدرك أبو جعفر المنصور خطورة هذا الأمير الأموي الذي اتبع سياسة الشدة و العنف[4]، في مواجهة الثورات فأطلق عليه صقر قريش [5].

و كذلك ثورة البربر بقيادة عبد الواحد المكناسي يدعى بالفاطمي سنة 152هـ/765م مما اضطر الأمير الأموي إرسال حملة كبيرة بقيادة عبيد الله بن عثمان و تمام بن علقمة فاغتيل سنة 160 هـ/776م[6].

حسب المؤرخين و المصادر التاريخية كانت مؤامرة المغيرة بن معاوية 168هـ-784م من الثورات الأخيرة ضد الإمارة الأموية الناشئة وأشترك فيها هذيل بن صميم وذلك لعزل الأمير عبد الرحمن[7].

1-**الصميل بن الحاتم**: بن شمر بن ذي الجوشن جده شمر أحد قتلة الحسين بن على الله عنه دخل الأندلس في طلعة بلج بن بشر، مات الصميل في سجن الأمير عبد الرحمن بن معاوية سنة 142هـ (ينظر: إبن الآبار، المصدر السابق،ج1، ص:67-68).

2-**الفهري**:آخر ولاة الأندلس وذلك في شهر ربيع الآخر 129هـ وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية قام يوسف الفهري بثورة ضده لكنها انتهت بفشله ومن ثم قتل على يد عبد الله بن عمر الأنصاري (ينظر: مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق:إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، 1410هـ،1989م ص: 91-100).

3-سالم بن عبد الله خلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، الجامعة الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى،1464هـ 2003م،الجزء الأول، ص:35.

4 -المقري (الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الجزء الثاني، ص:24.

5-المراكشي(ابن عذارى)، بيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب تحقيق: ليفي برفنسال، ج.س كولان، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، ص: 88-89.

6-عصام شبارو، المرجع السابق، ص:112- 113.

7- عصام شبارو، المرجع نفسه، ص: 115.

و في عصر الإمارة الأموية في الأندلس كان هناك نظام الشورى يعتمد عليه فمثلا من بين الأمور التي تجلت فيها الشورى قصة عودة مولاه بدر إلى الأندلس و سلم أبا عثمان إجابة ابن معاوية و رأى الزعماء الموالي ضرورة مشاورة الصميل إلى الأمر وكانوا واثقين من كتمانه للموضوع [1].

وبعد حياة حافلة وضع خلالها قواعد دولة إسلامية و اختتمها ببناء مسجد بقرطبة[2]، و أسند ولاية العهد من بعده لابنه هشام[3]. تسلم هذا الأخير مقاليد الإمارة في مطلع شهر جماد الأول سنة 172هـ-788م، بحيث نجد هناك اختلاف في تقدير سن الأمير هشام عند توليته للإمارة فالمراكشي يرى بأنه ابن الثلاثين سنة و لأن الأمير هشام كان معروفا بالتدين لذا فقد كان الفقهاء أقرب الناس إليه، فقد تولى الإمارة من بعده الأمير حكم[4].

ونظرة المؤرخين حول هذا الأخير ما بين المدح والقدح، إلا أنه بالجملة كان شديد الاعتداء بنفسه غير مستقيل لمشاركة الآخرين له في سلطان ومع نهاية فترة حكمه في الإمارة تحول إلى التخطيط للعصيان وبوفاته تولى الإمارة من بعده ابنه الأمير عبد الرحمن الأوسط[5]، 206-238هـ/ 822-852م، لقد شهدت الأندلس ذروة عصرها الذهبي طيلة فترة حكمه.

وتميزت بقضائه على الثورات والفتن الداخلية من بينها اليمنية القيسية في تدمير، وثروة البربر في ماردة[6]، و ثورة المولدين في طليطلة213هـ-828م، وقضى أيضا على فتنة المستعربين المتطرفين في قرطبة، و يعد أول من وضع أسس الحضارة الأندلسية [7]، وساعد على ذلك التميز أن الفقهاء

1-السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 180.

2- المقري، المصدر السابق،ج 2، ص: 24.

3- الأمير هشام:ولد في الرابع من شهر شوال 139هـ تولى الإمارة في أول شهر جمادي الأول 172هـ وتوفي يوم الخميس 8 صفر 180هـ(ينظر: سالم بن عبد الله خلف، المرجع السابق،ص:125).

4- الأمير حكم: ولد سنة 154هـ بويع بالإمارة بعد وفاة والده ببلنسية سنة180هـ، وكان حسن التدبير للشؤون إمارته (ينظر:المراكشى، المصدر السابق ج 2، ص: 68).

5-الأمير عبد الرحمن الأوسط : ولد بطليطلة في شهر شعبان 176 هـ، أمه تسمى حلاوة تولى الإمارة ليلة وفاة والده(ابن الفرضي، المصدر السابق ج1، ص: 12-13).

6- ماردة: مدينة قديمة أزلية من أعاجيب الأندلس وهي جوف من قرطبة مائلة إلى المغرب وهي مدينة كبيرة جدا قيل أنها من بنيان العمالقة(ينظر: مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص: 104).

7- إبن عذارى، المصدر السابق، ج 2، ص 124.

استعادوا مكانتهم في عهده وبذلك حصل تغيير ملموس سواء بالنسبة لرسوم الإمارة أو على مستوى الوسط الاجتماعي[1]

ولحفظ الأمن وزع الصلاحيات على أربعة هم : صاحب السوق الذي عرف فيما بعد باسم المحتسب، وصاحب الشرطة العليا للنظر في مشاكل كبار القوم[2]، اشتهر الأمير عبد الرحمن الأوسط بغزواته المتتالية ضد مملكة إستورقة المسيحية، وحسب ما ذكره المقري في كتابه نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،[3] ورغم قوة هذا الأمير وازدهار عصر الإمارة في عهده إلا أنه أغفل تحصين السواحل الغربية للأندلس ما شجع النورمنديين في شن الغارات في سنتي 229هـ 230هـ استطاعوا احتلال إشبيلية.

وهنا يمكن القول أن هذا العصر اقتصر على حياته، فبعد وفاته سنة 238هـ-852م لتشهد هذه الإمارة ضعف السلطة المركزية وتولى خلالها على حكم الإمارة ثلاثة هم : الأمير محمد بن عبد الرحمن الثاني الذي امتد حكمه طيلة خمسة وثلاثين سنة، ثم ابنه منذر بن محمد لمدة سنتين فقط، ثم ابنه الآخر عبد الله بن محمد لمدة خمس وعشرين سنة[4].

ونستنتج من خلال عصر الإمارة الذي امتد أكثر من قرن ونصف القرن، إذ تعتبر فترة الأمير عبد الرحمن بن معاوية هي فترة تأسيس للدولة وترسيخ لقواعدها، وضع أسسها العامة إداريا وعسكريا كما تعد فترة حكم الأمير عبد الرحمن الأوسط مرحلة تميزت بالقوة والازدهار، أما فيما يخص الصراع الذي شهدته الإمارة فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

فالقسم الأول من الصراع الذي جرى في النصف الأول من ذلك العصر كان صراعا بين أفراد البيت الأموي من أجل الوصول إلى السلطة، وظهر في النصف الثاني من عصر الإمارة صراع من

1- العبادي أحمد مختار، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ص:55.

2 – المقري، المصدر السابق، ج1، ص: 322.

3 –السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص: 166.

4 – العبادي أحمد مختار، المرجع نفسه، ص : 111.

نوع آخر و هو يتمثل في حركات و فتن متعددة اندلعت في أرجاء البلاد منها حركة بني حجاج [1] في اشبيلية.[2]

عصر الخلافة: 316-399هـ/919-1009م.

إن عصر الخلافة الذي استمر مئة و ستة سنوات، فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل:

الأولى منها هي مرحلة عصر القوة وذلك إذا جعلنا تاريخها يبدأ من إعلان الأمير عبد الرحمن بن محمد [3] نفسه خليفة في الأندلس باعتباره أعاد الوحدة السياسية للإمارة التي ما لبثت أن تحولت على يده إلى خلافة أموية عاصمتها قرطبة[4]، بحيث برهن هذا الأمير "عبد الرحمن ثالث" عن حنكته السياسية داخل إمارة الأندلس وهو يدرك مدى الضعف التي وصلت إليه على يد الأمراء الأمويين الثلاثة الذين كانوا قبلهم، واسترجاع مكانة الإمارة خارج حدودها بانتصاره على الممالك المسيحية[5].

وما نتج عن سياسته الداخلية بناء مدينة الزهراء325هـ/336م، و أوكل الناصر على بناء هذه المدينة ابنه وولي عهده الحكم الثاني" المستنصر"، وحسب ما وصفها المقري في كتابه أنه" شارك في البناء عشرة عامل و حرفي "[6].

1-**ثورة بني حجاج**: في اشبيلية والتي اندلعت في عهد الأمير عبد الله بن محمد واستمرت حتى تمكن الأمير عبد الرحمن بن محمد من القضاء عليها وإخضاع اشبيلية لقرطبة(ينظر:حمدي(عبد المنعم الحسيني)، التاريخ السياسي لمدينة اشبيلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1407هـ-1987م ص 61).

2- **اشبيلية** :مدينة قديمة أصل تسميتها أشبالي معناها المدينة المنبسطة، وأما اسم اشبيلية فقد أطلق عليها فيما بعد وتعني التنجيم، وقد خرجت إشبيلية من أيدي المسلمين سنة 646هـ(ينظر:البكري،المصدر السابق، ص: 107-119).

3-**الأمير عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد**: ولد يوم الخميس منتصف شهر رمضان 277هـ، قتل والده بعد ولادته بأحد وعشرون يوما فتربى عند جده الأمير عبد الله (ينظر:ابن الفرضي، المصدر السابق،ص:10).

4- المقري، المصدر السابق، ج1، ص 353.

5 -السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص: 279-285.

6- المقري، المصدر نفسه، ص360.

وتمثلت السياسة الخارجية بالعلاقات الدبلوماسية بين قرطبة قسطنطينية 338هـ-494م [1] ونستنتج من هذا أنه رغم العداوة التي كانت بين الأندلس والممالك المسيحية، فإن عبد الرحمن الثالث عرف كيف يستغل حالة السلم في علاقاته الدبلوماسية.

الصراع البحري مع الخلافة الفاطمية في المغرب 344هـ- 955م، ونحن نعلم أن الخلافة الفاطمية قامت في المغرب سنة 297هـ-909م، أي قبل ثلاثة سنوات من تولي الأمير عبد الرحمن الثالث إمارة الأندلس لجعل المغرب الإسلامي كله خاضعا لها[2]. إذا لم يتح عبد الرحمان الثالث الفرصة أمام الفاطمي لغزو بلاده، وهو يدرك تماما قوة الأسطول البحري الفاطمي في المغرب وصقلية في البحر المتوسط، وحسب ما ورد في كتاب المقدمة لابن خلدون" أنه أنشأ أسطولا بحريا أندلسيا من مائتي مركب"[3]، وقد انتهى هذا الصراع البحري بين الأمويين في الأندلس و الفاطميين في المغرب بتوجه الخلافة الفاطمية نحو مصر وفتحها سنة 358هـ-369م[4].

وهكذا ما يمكن القول أن الخلافة الأموية في الأندلس قد ارتبطت عمليا باسم عبد الرحمن الثالث،و انتهت خلافته بسقوطها و سقوط الدولة الأموية في الأندلس سنة 422هـ -1031م فتولى الخلافة من بعده ابنه الحكم المستنصر بالله[5]، وقد كان خليفة الحكم معروفا بحسن السيرة[6]، و الفضل والعدل[7]، من أهل الدين والعلم، وإماما في معرفة الأنساب حافظا للتواريخ أما السياسة التي اتبعها الحكم المستنصر هو تأثره بالتجربة التي اكتسبها من طول ملازمته لوالده، كما أشار معظم المؤرخين

1-إبن الخطيب(لسان الدين بن الخطيب السلماني)، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام، تحقيق: ليفي بروفينسال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،1956م،الجزء الأول، ص: 49.

2-خليل إبراهيم السامرائي وآخرون،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، ص: 204.

3-إبن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1424هـ 2004 م، ص: 278.

4-سوزي حمود،الأندلس في العصر الذهبي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولي، 1430هـ،2009م، ص:67-68.

5- الخليفة الحكم المستنصر بالله: ولد في رجب سنة 302هـ، وصف بأنه كان أبيض البشرة، جهير الصوت،(ينظر:مؤلف مجهول، المصدر السابق ص:40).

6-الحميدي(عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح ابن عبد الله الأزدي)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م ص:13.

7-إبن الخطيب، المصدر السابق، ص :41.

كان يعتمد على حاجبه اسمه جعفر بن عثمان المصحفي[1] و حرص المستنصر على الاهتمام برعيته للحفاظ على الاستقرار السياسي و الازدهار الاقتصادي الذي كانت تعيشه دولته و عندما شعر الخليفة المستنصر بالضعف، و تولى بعده البيعة هشام المؤيد[2] وذلك سنة 365هـ-975م.

و حسب قراءتنا لهذا الموضوع يذكر أن الخليفة المستنصر بالله وقع في خطأ، ترك آثاره على الأندلس والوجود الإسلامي لأنه أسند ولاية العهد من بعده لابنه الذي لم يبلغ الحلم وكل هذا وقوعا منه تحت تأثير العاطفة وحبه لولده، ومن أكثر المتأثرين بهذا الأمر جعفر المصحفي[3].

الدولة العامرية: 392-422هـ/1001-1092م.

وتعتبر المرحلة الثانية من مراحل عصر الخلافة، فهي التي سيطر فيها العامريون على الأندلس، فبعد أن توفي الخليفة الحكم سنة 366هـ-976م [4]،فاهتم مجلس الوصاية المكون من حاجب جعفر المصحفي و غالب بن عبد الرحمن الناصري[5]، محمد بن عبد الله بن أبي عامر[6] بالإضافة إلى صبح والدة هشام وذلك لتنفيذ وصية الخليفة بتولية ابنه هشام من بعده[7].

1-**جعفر بن عثمان بن نصر بن عبد الله المصحفي**: من بربر بلنسية، فلما توفي عثمان سنة 327هـ قرب الحكم إليه جعفر المصحفي وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر تلقب جعفر في عدة مناصب وظل هذا الأخير موضع ثقة الخليفة حكم وأقرب الناس إليه، ثم تولى الحجابة لهشام المؤيد، إلى أن المنصور إبن أبي عامر تسلط عليه فحاكمه وصادره وأهانه وسجنه سنة 372هـ (ينظر:إبن الفرضي،المصدر السابق، 898).

2- **هشام المؤيد**: ولد يوم الأحد 8 من شهر جماد الآخر سنة 354هـ، أمه تدعى صبح البشكنسة، بويع بالخلافة من شهر صفر سنة 366هـ، (ينظر:إبن الفرضي، المصدر نفسه ص:15.)

3- سالم بن عبد الله خلف، المرجع السابق،ص 155.

4- العبادي أحمد مختار، المرجع السابق، ص:223.

5-**عبد الرحمن الناصري**: شيخ مولى الأندلس، قاطبة وفارس، تولى القيادة العليا للجيوش الأندلسية ولقب بذي السيفين، استعان به أبن أبي عامر للتخلص من جعفر المصحفي، توفي سنة 371هـ (ينظر:ابن الخطيب، المصدر السابق، ج2،ص : 61-65).

6-**محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر المعا فري**: أصله من الجزيرة الخضراء قدم قرطبة شابا، فبرع في طلب العلم، ثم اتصل بصبح البشكنسية زوجة الخليفة الحكم، فنصبته لخدمتها وخدمة ابنها عبد الرحمن وتولى عدة مناصب إدارية في عهد الخليفة الحكم المستنصر(ينظر: الحميدي، المصدر السابق، ص:121).

7-عصام شبارو، المرجع السابق، ص: 193.

وقد تمكن ابنه أبي عامر من السيطرة على هشام، ومن هنا يمكن القول أن تحويل السلطة الزمنية و الفعلية إلى محمد بن أبي عامر ففي البداية شعر ابن أبي عامر بخطورة الأمويين عليه فأستخدم معهم أسلوبا قاسيا، لشل حركتهم وجعلهم دائما تحت رقابتهم[1].

و يستنتج من خلال سياسته ضد الممالك المسيحية في شمال الأندلس تميزت بالهجوم المستمر، و أول ما اهتم به بن أبي عامر بناء مدينة الزهراء[2].واتبع المنصور محمد بن أبي عامر سياسة عبد الرحمان الثالث "الناصر لدين الله "، وابنه الحكم الثاني "المستنصر بالله "، وهدفه من ذلك السيطرة التامة على العدوة المواجهة للساحل الجنوبي للأندلس، وقد نجح المنصور في استعادة سيطرة الأندلس على المغرب الأقصى[3].

ويبدو أن التدابير التي اتبعها المنصور وذلك بإتباعه الإجراءات التعسفية ضد الآخرين ونتيجة لذلك قامت حركة عصيان قام بها ابنه عبد الله بن منصور ابن أبي عامر وعبد الرحمان بن مطرف[4]،صاحب سرقسطة[5]، و انتهى الأمر بالإقامة الجبرية على المروني، وقتل عبد الرحمن بن المطرف سنة [6].

1-سالم بن عبد الله خلف، المرجع السابق، ص: 62-63

2 -**مدينة الزهراءAZZAHIRA** :تقع شمال شرق قرطبة، مقابلة لمدينة الزهراء التي بناها الخليفة عبد الرحمن الناصر شمال غرب قرطبة رغم اهتمام المنصور للمدينة، إلا أنها لم تدم طويلا، (الحميري، المصدر السابق، ص :283).

3-عصام شبارو، المرجع السابق،ص195.

4- **عبد الرحمن بن مطرف بن محمد بن هاشم التجيبي**: من أسرة عربية استقرت في إقليم آرغوان منذ الأيام الأولى من الفتح، وأيد عبد الله بن منصور في الخروج ضد ابيه(إبن الآبار، المصدر السابق، ج2، ص 79).

5- **سرقسطة zaragoza** : هي إحدى القواعد الأندلسية في الشمال الشرقي للبلاد على نهر وادي الإبر،كانت قاعدة للثغر الأعلى أيام المسلمين وسقطت بيد ملك أراغون فونسو الأول سنة 516هـ(الحميري، المصدر السابق، ص 317).

6-السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 323

ومع وفاة المنصور محمد بن أبي عامر يوم الأحد 27 رمضان 392هـ-1009م فخلفه في الحجابة ابنه المظفر[1] عبد الملك، ومن هنا يمكن القول " بأن منصب الحاجب أصبح و ريثا في هذه الأسرة العامرية"[2].

حيث أن السياسة التي اتبعها المظفر عبد الملك هي نفسها السياسة التي انتهجتها مع العدوة المغربية وكذلك مع الممالك المسيحية، فغزى برشلونة وجليقة،وقشتالة، وهي تمثل غزو ته الكبرى التي تلقب بعدها "بالمظفر"، لأنه انتصر فيها على الممالك المسيحية، إلا أنه في حملته الأخيرة ضد مملكة ليون اشتد عليه المرض وهي الغزوة التي توفي بعدها سنة 399هـ[3]، تولى بعده عبد الرحمن المنصور الحجابة ولقب بشنجول[4] وذلك نسبة إلى و الدته وأما عن"سانشو غارسيا"، التي أهديت إلى المنصور محمد بن أبي عامر ،فتزوجها وحسن إسلامها [5].

واقترن عهد هذا الأخير حسب ما ذكر في المصادر التاريخية بالفساد وذلك بسبب إنفاق الأموال على المجون غير أنه، لم يسلك سياسة أبيه وأخيه، وضعف نظر شنجول عن رؤية أي شيء في الدولة يحتاج إلى إصلاح ،وفشله في مواصلة المسيرة العسكرية لأبيه وأخيه و لم يستجب له إلا المرتزق.[6]

وحسب ما ورد عند ابن عذارى " أن شنجول عندما سلك هذا الطريق، تفاءل له قوم من الناس وقالوا أعرى هذا الفتى "[7]، وسار أرض جليقية، وعند وصوله إلى طليطلة وصله نبأ اندلا ع الفتنة في قرطبة وعندما بلغ قلعة ر ياح وتبر ئه من الولاية[1].

1- **أبو مروان عبد الملك المظفر بالله**: وصف بأنه أسعد مولود ولد في الأندلس، كان شجاعا ومحبا للصالحين، دام حكمه سبعة سنوات(إبن الخطيب المصدر السابق، ص: 83-89).

2-الشنتريني (أبي الحسن علي ابن بسام)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان،القسم الأول، المجلد الأول، 1542، ص :59.

3-السيد عبد العزيز سا لم، نفس المرجع، ص: 325.

4 - **شنجول**: هم عبد الرحمن بن منصور تولى الحجابة بعد المظفر وشنجول هو تصغير لشانجة (ينظر:وديع ابن زيدون تاريخ الأندلس حتى سقوط الخلافة في رطبة، مراجعة: هاني الجمل، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، الطبعة الرابعة، 2011م، ص:257.).

5 -إبن الخطيب، المصدر السابق، ص: 103.

6- خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص: 87.

7 -ابن عذارى،المصدر السابق،ج 3،ص ص 47-48.

ملوك الطوائف: 422-484هـ-1031-1092م.

مع سقوط الخلافة الأموية في الأندلس، انتهى وجود السلطة منفردة ووجود حاكم شرعي الذي يوحد القوى المتناحرة من العرب والبربر والموالي والمولدين والمستعربين فقامت في كل مدينة دويلة وانقسمت الأندلس إلى ثلاثة وعشرين دويلة وسميت بدول الطوائف وعرف ملوكها بملوك الطوائف.

بدأ هذا العصر رسميا في الأندلس مع قيام دويلة بني جهور في 422هـ -1092م، وهذا ما أكد عليه المقري في كتابه نفح الطيب "كانوا بقرطبة في صورة الوزراء، ومؤسسها أبو الحزم بني جهور وجعل الأمر شورى بين أهل الرأي أي الجماعة"[2]، و بوفاة أبي حزم بن جهور 435هـ-1043م، حكم من بعده الوليد محمد الذي اعتمد على سياسة أبيه في تدبير أمور قرطبة [3]، إلا أنه هناك اختلاف حول السياسة التي انتهجها، وذلك حسب ما أكده إبن عذارى، و نفهم من خلالها أنه لم يكن على مستوى من القدرة والسياسة[4]، و بالتالي فأهمل شؤون الدولة و السعي إلى الألقاب السلطانية و فوض إل وزير أبيه إبراهيم بن يحي بن السفاء مقاليد الأمور.

ويتضح من خلال ما أشار إليه المراكشي في كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب " فغلبت عليها بعد أمور جرت الأمير الملقب بالمأمون بني ذي النون، صاحب طليطلة" [5]إلا أن بنو عباد استطاعوا تخليص قرطبة من حكام طليطلة، وقيل أنهم استولوا عليها سنة 462هـ-1072م، و قبضوا على بني جهور ومن هنا يمكن القول بأن حكمهم قد انتهى بعد أن استمر قرابة 40 سنة.

---

1 -**قلعة رباح**: تقع بين قرطبة وطليطلة وتوصف بأنها مع مدينة طلبيرة حد فاصل بين أراضي النصارى وأراضي المسلمين(ينظر:ياقوت(عبد الله الحموي أبو عبد الله)،معجم البلدان، دار الفكر،بيروت،الجزء الخامس،ص:23).

2-إبن عذارى، المصدر السابق، ج 3، ص :187.

3-خليل إبراهيم السامرائي، وآخرون ، المرجع السابق، ص: 226.

4-إبن عذارى، المصدر نفسه، ج 3، ص 359.

5-المراكشي، المصدر السابق، ص :118.

دويلة اشبيلية (بنو عباد) 414-484هـ/1023-1091م:

بنو عباد من الأسرة التي لها تاريخ العرب بالأندلس، تعود أسرتهم إلى إسماعيل بني عباد تقلب في مناصب الدولة لقد تمكن أيضا من السيطرة على الأمور في المدينة إبان الفتنة التي أصابت البلاد وذلك من خلال ما توصل إليها من السياسة التي انتهجها[1]، وكانت علاقته مع بني حمود تتميز بالصراعات، و لكي يبعد ابن عباد شرعية خطر الحموديين عن مناطق نفوذه وحتى يثبت شرعيته في الحكم و يسوغ الأعمال التوسعية التي قام بها أعلن عن ظهور هشام المؤيد، وإعلانه خليفة في إشبيليا.[2]

وبوفاة محمد بن عباد على حسب المؤرخين سنة433هـ/1041م، آل الأمر من بعده إلى ولده أبي عمرو عباد بن محمد الملقب بالمعتضد، وما توصل إليه المؤرخون في سرد لنا أهم الأسماء، الشخصيات التي نكبت في عهده منهم، ولده إسماعيل فيقول المراكشي" فأخرج ابنه إسماعيل في عسكر مع من أجابه من قبائل البربر ونهض إلى قرمونة فحاصرها، ثم نهض إلى حصن يدعى أشبونة و حسن آخر يدعى إستجة"[3].

وهكذا أصبحت دولة بني عباد " تضم من أراضي الأندلس القديمة رقعة شاسعة تشمل المثلث الجنوبي من شبه الجزيرة و أرض الفرنتيرة شمالا حتى شواطئ الوادي الكبير، ثم تمتد بعد ذلك من عند منحى الوادي الكبير، غربا حتى جنوب البرتغال و شاطئ المحيط الأطلسي.[4]وبعد وفاة المعتضد 461هـ/1069م ،خلفه ولده أبو القاسم محمد بن عباد المعروف بالمعتمد، هذا ما أشار إليه إبن الآبار في كتابه الحلة السيراء" كان المعتمد من الملوك الفضلاء و الشجعان العقلاء، مخالفا لأبيه في القهر و السفك"[5].

1-خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، المرجع السابق، ص : 226-227.

2-محمد ابن عبود، التاريخ السياسي والاجتماعي لاشبيلية في عهد دول الطوائف، تطوان، 1983، ص:53.

3 -المراكشي(عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص: 119-120.

4-خليل إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص: 230.

5-ابن الآبار، المصدر السابق، ج1،ص: 52.

وفي عهده ضم قرطبة إلى دولة اشبيلية سنة 462هـ/1070م[1]، ويقول ابن الآبار " ومما يؤثر من فضائله، و يعد في الزهر مناقبه، استعانته على الروم بملك المغرب- هو يوسف بن التاشفين-[2] ومن هنا يمكن القول المعتمد يعهد بالتنازل عن الجزيرة الخضراء للمرابطين" و الإيقاع به بالموضع المعروف بالزلاقة في رجب سنة تسع و سبعين وأربعمائة[3].

بنو ذي النون بطليطلة: 427-478هـ/1035-1085م.

تعتبر طليطلة من أهم المدن المشهورة في تاريخ الأندلس قاعدة الثغر الأوسط، بمثابة الحاجز أمام قوات الممالك الإسبانية الشمالية " الذي يقال عنهم "الإعذار الذنوني و به يضرب المثل عند أهل المغرب"،قد تولى الحكم إسماعيل بن ذي النون حكم المدينة لأول مرة في سنة 427هـ/1035م،و أعقبه في الحكم ولده يحي سنة 435هـ/1043م، و تلقب بالمأمون.

أما فيما يخص في المنازعات التي حدثت في عهده كبني عباد و بني هود، فسيطر المأمون على بلنسية ، و بعد وفاته سنة 467هـ[4]، تولى من بعده - القادر بن ذي النون-[5] بحيث تعد فترة حكمه فترة اختلال سياسي وذلك بإبعاده عن الوزارة الوزير ابن الحديدي سنة 478هـ/1085موطلب العون من الفونسو[6]، وتنازل القادر عن حصول مهمة كحصن سرية و قثورية، و بالتالي ضعفت قوة بني ذي النون في سيطرته على طليطلة أمام قوات ألفونسو، و أعلنت استسلامها سنة 478هـ/1085م[7].

يمكن القول بأننا ذكرنا من أهم ملوك الطوائف في هذه الفترة، ولم نذكرها كلها فهذا العصر استمر أكثر من ثمانين سنة تنازعت فيه الدويلات القائمة، مما انعكس على الجانب السياسي و الاجتماعي و السياسي للبلاد، فمن أهم السمات الأساسية المشتركة لهذا العصر:

1-ابن عذارى، المصدر السابق، ج 3، ص 259.
2 -ابن الآبار، المصدر السابق،ج1، ص: 55.
3 -ابن الآبار، المصدر نفسه، ص: 56.
4-خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص: 232.
5 -المقري، المصدر السابق، ج1، ص: 441.
6 -عصام شبارو، المرجع السابق، ص: 40.
7- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، دول الطوائف، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ص: 96.

1- غياب الوحدة الوطنية، وتحول البلاد إلى وحدات أو كيانات صغيرة تسمى بدويلات الطوائف، فكل دويلة من كيان خاص قائم بها يتركز على مبدأ الزعامة للأسرة من الأسر.

2- اعتماد جميع هذه الدويلات القائمة نحو العمل لمصالحها الذاتية، دون أي حساب للقضايا القومية، أو حتى مصلحة للجماعة.

3- الصراع العنيف بين هذه الدويلات ،لكسب ما يمكن كسبه من القلاع و الحصون والمدن، وقد فقدت الأندلس جراء ذلك صراع بين أبناءها.

4- و أهم هذه السمات السلبية لتلك الملوك، دخول جميع دويلات الطوائف بشكل أو بآخر في سلسلة المحالفات مع أمراء وملوك إسبانيا، فقد شكلت انعكاسات على البلاد.

الأندلس ولاية مرابطية: 484-540هـ/ 1092-1145م.

في الوقت الذي كانت الأندلس تعيش عصر دويلات الطوائف المتنازعة فيما بينها،كانت منطقة المغرب الأقصى مقر دولة المرابطين بحيث تتقاسمها عدة دويلات،فمن خلال ما أشار إليه بعض المؤرخين يمكن إرجاعها إلى أربعة وهي:[1]

قبائل غمارة في الشمال فيقول ابن خلدون "كان غمارة هؤلاء عريقين في الجاهلية بل الجهالة والبعد عن الشرائح بالبداوة والابتعاد عن مواطن الخير "[2].

إمارة برغواطة، ولقد اختلف المؤرخون حول اسم برغواطة فبعضهم يرى بأن اسمها عبارة عن أخلاط من البربر، واجتمعوا على شخص يهودي يدعى النبوة اسمه صالح ابن طريف ابن شمعون البرغواطي[3] بحيث ما أكده ابن خلدون غير ذلك. وقال إن برغواطة قبيلة المصامدة المجاورين له.[4]

1 -خليل إبراهيم السامرائي،المرجع السابق، ص: 232- 252.

2- ابن خلدون(عبد الرحمن)،العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عصارهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، الجزء السادس،1421هـ، ص: 216.

3- أحمد مختار العبادي، المرجع نفسه ص: 279 .

4-ابن خلدون، المصدر نفسه، ج6، ص: 210 .

الإمارات الزناتة هي إمارة بني خزون في درعة وسجلماسة وإمارة بني زيري في فاس وإمارة بنى يفرن في سلا وتادلا،وإمارة بني توالي في منطقة الأطلس[1]،وذلك حسب ما ورد لدى المؤرخين هم مجموعة البجلين[2].

في منطقة السوس في نواحي الأطلس الكبير[3]، بحيث أول ما ظهر الداعية المرابطين عبد الله بن ياسين قام بالقضاء على هذه الإمارات التي ذكرناها سابقا[4]، أما فيما يخص الخطوات التي اعتمد عليها يوسف بن تاشفين في جهاده مع ملوك الطوائف ضد الممالك الإسبانية، وعبوره بقواته إلى الأندلس سنة 479هـ، لنصرة أهل الأندلس و إرجاع مدينة طليطلة واشبيلية [5]، أما مدينة سرقسطة كانت محاصرة من طرف الملك الفونسو السادس، ولما وصلت إلى مسامعه الاستعدادات الإسلامية تركها و سار بقواته نحو بطليوس ويقول في هذا المجال المراكشي في كتاب المعجب " إنما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة أن تستقضها من أيدي الروم..."[6].

تعتبر معركة الزلاقة من أكبر المعارك المهمة في تاريخ الأندلس، ويذكر ابن عذارى في كتابه بيان المغرب أدق التفاصيل لهذه الحادثة ،و يقول عنها كان ذلك في الثاني عشر من رجب سنة479هـ [7]، بحيث انهزم فيها قوى الإسبان، وطعن الفونسو السادس ملك قشتالة[8]، ويمكن لنا أن نركز على أهم أسباب لواقعة الزلاقة من خلال ما ذكره المقري نقلا عن الحميري في كتابه روض المعطار في خبر الأقطار فيقول هنا وقعت الزلاقة التي نشأت عن أخذ مدينة طليطلة[9].

1- خليل إبراهيم السامرائي، المرجع نفسه، ص: 251.

2-السامرائي،المرجع السابق، ص: 127 -129.

3-**البجليين**: بنو بجلة بفتح الباء واللام وسكون الجيم بينهما، بطل من بجثة العدنانية، وبجلة أمهم نسبوا إليها، بجلة بنت ضاءة بن مالك بن فهم الاسدي (النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب)، نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق:مفيد قميحة، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،الجزء الأول، الطبعة الأولى 2004م-1424هـ ص: 171)

4-عصام شبارو، المرجع السابق، ص: 225.

5- أحمد مختار العبادي، ص: 298-299

6- المراكشي، المصدر السابق، ص: 226.

7-ابن عذارى، المصدر السابق، ج 4، ص: 65.

8- عصام شبارو، المرجع السابق، ص: 235.

9- المقري،المصدر السابق،ج6، ص: 354.

وبعد معركة الزلاقة رجع يوسف بن تاشفين إلى المغرب بعد أن ترك حاميات مرابطية في الأندلس تساعد على القوات الأندلسية في التصدي لهجمات الأسبان، وتعتبر من أهم النتائج من خلال عبور الأمير المرابطين إلى الأندلس اكتشاف الخلافات العميقة بين ملوك الطوائف، و بالإضافة إلى هذا ما يسمى بالتعاون السري بين ملوك الطوائف و الفونسو السادس ملك قشتالة فقرر يوسف بن تاشفين من خلع أمراء الطوائف و بدايته في اعتماده على نفسه في مواجهة الخطر الإسباني.[1]

وما أكده إبن عذارى بعد سنتين من واقعة الزلاقة سنة 481هـ-1088م"وفدت على أمير المسلمين بحضرة مراكش جملة من وجوه الأندلس من أهل بلنسية و مرسية و لورقة و بسطة ... بحيث يتردد إليه بالشكاوي حتى وعدهم بالجواز"[2].

وتعتبر أكثر ممالك الطوائف سيطر ت عليها القوات المرابطية نتيجة تعامل ملوكها مع الأسبان و موقفهم المضاد للمرابطين، فسيطرت على مملكة غرناطة ،وعلى مملكة اشبيلية 483هـ سنة 1090م، على مملكة ألميرية سنة 484هـ-1091م، وعلى مملكة مرسية سنة، وعلى مملكة بطليوس سنة، إمارة البونة سنة، وعلى إمارة شنتمرية سنة 497هـ-مملكة سرقسطة سنة 503هـ-1010م.[3]

أما فيما يخص جهاد المرابطين للممالك الإسبانية سنة ، تميزت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: امتازت بالتفوق العسكري للجيوش المرابطية التي بادرت بالهجوم على مدينة طليطلة عاصمة قشتالة و أحوازها، كما انتصرت القوات المرابطية على القوات القشتالية في معركة حاسمة هي معركة إقليش شرقي طليطلة عام 501هـ.[4]

المرحلة الثانية: سنة 523هـ 1129م وذلك بعد أن خسرت القوات المرابطية معركة القلاعة عام 523هـ- 1129م، أما الهجمات قوات مملكة آرغوان الإسبانية، بدأت قوات مملكة

1- خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص : 252-253-254

2- المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص: 141

3-خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص: 250،276

4- عنان،المرجع السابق، دول الطوائف، ص: 340.

قشتالة بتكرار الهجوم المستمر على مدن الأندلس و يبدو لنا أن القوات القشتالية اتخذت لها عدة محاور من أهمها:

محور قرطبة و ذلك سنة 524هـ-1130م، محور اشبيليا سنة 526هـ-1132م، محور بطليوس سنة 538هـ-1143م.[1]

مملكة البرتغال: 483هـ-542هـ-1090-1147م: مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: قامت القوات المرابطية باتخاذ مدينة بطليوس قاعدة عسكرية تخرج منها الحملات صوب أراضي مملكة البرتغال و استرجعت بعض المدن منها يابرة، إشبونة، شنترين سنة 505هـ-1012م، و مدينة قلمرية سنة 511هـ-1017م[2].

المرحلة الثانية 533هـ- 542-1139-1147م: ويعد الصلح الذي بين ملك قشتالة وملك البرتغال عام 533هـ-1135م، وذلك من أجل السيطرة على بعض القواعد الأندلسية فتصدت للقوات المرابطية في غربي الأندلس و انتصرت عليها في موقع أوريكا على ضفة نهر التاجة[3].

ونستخلص من خلال جهاد المرابطين للممالك الإسبانية فعلى الرغم من الروح الجهادية العالية التي تمتع بها الجيش المرابطي بالأندلس و انتصاره في معارك مهمة ضد الأسبان، إلا أن هذا الجيش فشل في استرجاع مدن الأندلس المهمة التي سيطر عليها الأسبان خلال مراحل الصراع ابتداءا من مدينة طليطلة، و بالتالي نقول بأن قد ضعفت الجيوش المرابطية في الأندلس و فقدت خيرة قادته، وكذلك كانت هناك حركة المهدي بن تومرت في عدوة المغرب و هذا ما شجع الإسبان على مواصلة توسعهم على بلاد الأندلس.

1-العبادي أحمد مختار ، المرجع السابق، ص :128.

2-عنان،المرجع السابق،، ص:81.

3- عصام شبارو، المرجع السابق، ص: 259-230.

دخول الموحدين إلى الأندلس:540هـ-620هـ/1154-1223م.

إن تحقيق غاية الأندلسيين في تحطيم ما بقى من الدولة المرابطية تحتاج إلى نجدة تأتيها من الخارج لتضمن نجاحها وليس أمامهم إلا الموحدين في العدوة المغربية، وهذا يتطلب منهم الانضواء تحت لواء دولتهم، وصاحبها المهدي بن تومرت.[1]

ويقول في ذلك صاحب الحلل الموشية " ولما تلخص له ملك المغرب لقصد عبد المؤمن وصلته بيعة من بعض المواضع بجزيرة الأندلس و أول بيعة من: أهل اشبيلية "، أما ابن الأثير فيقول" في سنة 541هـ-1147م سير عبد المؤمن جيشا إلى جزيرة الأندلس فملكوا ما فيها من بلاد الإسلام"[2].

و الحقيقة أن الخليفة عبد المؤمن بن علي كان قد وضع أمر الجهاد في الأندلس نصب عينيه، فبعد أن تم له القضاء على دولة المرابطين و السيطرة على ممتلكاتها و قضاءه على القبائل الثائرة يتضح من ذلك حفاوة استقبال التي حظي بها ثوار الأندلس عند عبد المؤمن بنعلي ووعوده بمديد العون لهم [3]، ومن بين الدوافع التي حفزت بالموحدين إلى دخول الأندلس هي مجاهدة النصارى و اكتساب نفوذ روحي سياسي و[4]كان أول جيش أرسله الموحدون إلى الأندلس عام 541هـ-1147م، وذلك من أجل إزالة ما بقي فيها للمرابطين من سلطان، ولعلى في مقدمة الأسباب التي دفعت الموحدين إلى ذلك الحفاظ على كيان الإسلام في بلاد الأندلس إضافة إلى الحفاظ على كيانهم في عدوة المغرب.

ومما شجعهم على التطلع لبلاد الأندلس الدعوات الرسمية والشخصية التي تلقوها من العلماء والحكام المحليين وفي مقدمتهم: علي بن عيسى بن ميمون قائد الأسطول في مدينة قادس والثائر ابن حمدين القاضي زعيم ثورة قرطبة، الثائر ألو فهر بن عزون زعيم ثورة مدينة شريش على المرابطين و غيرهم[5].

1- معمر الهادي محمد القرقوطي، جهاد الموحدين في بلاد الأندلس، دار الهمومة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 234

2- ابن الأثير(أبي الحسن علي بن أبي مكرم محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجوزي الملقب بعز الدين)، الكامل في التاريخ،إعداد إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات علي بيضون، بيروت، لبنان،1967،الجزء الحادي عشر، ص: 115

3 -محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص:47.

4-خليل إبراهيم السامرائي،المرجع السابق،ص:50.

5- المراكشي، المصدر السابق، ص:277.

وعلى إثر ذلك قرر عبد المؤمن بن علي إرسال ثلاثة جيوش إلى الأندلس في سنة 541هـ-1147م، وسيطر على مدن الجنوب مثل طريف، الجزيرة الخضراء، كما أعلن أهل شريش ولاءهم للموحدين[1]، أما في غرب الأندلس فسيطر على مدن لبلة، بطليوس، شلب، باجة، يبرة، إلى أن المدينة المهمة التي امتنعت عن الموحدين غرب الأندلس و التي شددوا عليها الحصار براو بحرا هي مدينة إشبيلية، إلا أن القوات الموحدية اقتحمتها في شهر شعبان من عام 541هـ-1147م[2] و تمكنت أيضا من السيطرة على مدينة قرطبة و ذلك من خلال التفاهم و التعاون مع حاكم قرطبة (يحي بن غنية المرابطي)، و الذي فضل التعاون مع الموحدين من أجل التخلص من خطر الأسبان وبالذات ملك قشتالة وفي الأخير دخلت القوات الموحدية من دخول قرطبة 543هـ-1148م.

ومن قرطبة أخذت القوات الموحدية تراسل سراياها إلى المدن و الحصون المجاورة في وسط الأندلس فسيطرت على مدينة أبدة وبياسة[3]، وبقيت مدينة غرناطة آخر معاقل المرابطين بالأندلس فحاول يحي بن غنية المرابطي من إقناع حاكم غرناطة المرابطي (ميمون بن بدر اللمتوني) بالاستسلام للموحدين، وفي هذه الفترة مات يحي بن غنية، ونجح الموحدون في استلامهم المدينة[4]

أما عن جهاد الموحدين مع الممالك الإسبانية فاستطاع الموحدون من عقد معاهدة صلح مع فراندة وثم عبر الخليفة الموحدي أبو يعقوب إلى الأندلس عام 566هـ، وبقي فيها مدة خمسة أعوام إلى عام 571هـ يحارب الممالك الإسبانية، إلى أنه فشل في ذلك فجدد الأسبان هجومهم على الأندلس[5].

نستنتج من خلال هذا سقوط أهم الحواضر الأندلسية أولها مدينة قرطبة سنة 633هـ جزيرة شقر سنة 639هـ، مدينة دانية سنة 641هـ، مدينة جيان سنة 643هـ، وهكذا سقطت بيد ملوك

1-ابن الأثير، المصدر السابق ، ج5،ص: 47.

2-خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص: 267.

3-ابن خلدون،العبر، المصدر السابق،ج6،ص:234.

4-ابن خلدون، المصدر نفسه، ص: 235.

5-المقري، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص: 472.

الإسبان معظم مدن التي عاصرت نهاية الدولة الموحدية، وما تبقى للمسلمين في الأندلس جنوب البلاد مملكة غرناطة.[1]

ويستنتج في الأخير من الحالة السياسية التي مرت بها الأندلس عبر عصورها التاريخية بمراحل فشهدت فترة ازدهارها واستقلالها السياسي، مع مؤسسها عبد الرحمن بن معاوية الداخل، فوضع أسسها العامة إداريا وزاد اهتمام الأمراء الأندلسيون بمختلف النظم الإسلامية نذكر من أهمها الشورى والقضاء و الوزارة وذلك حتى يكتمل بناء الدولة على أسس سلمية.

كما تعد فترة حكم الأمير عبد الرحمن الأوسط مرحلة تميزت بالقوة ،غير أن هناك صراعا شهدتها هذه الفترة بين أفراد البيت الأموي ومع استمرار عصر الخلافة مع الأمير عبد الرحمن الثالث فارتبطت هذه الدولة الأموية في الأندلس ،وتولى الخلافة من بعده ابنه الحكم المستنصر ،كما حرص هذا الأخير على الاستقرار السياسي وعندما شعر بالضعف أسلم ولاية العهد إلى إبنه هشام ،وقد قامت الدولة العامرية وتميزت هذه المرحلة بسيطرة العامريون على الأندلس فتحولت السلطة إلى أبي عامر واتبع وهذا الأخير سياسة عبد الرحمن الناصر.

ومع وفاة المنصور محمد بن أبي عامر خلفه إبنه وتولى ولاية بعده ،فخلفه ابنه المظفر ويفهم من هذا أن منصب الولاية في هذه الفترة كان وراثيا،وبسقوط الخلافة الأموية فقدت الأندلس وحدتها السياسية وانقسمت البلاد إلى دويلات صغيرة عرفت بدويلات الطوائف، ويعرف رؤسائها بملوك الطوائف، واستمر هذا العصر أكثر من ثمانين سنة تنازعت فيها الدويلات القائمة بحيث دخلت بذلك في انحلال السياسي وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه عصر دويلات الطوائف المتنازعة فيما بينها.

بينما كانت عدوة المغرب مقر دولة المرابطين تتقاسمها عدة دويلات، فعلى الرغم من الروح الجهادية التي تمتع بها الجيش المرابطي بالأندلس ضد الأسبان إلا أنه فشل في استرجاع مدن الأندلس ،وبهذا ضعفت الدولة المرابطية في الأندلس، وكذلك هناك حركة المهدي بن تومرت في عدوة المغرب

1-خليل إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص285.

وهذا ما شجع الإسبان على مواصلة توسعهم على بلاد الأندلس وكان هدف الموحدين الدخول إلى الأندلس وذلك من أجل إزالة مابقي للمرابطين من سلطان ولحفاظ الموحدين على كيان الإسلام، والحفاظ على كيانهم في عدوة المغرب، مما شجعهم على التطلع لبلاد الأندلس.

وفي الأخير ضعفت قوات الموحدين وسقطت أهم حواضر المدن الأندلسية في يدي الممالك الإسبانية، وما تبقى للمسلمين في الأندلس جنوب بلاد مملكة غرناطة.

الفصل الأول: مراسيم وتقليد نظام الشورى في بلاد الأندلس.

1-ماهية الشورى.

2- شروط وكيفية اختيار المشاور.

3- مهام المشاورين في بلاد الأندلس وآراء بعض العلماء حول الشورى.

يعد نظام الشورى في بلاد الأندلس قاعدة من قواعد نظام الحكم في الإسلام، فمن الواجب أن تكون إلزامية في كل مجال من مجالات الدولة يستدعي اللجوء إليها، فنشأت الشورى منذ فجر الإسلام، أي في مرحلة النبوة، بحيث ينبغي أن نعرج عليها في هذه المرحلة، فالقرآن الكريم حث عليها لقوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾.[1]

وقد جاء الأحاديث النبوية مؤيدة لما وردى في القرآن من الإشادة بمبدأ الشورى والحث على إتباعها بقول الرسول-صلى الله عليه وسلم- "استعينوا على أموركم بالمشاورة"[2]، وكذلك لقوله"ما استغني مستبد برأيه وما هلك أحد عن مشورة"[3] وما روى عن البخاري ومسلم "ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم"[4] فقد كان يلجأ إلى الصحابة لاستشارتهم والأخذ برأيهم، واستمر الخلفاء الراشدون على المشورة، ولكن لوحظ اختلاف في تطبيقها.

أما في العصر الأموي فأصبح نظام الخلافة يلتجأ إلى الوراثة وأول من أدخل هذا النظام الوراثة في الحكم هو معاوية بن أبي سفيان بعدما كان يعتمد على نظام الشورى، وأما في العصر العباسي استمرت خلافة على مبدأ الوراثة بحكم قرابتهم لرسول -صلى الله عليه وسلم.

وبعد أن فتح المسلمون لبلاد شبه الجزيرة الأيبيرية والتي عرفت بعد ذلك بالأندلس،فقد اهتموا اهتماما بالغا بالنظم الإدارية والتي منها خطة الشورى وانفردوا بها عن بقية العالم الإسلاميفهو نظام كامل يشمل الدين والدولة معا، ونظرا لأن طبيعة النظم التي تطبيقها أي أمة من الأمم تعتبر مظهرا أساسي لتلك الأمة، فوضع الإسلام العديد من مبادئ الحكم بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة والفصل في المنازعات، ورد المظالم وإقامة الحدود بمختلف المجالات و منها خطة الشورى.

1-سورة الشورى، الآية 38.

2- الترمذي، سنن الترمذي، دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1414هـ- 1994م.

3-ابن ماجة(أبو عبد الله محمد بن مزيد القزوين)،سنن ابن ماجة، دار الحديث، القاهرة، 1419هـ- 1998م.

4- البخاري(أبو الله محمد بن اسماعيل)، صحيح البخاري، بحاشية السنوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ينظر، مسلم(الإمام أبو حسن بن الحجاج)،صحيح مسلم بشرح النووي، دار المنذر، القاهرة، 1418هـ 1998م.

1- تعريف الشورى:

1-1.لغة :الشورى مشتقة من الفعل"شور "ولمشتقاته عدة معان نتذكر منها ما عرفها لابن منظور في كتابه لسان العرب، شور:شار العسل يشروه شورا وشيارا وشيارة ومشاورا ومشاورة :استخرجه من الوقبة واجتباه.قال أبو عبيد:شرت العسل واشترته اجتنيته وأخذته من موضعه"[1].وقال الراغب: التشاور والمشاورة والمشورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم شرت العسل إذا اتخذته من موضعه واستخراجه منه، وأشرته.[2]

المشوار: المنظر، ورجل شار صار، وشير: حسن الصورة، وقيل: حسن المخبر عند التجربة، وإنما ذلك على التشبه بالمنظر أي أنه في مخبره عند التجربة،ويقال :ما أحسن شوار الرجل وشارته وشياره ،يعنى لباسه وهيئة حسنة .[3]

فيلاحظ من لفظ الشورى في تعريفها اللغوي أنها مهما تعددت معانيها فإنها تدلي بنفس المعنى، وإظهارها بطريقة تجعل ما فيها إصلاح للأمة وعلى الفرد.

2-1 اصطلاحا: تعني الشورى في مفهومها الاصطلاحي يطلب الرأي من أهله، وإجالة النظر فيه، وصولا إلى الرأي الموافق للصواب.وقد عرفها الباحثون بتعارف عدة و نذكر منها :

الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس يقول: الشورى تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا واختبارها من أصحاب العقول والإفهام، حتى يتوصل إلى الصواب منها أو إلى أصوبها وأحسنها ليعمل به لكي تتحقق أحسن النتائج.

الشيخ أحمد محي الدين العجوز– فعرها بقوله: الشورى هي تبادل الآراء في أمر من الأمور لمعرفة أصوبها وأصلحها لأجل اعتماده والعمل به.-وكذلك عرفت الشورى بأنها :استنباط المرء رأيا فيما يعرض له من الأمور والمشكلات

1- ابن منظور،(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم)،دار المعارف،بيروت، المجلد الرابع ، 1968م، ص: 2356.
2-المهدي، حسين بن محمد، الشورى في الشريعة الإسلامية، تقديم: د.عبد العزيز القالح ، ج 1، دار الكتاب، مكتبة المحامي، ص:25.
3-ابن منظور، المصدر نفسه، ص:1236.

الشورى: هي استطلاع الرأي من ذوي الخبرة في التوصل إلى أقرب الأمور للحق "ولأن الناس ما إن اجتمعت وتشاورت على شيء حتى وضع أمامها السبيل لمعرفة الحق والهداية للشؤون العامة".[1]

ويستنتج من خلال هذه التعاريف المذكورة أن الشورى واجبة على المسلمين لأن إذا ما كان هناك تشاور في أي أمر من الأمور،كان الوصول إلى الصواب والمعرفة الحقيقة التي يتوصل أصحاب العقول الراجحة.

لقد تعددت أنظمة الحكم في الدولة الإسلامية بصفة عامة، وبالأخص بالعدوة الأندلسية ومن بينها نظام الشورى الذي يعتبر قاعدة مهمة تعمل على تطور النظام الإداري، وتعتبر من الخطط المكملة للقضاء بالأندلس، فهي ضرورية ولازمة، فيقول عنها ابن خلدون في ذكره للخطط الدينية و والشرعية "من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة "[2].

وورد في كتاب الماوردي يقول عن الشورى :''أعلم أن من الحزم لكل ذي لب ألا يبرم أمرا ،إلا بمشورة ذي العقل الناصح "[3]

ومما سبق يستنتج أنه رغم تعدد مفاهيم للشورى في الأندلس للمؤرخين، فيظهر أنها انطوت على معنى واحد.بحيث يظهر لنا من خلال ما أكدته كتب التراجم أنها تعددت ألقاب المشاور فندرج أهمها:

1-3 أهم ألقاب المشاور:

من خلال ما أكدته كتب التراجم أنه هناك ألقاب متعددة لمشاور فلقد ورد في كتاب عياض في ترجمة عن عبد الرحمن بن دينار المتوفي سنة 201هـ(816م)، ويقال عنه عبد الرحمن بن دينار الفقيه في روايته " ما قاله أيضا عنه ابن عبد البر: كان يفتى أهل المدينة مع مالك وعبد العزيز وبعدها

1- مهدى ، فضل الله ، الشورى طبيعة حاكمية، دار الأندلس ، بيروت،1984م،ص:53.

2-ابن خلدون،المقدمة،المصدر السابق،ص:.219

3-الماوردي، (لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب النظري)،الأحكام سلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولي،1407هـ1987م.ص:260.

وكان فقيها فاضلا له بالعلم ،ويضف قائلا عياض نقلا عن الشافعي: ما رأيت في فتيان مالك أفقه من ابن دينار، وتوفي رحمه الله تعالى سنة اثنين وثمانين ومائة "[1].

في ترجمة عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار أنه مشاور ومفتيا ومقاله الرازي عنه :وكان فقيها زاهدا ولي قضاء طليطلة ثم سكن قرطبة "[2]، وفي مواضع أخرى:كان بصيرا بالفتيا بلغ موضع الشورى في موضعه.[3]

يلاحظ من خلال ما ذكره القاضي عياض بحيث تارة يقول عن المشاور أنه مفتي، ويقول تارة أخرى أنه مشاور آخر بأنه مشاور ومفتيا ويتبين تعدد مناصب المشاورين ما بين القضاء والمشاورة ويستوضح ذلك من خلال ما ذكره الحميدي في كتابه عن "ترجمة الفقيه وهب بن محمد بن محمود بن إسماعيل أبو حزم الشذوني من أصل شذونة، فقيه ومحدث."[4]،وما روى عن ابن الفرضي في ترجمته "لوهب بن محمد بن محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يحي من أهل قرطبة يكني أبا الحزم سمع من قاسم بن أصبغ وهب بن مسرة وغيرهم. وكان حافظا للرأي شاوره محمد بن اسحاق بن السليم أيامه علي القضاء. ولم ولي محمد بن يبقى ترك مشاورته، وكان شيخا صالحا كثير الصلاة مواظبا للمسجد الجامع يجتمع إليه ويستفتى "[5].

ويلاحظ من خلال ما كتبه بعض المؤرخين عن وثائق ابن سهل من القرن الرابع الهجري العاشر ميلادي أنها وردت أسماء الفقهاء المشاورين دون ذكر لفظ المشاور فلان أو الفقيه مثال:محمد بن غالب، محمد بن وليد وعبيد الله بن يحي، سعد بن معاذ، وما ورد في نوازل ابن سهل عندما تحدث عن الأحكام، وفي صياغ حديثه عن لفظ المشاور يقول:"سألت الشيخ عبد الله بن عتاب عن الحكم يرفع إلى خطة القضاء وبذلك أفتيت"[6]، يحي سعد بن معاذ،

1-القاضى عياض (بن موسى بن عياض السبتي)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، الجزء الثالث،،ص:218،219.

2-القاضي عياض، المصدر نفسه، ص:434.

3-خلاف، محمد عبد الوهاب، تاريخ القضاء في الأندلس، مؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ،1992، ص:332.

4- الحميدي، المصدر السابق، ص: 848.

5 -خلاف عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:335.

6-ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى الأسدي الجياني، ديوان الأحكام، تحقيق: يحي مراد ،1422هـ،2007م، ص:27-28.

وما ورد في نوازل ابن سهل عندما تحدث عن الأحكام، وفي صياغ حديثه عن لفظ المشاور يقول:"سألت الشيخ عبد الله بن عتاب عن الحكم يرفع إلى خطة القضاء وبذلك أفتيت"[1].

فيستنتج مما سبق أن لقب المفتى وشيخ والفقيه كل هذه الألقاب تدلي بنفس المعنى لكلمة مشاور، وهذا من خلال ما لوحظ من وثائق ابن سهل وكتبا التراجم.

4-1 أهمية الشورى :لقد خص القرآن الكريم من أهمية الشورى في هذا الأمر وعظمته فسمي عزوجل سورة.ألا وهي سورة الشورى،ومنها آيات محكمات .لقوله تعالى﴿ **وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** ﴾.[2]

فمعنى هذه الآية، أي لا يبرمون أمرا حتى يتشاور فيه ليساعدوا بآرائهم في مثل الحروب ومجرى مجراها.

ولهذا كان الرسول –صلى الله عليه وسلم –يشاورهم في الحروب ونحوها ليطيب قلوبهم وهذا حسب ما ورد في تفسير ابن كثير[3]، لذلك فالشورى واجبة ملزمة وتعتبر فضيلة إنسانية وطريقها صحيح وذلك لمعرفة أصوب آراء فتؤدي إلي الحقيقة، وعندما نقرر بأن يكون رأي الأغلبية خاطئا فيعتبر هذا الضرر الناتج عن خطأ الأغلبية أخف أو أقل من أن نتخلى على عن هذا المبدأ فالعقل يقتضي بأن يكون رأي الجماعة أصوب وأحق من رأي الفرد الواحد مما كان ذلك الشخص ذو خبرة[4] فالفرد فربما صعب عليه الحل لذا عليه من إشراك غيره أهل الخبرة والاختصاص يعني ذلك من ذوي العقول الراجحة لتكون النتيجة صحيحة .

و يلاحظ من ذلك أن الالتزام بالشورى كونها من صفات المؤمنين، فلا يمكن الاستغناء عنها في أي مجال من المجالات، ويمكن لنا أن نقول بأنها جزء من أخلاق المؤمنين ومبادئهم وأن لا يترك العمل بها، في أي ظرف من الظروف، لذلك فالشورى بطبيعة الحال تمثل عملا سياسيا لنجاح الدولة

1- ابن سهل ،المصدر نفسه ،ص:.28

2-سورة الشورى، الآية 38.

3-ابن كثير(أبي الفداء إسماعيل الدمشقي) ،مختصر تفسير ابن كثير ،المؤسسة الوطنية ،وحدة الرغاية ،البليدة الجزائر،1411هـ،1990م،الجزء الثالث،ص.20

4- مهدي حسين ، المرجع السابق، ص:25

في تدبير شؤون الأمة، هي عملا يتوقف عليه النجاح للمجتمع ومن خلالها يمكن للإنسان أن يحترم وأيضا ما ورد في كتاب الأحكام السلطانية للما وردي يقول "أعلم أن من الحزم لكل ذي لب أن لا يبرم أمرا ،ولا يمضي عزما إلا بمشورة ذي الرأي الناصح ومطالعة ذي العقل الراجح ،وكذلك ما قاله نقلا عن قتادة "أمره بمشاورتهم تألفا لهم وتطيبا لأنفسهم"، وما ورد عن النبي –صلى عليه وسلم– "المشورة حصن من الندامة ،والأمان من الملامة".[1]

2– شروط وكيفية اختيار المشاور.

2–1كيفية اختيار المشاور:

إن المستفتي في المجتمع الأندلسي يسير في متابعة نقص بعض الظواهر الملموسة نظرا لجهل الكثير من الأمة الإسلامية، لذا يجب على المفتي أو المشاور أن يتميز عن غيره، ومن خلال بعض المصادر التاريخية أنه يجب أن تتوفر سمات لدى المشاور منها ما ذكر المقري "...ثم ملوك المروانية ...، قد سمعت من تعظيم أهلها الشريعة، ومنافستهم في السؤدد بعلمها، أن ملوكها كانوا يتواضعون لعلمائها ،ويرفعون أقدارهم، ويصدرون عن آرائهم، وأنهم كانوا لا يقدمون وزيرا ولا مشاورا ما لم يكن عالما "،ويضيف قائلا:"أنهم كانوا لا يقدمون أحد للفتوى ولا لقبول الشهادة حتى يطول اختباره وتعقد له مجالس المذاكرة "[2].

ويلاحظ على المتقدم لهذا المنصب أن يكون صاحب ثقافة واسعة يبرز من خلالها عظم قدرته، كذلك من خلال مجالس التي تفيد المشاور أو المفتي لاكتساب الخبرة والمنفعة، كما يضف أحمد بن يحي الونشرسي نقلا عن ابن سهلا: وكثيرا ما سمعت شيخا أي عبد الله بن عتاب رضي الله عنه يقول :الفتيا صنعة، وقد قاله قبله أبو صالح أيوب بن سليمان رضي الله عنه"الفتيا دربة وأول مجلس شاوريني فيه سليمان بن أسود، وأحفظ المدونة والمستخرجة لحفظ المتقن "[3]، وما يقصد

1–الماوردى،المصدر السابق، ص:260.

2– المقري، المصدر السابق، الجزء الأول، ص:16.

3–الونشريسي(أبي العباس أحمد بن يحي) ، المعيار المعرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1401هـ1981م،الجزء العاشر،ص:44.

المؤرخون أنه مهما بلغت ثقافة المفتى فلا يستغني عن الدربة، فهي التي تمكنه من فهم ما يلقى إليه من أسئلة لذلك لا بدا لمشاور أن يكون على يقين تام عن سعة علمه، وورد في كتاب النباهي: قال مطرف الماجشون وأصبغ: لا يستقضى إلا من يوثق به من عفافه، وصلاحه، وفهمه، وعلمه، لا يصلح أن يكون صاحب حديث و لا فقه له، أو فقيها لا حديث عنه، ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه"[1].

وممن يذكر من أهم سمات أيضا:"أن يكون ذا مال في غالب الحال خوفا من أن يميل به الفقر إلى الطمع "،[2] لذلك فالمستوى المادي مهم للمفتى خشية من الفقر ومثال ذلك ما ذكره المقري عن قصة الأمير الحكم الربضي يقول: "ولقد أخبر نا بأن الحكم الربضي أراد تقديم شخص من الفقهاء يختص به للشهادة، فأخذ في ذلك مع يحي بن يحي وعبد الملك وغيرها من أعلام العلماء، فقالوا :من هو أهل، إلا أنه شديد الفقر، ومن يكون في هذه الحالة لا تأمنه على حقوق المسلمين ....

فسكت ولم ير منازعتهم وبقي مهموما من كونهم لم يقبلوا قوله، فنظر إليه عبد الرحمن الذي ولي الملك بعده، فقال: ما بالك يا مولاي ؟ ورد له ألا ترى لهؤلاء الذين نقدمهم ونفوه عند الناس بمكانهم حتى إذا كلفناهم ما ليس عليهم فيه شطط ،بل مالا يعيبهم، ولا هو يرزؤهم شيئا صدونا عنه وغلفوا أبواب الشفاعة، وذكر له ما كان منهم فقال يا مولاي، أنت أولى الناس بالإنصاف إن هؤلاء ما قدمتهم أنت ولا نوهت بهم، وإنما قدمهم ونوه بهم علمهم، أو كن تأخذ قوما جهالا فتضعهم ؟قال :لا قال :فأنصفهم فيما تعبوا فيه من العلم لينالو ا به لذة الدنيا وراحة الآخرة قال: صدقت ثم قال وأما كونهم لم يقبلوا هذا الرجل لشدة فقره فالعلة تنحسم بما يبقى لك في الصالحات ذكرا هو؟

قال: تعطيه من مالك قدر ما يلحق به من الغنى ما يؤهله لتلك المنزلة "[3]وبالإضافة إلى هذه السمات التي تم ذكرها، لا بد أن تتوفر بعض الشروط للمشاور

1-النباهي (أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي)، تاريخ قضاة الأندلس كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة،1403هـ1983م، ص:20 .23

2- المقري ،المصدر السابق،الجزء الثالث، ص:214

3-المقري، المصدر نفسه،الجزء الثالث، ص :214،215

2-2 أهم شروط المشاور :

حتى يتم اختياره، غير أن سلامة الحواس يمكن تجاوزها، ونذكر على سبيل المثال نماذج لبعض الفقهاء الذين تولوا الفتيا بالأندلس على العهد الأموي التي كانت تظهر عليهم نقص في سلامة الحواس منهم :محمد بن يوسف بن مطروح، المتوفى يوم عاشوراء سنة 217هـ-884م كانت الفتيا دائرة عليه أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن رغم أنه كان أعرجا[1]".

والفقيه أحمد بن زكريا بن الوليد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد بن ميكائيل مولى عبد العزيز بن مروان بن الحكم ،المكفوف، المعروف بالرصافي، من أهل قرطبة، يكنى:أبا بكر خالد، شغل منصب الإفتاء و يجتمع إليه أهل الحسبة، وكان رجلا صالحا توفى رحمه الله في شهر صفر سنة اثنين وستين وثلاثمائة ".وعن ترجمة الفقيه سعيد بن حمدون بن محمد القيسي ،توفي 378هـ-مارس 989م فقد كان أعور، العين اليمنى، ولذا فقد كانت العامة تسميه: دجال الفقهاء "[2].

وما روى عن الونشريسي في كتابه المعيار: لا يفتى العالم حتى يراه الناس أهلا ويري هو نفسه أهلا لذلك وهذا ما أكده مالك وذلك لتثبيت أهلية عند العلماء، لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على خلاف اليقين في ذلك...، وهذا هو شأن الفتيا في الزمان القديم، وأما اليوم فقد سهل على الناس أمر دينهم فتحدثوا فيه بما يصلح وما لايصلح"[3].

وأن يكون ذو عقل كامل، مع تجربة سالفة، فإنه بكثرة التجارب تصح الروية وقد روى أبو الزناد.عن الأعرج ،عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "استر شدو العاقل تر شدوا ولا تعصوه فتندموا " ،وقال عبد الله بن الحسن لابنه محمد:احذر مشاورة الجاهل،وإن كان ناصحا كما تحذر عداوة العاقل ،إذا كان عدوا "[4].

1-ابن الفرضي ،المصدر السابق ص:38 - 39

2- سالم عبد الله خلف،المرجع السابق ،ص802.

3-الونشريسى، المصدر السابق، ص: 3.

4- الماوردي، المصدر السابق ،ص: 261.

وفي قول ابن الصلاح: لا ينبغي للمفتي أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لم يجوز أن يستفتى، ،كذلك الحاكم ولا فرق بين المفتي و الحاكم إلا أن المفتي يخيره الحاكم.[1]ونفهم من هذا القول أنه ،يجب على المفتى أن لا يتسرع في إصداره للفتوى أو الحكم إلا بعد النظر والتفكير والمشاورة.

ويجب على المشاور أن يكون ناصحا ودودا، فإن النصح والمودة يصدقان الفكرة ويمحصان الرأي وقد قال بعض الحكماء :لا تشاور إلا الحازم غير الحسود، واللبيب غير الحقود، وإياك ومشاورة النساء فإن رأيهن إلى الأفن، وعزمهن إلى الوهن، وقال بعض الأدباء :مشورة المشفق الحازم ظفر، ومشورة غير الحازم خطر، أن لا يكون له في الأمر مستشار غرض يتابعه، ولا هوى يساعده فإن أغراض الجاذبة،والهوى صاد والرأي إذا عارضه الهوى وجاذبته الأغراض فسد.

وقال في هذا الصدد: الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

وقد يحكم الأيام من كان جاهلا ويردى الهوى ذا الرأي وهو لبيب

ويحمد في الأمر الفتى وهو مخطئ ويعذل في الإحسان وهو مصيب

ويستنتج من خلال السمات والشروط التي لها مدلول واحد، بحيث إذا توفرت هذه الخصال للرجل، كان أهل للمشورة ومعدن للرأي، من وجهة نظر الأدباء والبلغاء، يرون من استغنى برأيه ظل ومن اكتفى بعقله زل، ووقوع في الخطأ مع الاسترشاد أحسن من الصواب مع الاستبداد، ولذا ينبغي أن يكثر المرء من استشارة ذوي الألباب، لاسيما في الأمر الجليل، وينبغي أن يسلم أهل الشورى من الحسد أو التنافس فذلك يمنعهم من تسليم الصواب لصاحبه، وهذا ما سار عليه المشاورين في الأندلس .

1- الونشريسي، المصدر نفسه،ص:40 .

3- مهام المشاورين في بلاد الأندلس.

3-1 مهام المشاورين:

تعتبر الشورى منصبا للسلطة القضائية، تقلد كما تقلد المناصب الكبيرة في الدولة، فالمفتون في الأندلس لا يقتصر عملهم على مشاورة القاضي لهم فيما يعرض عليه من القضايا، وما ورد عن ترجمة القاضي يحي بن وافد اللخمي في كتاب النباهي المالقي أنه "تقلد الشورى بعهد العامرية ،فكان مبرزا في أهلها، وتقلد الصلاة بالزهراء "[1]. ومعنى هذا للفقيه دور كبير في تحليل المسائل، لذا لا بد أن يكون له أحقية بهذا المنصب ليظهر أثره في المجتمع الأندلسي.

وحسب ما أكده بعض المؤرخين أن لأمير أو الخليفة يعتمد على رأى المشاور في معالجة مشاكل الرعية وتدبير شؤون الحكم البلاد، ومن أمثال ذلك الفقيه يحي بن يحي الليثى مرجعا للقضاة، ويشهد عليه بأنه كان شديد الصلة بالأمير عبد الرحمن الأوسط حتى أنه غلب على رأيه، ويقال عنه: وألوى بإيثاره فصار يلزم من إعظامه وتكريمه وتنفيذ أوامره ما يلزمه الوالد لأبيه"[2].

فيلاحظ أن للأمراء الدولة الأموية في الأندلس كانت لهم علاقة مع القضاة والمفتون في ما يخص نظام الحكم، فهذا دليل واضح على حرص الأندلسيون للمشاور أو الفقيه، وهنا تكمن العلاقة متبادلة مابين الفقيه و المشاور، الذي يقوم بعمله تجاه القاضي أو العكس، لذا لابد للمشاور أن تكون له مهام مهمة في الدولة.

فمن هؤلاء: الفقيه حارث بن أبي سعد مولي الأمير عبد الرحمن بن معاوية، يكني: أبا عمرو، واسمه أبى سعد، وكان يفتى آخر أيام الأمير الحكم بن هشام، وأول أيام الأمير عبد الحكم، وهو جد بن الحارث لتعين فيهم الخطط، ولي الشرطة الصغرى "[3].

والفقيه إسماعيل بن البشر بن محمد التجيبي، من أهل قرطبة يكني: أبا محمد وهو جد أحمد بن بشر المعروف بابن الأغيس، وكان مفتيا في آخر أيام الأمير الحكم بن هشام، وأول أيام الأمير عبد

1-النباهي المالقي، المصدر السابق،ص:88

2-سالم بن عبد الله خلف، المرجع السابق ،ص:822.

3-ابن الفرضي، المصدر السابق، ص:105.

الرحمن بن الحكم، ولى الصلاة لعبد الرحمن [1]، أما عن الفقيه أبو عبد الله محمد بن القاسم بن محمد الأموي المعروف بالجالطي قلده قاضي الجماعة ابن فطيس ولي الشورى سنة 395هـ-1005م، وتولي الصلاة بالمسجد الجامع الزهراء فكان آخر خطيب قام على منبره كما ولاه الخليفة هشام المؤيد أحكام الشرطة "[2]

و كذلك من المهام التي كانت تسند إلى الفقيه المشاور القيام بإصلاح بين المتخاصمين، وعلى رأسهم : عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل، كان عبد الله من أهل العلم قال عنه ابن أبيدليم: كان ذا فضل وورع، وحفظ للفقه، وجلالة قدر، وصلابة في الحق، مقدما على أصحابه لذلك، وولي الصلاة بقرطبة، وذكر أن الأمير محمدا وجه فيه ليوجهه إلى باجة، لصلح ما قام بها بين مضر واليمن من العصبية فحضر بيت الوزارة "[3].

كما كان الفقيه المشاور أبو محمد عبد الله بن محمد الصابوني المعروف بابن بركة، كثيرا ما يستعين به القضاة للإصلاح بين الناس وذلك لما امتاز به من حسن تناوله لمشاكل وصدق نيته في الإصلاح بين المتخاصمين.[4]

ومن المهام التي يقوم بها الفقيه المشاور الوصاية على الأيتام، وورد في كتاب مطمح الأنفس ومسرح التآنس "وكان القاضي المنذر بن سعيد من ذوي الصلابة في أحكامه، والمهابة في أقضيته وقوة القلب، وفي القيام بالحق في جميع ما يجري علي يده، لا يهاب في ذلك الأمير الأعظم فمن دونه[5].

وما جرى له في ذلك قصته المشهورة في أيتام أخي نجدة وحدث بها جماعة من أهل العلم والرواية، وهي أن الخليفة الناصر احتاج إلى شراء دار بقرطبة لحظية من نسائه تكرم عليه، فوقع استحسانه على دار كانت لأولاد زكريا أخي نجدة... وكان أولاد زكريا أيتاما في حجر القاضي فأرسل

1-ابن الفرضي ،المصدر نفسه، ص:65.

2-سالم بن عبد الله خلف، المرجع السابق، ص:823.

3-القاضي عياض، المصدر السابق،ج 4،ص240.

4- سالم بن عبد الله خلف،المرجع السابق،ص824.

5-ابن خاقان ،(الوزير الكاتب أبي نصر الفتح محمد بن عبيد الله بن خاقان بن عبد الله القيسي الاشبيلي) ،مطمح الأنفس ومسرح التآنس،تحقيق:محمد علي شوابكة، دار عمار ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،الطبعة الأولى، 1403هـ1983م، ص:252.

الخليفة من قومها له بعدد ما طابت نفسه، وأرسل ناسا أمرهم بمداخلة وصية الأيتام في بيعها عليهم، فذكر أنه لا يجوز إلا بأمر القاضي، إذ لم يجز بيع الأصل إلا عن رأيه ومشورته[1].

فيدل هذا على أن القاضي منذر بن سعيد البلوطي، والحكم المستنصر دخل في شجار حول أيتام أخي نجدة بحيث تدخل القاضي والفقيه المشاور بعدم قبول بيع أراضي الأيتام، وهنا تبرز مهمة ودور المشاور في حرصه على محافظة الأيتام وأملاكهم فقيل أيضا: البيع عل الأيتام لا يصح إلا لوجوه منها: الحاجة ومنها الوعي الشديد.

4 – آراء بعض المؤرخين لخطة الشورى :

4–1 –رأي أحمد أمين في مجلس الشورى: تحدث شيخنا أحمد أمين، عن الفقيه يحي بن يحي الليثي مع تعففه عن القضاء لكنه أسند إليه مهمة اختيار القضاة، فكان يختار من القضاة من كان على المذهب المالكي بحيث كون مجلسا سماه مجلس الشورى، وعين أعضاءه، ووكل إليهم أمر الفتيا فقد وضع نظام القضاة، وسمي قاضي القضاة، وقاضي الجماعة، ورتب مجلسا لشورى، وسمى أعضاءه فكان إذا ترجمة لشخص منهم كان من شرفه أنه من رجال الشورى .

أما عن رأيه على عيسى بن دينار "فقال عنه أنه كان مخالفا ليحي بن يحي الليثي فهو يجمع بين الفقه والزهد، وتولي القضاء طليطلة، ورأس الشورى بقرطبة، ويعتبره أفقه من يحي الليثي ..."،كما أشار إلى إبراهيم التميمي ويقول:عنه في ترجمته أنه لم يقدم شيئا عن نظام الشورى عند الأندلسيين فقد قالوا :إن مجلس الشورى كمل عدده به ستة عشرة "[2].

وما يلاحظ عن هذا الرأي لأحمد أمين أنه لم يكن هناك مجلسا للشورى فلذي ذكرهم أحمد أمين لم يكون مجلسا للشورى وإنما كانوا من المشاورين. بدليل ما ذكره القاضي عياض في ترجمة

1–المقري، المصدر السابق، ج 2، ص:16.

2–ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 1398 هـ1987م، الطبعة الثالثة 1407هـ1987م، ص: 340.

لعيسي بن دينار أنه كان مشاورا ومفتيا "وما قاله الرازي عنه أنه كان فقيها زاهدا ثم ولى القضاء طليطلة ثم سكن قرطبة "[1].

4-2 – رأي الشقندي والماوردي عن نظام الشورى: نجد المقري في كتابه نفح الطيب في نقله فصولا من رسالة أبي الوليد الشقندي[2]، في تفضيل الأندلس، بحيث تطرق إلى الحديث فيها عن المشاورين والشهود قال فيه:عن ملوك قرطبة أنهم كانوا لايقدمون أحدا للفتوى ولا لقبول الشهادة حتى يطول اختباره ،وتعقد له مجالس المذاكرة، ويكون ذا مال في غالب الحال، خوفا من أن يميل به الفقر إلى الطمع فيما أيدي الناس، فيبيع به حقوق الدين.[3]

نظرة الماوردي حول نظام الشورى فقد خصص قسما خاصا للحديث عنها وافتتح قوله في البداية أعلم أن من الحزم لكل ذي لب، ألا يبرم أمرا، ولا يمضي عزما إلا بالمشورة ذي الرأي الناصح ،ومطالعة ذي العقل الراجح [4]وتحدث عن الشورى في القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿وشاوره في الأمر﴾[5]وذكرها في السنة النبوية ،وفي سيرة الخلفاء الراشدين واستند بأقوال كثيرة منها قول قتادة :"أمره بمشاورتهم ،تألفا لهم، وتطيبا لأنفسهم "[6].

ولوحظ أنه استند لبعض الأبيات الشعرية ،بحيث تطرق إلى ذكر أهم السمات والشروط التي ينبغي أن يتمتع بها المشاور بالتفصيل بأدلة لبعض الأدباء و الشعراء مدعما بها، وتناول أيضا المسائل التي يتشاور فيها القاضي[7]،ويصر على النوازل الحادثة التي لم يتقدم فيها قول لمتبوع، أو المسائل الخلافية التي اختلف فيها العلماء من مسائل الاجتهاد.

1-القاضي عياض، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص: 33.

2-**الشقندي**: هو اسماعيل بن محمد، أبو الوليد،أديب أندلسي، من أهل شقندة، مولده بها، ووفاته 629هـ بإشبيلية، نشرت رسالته مترجمة إلى الإسبانية(ينظر:ابن الخطيب،المصدر السابق،الجزء السابع،ص:417.)

3-ظافر القاسمي، المرجع نفسه، ص:341.

4- الماوردي، المصدر السابق، ص: 260.

5- سورة آل عمران ،الأية 159.

6- الماوردي ،المصدر نفسه ،ص260.

7-ظافر القاسمي ،المرجع السابق ،ص 343.

فهذه المواضيع يرى الماوردى أنه مأمور فيها المشاورة فيها، أما المسائل الظاهرية الجلية، التي حصل الاتفاق فيها، وانعقد الإجماع عليها، فلا يحتاج القاضي فيها إلى مشاورة "ويتبن رأيه في حال الاختلاف بين القاضي والمشاورة على الرغم من أن الماوردي شافعي، أو أن الشافعية قد ادعوه ،كما ادعته المعتزلة والأشاعرة [1].

4- 3- رأي إبن رشد :في نظر ابن رشد المفتون ينقسمون إلى ثلاثة أصناف هم :

الفئة الأولى:فلا تصح له الفتو ى بما علمته وحفظته من قول مالك أو قول أحد من أصحابه إذا لا علم عندها بصحة شيء من ذلك. إذ لا تصح الفتوى بمجرد التقليد من غير علم[2]، ويستنتج من هذا القول أن ابن رشد رأى بعدم جواز الفتوى عن طريق الحفظ أو التقليد من غير علم بها إلا في حالات خاصة إذا تعذر وجود من تستفتيه فيصح أن تقلد مالك أو غيره من أصحابه فيما حفظته من أقوالهم.

الفئة الثانية:يصح لها أن تفتي إذا استفتيت بما علمته من قول مالك وقول من غيره من أصحابه ،إذا كانت قد بانت له صحته ،كما يجوز لها في خاصتها الأخذ بقوله إذ بانت لها صحته ولا يصح لها أن تفتي بالاجتهاد فيما لا تعلم فيه نصا من قول مالك أو قول يره من أصحابه وقد بانت لها صحته،إذا ليست ممن كمل لها آلات الاجتهاد التي يصح لها بها قياس الفروع على الأصول.

الفئة الثالثة :فيرى ابن رشد هي التي تصح لها الفتوى عموما بالاجتهاد والقياس على الأصول التي هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة بالمعنى الجامع بينهما وبين النازلة ،ومن القياس جلي وخفي، لأن المعنى الذي يجمع بين الفرع والأصل قد يعلم قطعا بدليل قاطع لا يحتمل التأويل .[3]

و يستنتج من خلال أراء التي طرحها ابن رشد عن أصناف المفتون الثلاثة أنه كان هناك تناقض بين الآراء، بحيث ذكر الطائفة الأولى لا تصح لها الفتوى بما حفظته من قول مالك، أما الطائفة الثانية أن تفتي بما حفظته من قول مالك، وأما الطائفة الثالثة، فيرى أنها ترجع إلى الاجتهاد

1-ظافرالقاسمي ،المرجع نفسه ،ص344.

2-الونشرسي ،المصدر السابق ،الجزء العاشر،ص33.

3-الونشريسي ،المصدر نفسه، الجزء العاشر،ص34.

والقياس والكتاب والسنة وهذا رأى المخالف للطائفتين الأولى والثانية بحيث ذكر صفة التي يكون عليها المفتي وهذا الرأي مرجح بالنسبة لرأينا لأنه استوفى كل الشروط اللازمة التي يجب اعتماد المفتي عليها.

4-4- نماذج عن بعض الفقهاء الذين رفضوا خطة الشورى:

ميزت خطة الشورى بالهيبة والخوف من عواقبها مما جعل بعض الفقهاء يرفضون منصبها، وذلك قاله ابن بشكوال في كتابه الصلة عن الفقيه محمد بن عبد الله المعا فري"وكان خيرا فاضلا،دينا،متواضعا، متصاونا، مقبلا على ما يعينه وكان له حظ من الفقه، بصر بالمسائل، ودعي إلى الشورى بقرطبة فأبى ذلك" [1].

وما ورد في كتب التراجم تأكد أن لقوم الأندلس اعتبروا الشورى أدنى المناصب القضائية والدليل على ذلك ما جاء في ترجمة "يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد قاضى الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة والخطبة بجامعها، يكنى: أبا الوليد، ويعرف بابن الصفار واستقضى في أول أمره ببطليموس وأعمالها، ثم صرف عنها وولي الخطبة بجامع الزهراء مضافة له خطته في الشورى، ثم ولي خطة الرد مكان ابن ذكوان بعهد العامرية، والخطبة بجامع الزهراء ،ثم ولي الأحكام القضاء والصلاة ،والخطبة بالمسجد الجامع بقرطبة مع الوزارة.ثم صرف عن ذلك كله ولزم بيته"[2].

وما ذكر في كتاب الصلة لابن الآبار، في ترجمته "لأحمد بن حكم بن محمد العاملي من أهل قرطبة يكني: أبا عمر ويعرف بابن اللبان، كان هو وأخوه يحي بن حكم من أهل العلم وشاوره يحي متسعا في العلم معتنيا بالرواية والقراءة، وكان القاضي أحمد بن ذكوان صاحب الرد على عناية به فلما

1-ابن بشكوال(محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري)، تحقيق ،ابراهيم الأبياري،دار الكتاب المصري القاهرة ،دار الكتاب اللبناني بيروت ، ج3،ص779.

2-ابن بشكوال، المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص:981.

مات أخوه يحي ذكره للمنصور أبي عامر بصيرة مكانه كما يتولاه ثم وفاه إلى قضاء طليطلة فمات وهو يتقلده"[1].

ويستنتج من خلال النماذج التي ذكرت لبعض الفقهاء الذين رفضوا خطة الشورى، رغم اكتمال السمات والشروط التي تأهله أن يكون مشاورا إلا أنه رفضوا خطة الشورى فهناك من اعتبروها آخر المناصب وهناك من رفضها هيبة وخوفا من عاقبتها في الآخرة.

1- ابن الآبار(أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق:الشيخان الفريد بل مدير مدرسة تلمسان وابن أبي شنب المدرس بمدرسة الجزائر 1337هـ1919، ص: 19.

الفصل الثاني:

علاقة الشورى بالخطط الإدارية الأخرى.

1_تعريف القضاء وعلاقته بالشورى في الأندلس.

2-تعريف الحسبة علاقتها بالشورى في الأندلس.

3- تعريف الشرطة وعلاقتها بالشورى في الأندلس.

يعد نظام الشورى وتطوره في عصر الإمارة الأموية في بلاد الأندلس، من النظم التي تحفظ حقوق الأفراد والمجتمع وكذلك يعتبر من الخطط الدينية المهمة والضرورية والمكملة الخطط الإدارية الأخرى والتي منها القضاء والشرطة والحسبة...،فهناك ترابط وثيق بين هذه الوظائف المهمة، وقد تناولنا في الحديث عن العلاقة بين هذه الخطط الثلاثة المتصلة بخطة الشورى، فكان هناك من القضاة والفقهاء، يتولون القضاء والشورى معا، ويتجلى ذلك في أن القاضي كان يلجأ في إصداره للأحكام إلى الفقهاء المشاورون ويستفتهم ولا يصدر حكما إلا بعد المشاورة.

وثاني هذه الخطط خطة الشرطة وهي من أقدم الأجهزة التي كان لها علاقة بالشورى فكان من يتولى هذا المنصب يلجأ إلي الشورى بالضرورة في القضايا المهمة، أما عن خطة الحسبة فهي كذلك من الخطط المتصلة بخطة الشورى ويطلق على من يتولها مفتي صاحب السوق، ومن يتولى منصب المحتسب يتبع الشورى في أحكامه.

و بعد هذا الحديث الموجز عن هاته الخطط الثلاثة، التي هي من النظم الإدارية والدينية في العصر الأموي، بحيث يمكن القول أن إدارة الأمويين للدولة الإسلامية كانت إدارة حسنة، لأنها تقوم على أسس سليمة ثابتة لإشاعة الأمن والاستقرار في بلاد الأندلس بتكامل بين هاته النظم.

1- ماهية القضاء.

1-1 تعريف القضاء لغة: القضاء في اللغة مفاهيم متعددة، وما ذكر في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ **قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[1]، ومعنى كلمة" قضى: القضاء الحكم، وأصله قضاى، وقضى عليه يقضى قضاء وقضية الأخيرة مصدر كالأولى، واستقضى فلان أي جعل قاضيايحكم بين الناس.وبقول: قضى بينهم قضية وقضايا، والقضايا الأحكام "قال أيضا "قضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه "[2].

ومعنى هذه الكلمة في القاموس "قضى: القضاء، ويقصد، الحكم، قضى عليه يقضى استقضى فلانا: طلب إليه أن يقضيه، ورجل قضى: سريع القضاء، ويكون في الدين والحكومة والقضاة"[3]. وقضى القاضي بين الخصوم: أي قطع بينهم في الحكم [4].

فمن خلال ما يفهم للمعاني اللغوية لكلمة القضاء، فهي الألفاظ متعددة مابين الجمع والمفرد (قضى و قضاء وقضية وقضايا)، بحيث يدل هذا على حكم أي عمل وكذلك إتمامه فالحكم هنا بمعنى العلم والفقه والقضاء ويكون بالعدل وخاصة في القضايا التي يتم فيها الفصل ما بين الخصوم.

1-2 تعريف القضاء إصطلاحا.

فالقضاء يعنى فصل الخصومات وفض المنازعات عن طريق الإلزام الخصوم بالأحكام الشرعية من الكتاب والسنة و الاجتهاد يعني ذلك بطريقة معينة ويتم ذلك بإخبار شرعي على طريقة الإلزام وحتى تكون تتحقق العدالة مثبتة[5].

1-سورة الإسراء: الآية 23.

2- ابن منظور، المصدر السابق، ص:3665، 3666.

3- آبادي(مجد الدين بن يعقوب الفيروز)، القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة 1429هـ، 2008م، ص:1332.

4- ظافر القاسمي، الرجع السابق، ص:35.

5-سالم عبد الله خلف، المرجع السابق، ص:660.

وما قاله ابن تيمية بالنسبة إلى اختصاصات القاضي فذكر أن "القاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما، سواء كان الخليفة أو سلطانا أو نائبا أو كان ذلك منصوبا يقضى بالشرع، فنظرته إلى القضاء الوسيلة التي تتحقق فيها العدالة التي هي مطلب النفوس السوية لذلك فقد اهتم الإسلام بالقضاء اهتماما واسعا"[1].

فيستنتج من خلال أهم المفاهيم المهمة للقضاء في الأندلس، فيعتبر هذا النظام له أهمية بالغة على المجتمع الأندلسي باعتباره يتمثل في تنظيمه وخاصة في مجال عدالة الدولة ومن أجل حل مشكلات أو قضايا.

2- علاقة الشورى بالقضاء في الأندلس:

شهدت بلاد الأندلس ترابط وعلاقة بين الخطط الدينية فيما بينها، وهذا من أجل تحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وبين الأفراد فكانت الشورى من النظم الدينية الأساسية تعود إلى الكتاب والسنة وكان لها أثر كبير في بلاد الأندلس ولقد ظهر ترابط بين خطة الشورى والقضاء ويتجلى هذا الترابط في المهام التي يقوم بها القضاة في تطبيق أحكامهم، فهي حقيقة لابد من التعرض إليها باعتبار المشاورون والقضاة في الأندلس لهم مكانتهم ودورهم في نظام الدولة وعدالتها.

وهذا ما ذهب إليه ليفي بروفنسال إلى أن المذهب المالكي ينصب على أنه من الضروري أن يجلس مع القاضي في مجلس القضاء، نفر من أهل الفقه هم أهل الشورى أو الفقهاء المشاورين وما قاله أيضا يعتبر هؤلاء المشاورين عادة من المرشحين لولاية القضاء[2].

فيلاحظ في نفس ما ورد عند ليفي بروفنسال أن هذا غير صحيح من الناحيتين النظرية والعلمية، فمن الناحية النظرية فإن المذهب المالكي يعطي القاضي من الحقوق والسلطات مالا يعطيه المذهب الشافعي أو الحنفي وللقاضي المالكي أن يحكم بما يرى في مجلس حكمه إلا إذا رأى أن يستشير غيره أما من الناحية العلمية فأمامنا سير قضاة قرطبة وقضاة إفريقية بحيث لا نجد دليلا واحدا على مشاركة الفقهاء للقاضي في مجلس حكمه أو في أحكامه[1].

1-ابن اتيمية، السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1371هـ ص:84.

2- حسين مؤنس، شيوخ العصر في الأندلس، دار الرشاد جواد حسين القاهرة، الطبعة الثانية، 1417 هـ1997م، ص:29.

وما يفهم من هذا القول للمذهب المالكي فيظهر أنه لا بد للمشاور أن تكون له جلسات مع القاضي وبالتالي تكون هناك علاقة بين القضاة والمشاورين كذلك قرر أيضا بأنه لابد أن لهؤلاء المشاورين تكون لهم فرصة من هذا المنصب ويبرز لنا تناقض فطغت على هذه الفكرة لعلاقة الشورى بالقضاء أنه لا يجب أن تكون أي علاقة تربط الشورى بالقضاء من الناحية النظرية والعلمية ويتضح ذلك من خلال قوله "...وهذا غير صحيح من الناحتين النظرية والعلمية "[2].

ونرجح من خلال رأينا أنه توجد علاقة بين الشورى والقضاء فالقاضي لا يصدر حكما في قضية ما دون الرجوع إلى أهل الشورى والأخذ برأيهم فهناك تكامل بين هاتين خطتين لتحقيق العدل والاستقرار في إصدار الأحكام.

عرفت بلاد الأندلس فترات سياسية تميزت كل فترة منها بمناصب الإدارية والدينية من بين المراحل التي مرت بها الأندلس فترة الإمارة138-316هـ/756-929م بحيث تعتبر الاستشارة خاصية لدى القضاة في هاته الفترة "قيل عنها أنها دأب الحكام الحريصة على المصلحة العامة وذلك من خلال جميع أعمال الدولة" [3].

فالشورى لها علاقة في كل مجال من مجالات الدولة وخير دليل على ذلك ما روي عن النباهي المالقي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس في "الاستشارة الأمير عبد الرحمن بن معاوية، أول خلفاء بني أمية بالأندلس أصحابه في قاضي يوليه على قرطبة فأشار عليه ولده هشام وحاجبه ابن مغيث بن المصعب بن عمران "[4]، ففي المجتمع قضايا مهمة ينبغي أن يستشار إليها في بحث القضاء وذلك من أجل مساعدة الفقهاء المشاورين أو المفتين كانوا جماعة من أعلام العلم في البلد يختارهم الأمراء

1 -حسين مؤنس، المصدر السابق، ص:30.

2- حسين مؤنس، نفس المصدر، ص:.29

3- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص:137.

4 -النباهي المالقي، المصدر السابق، ص: 12.

ليستشيروهم، بما يعرض عليم من المشاكل ولكي يستشيرهم القضاة أيضا، إذا رأوا ذلك وقد يختارهم القاضي نفسه وذلك بشرط موافقة الأميرة[1].

وما قاله الخشنى في كتابه قضاة قرطبة "وممن عرض عليه القضاء من شيوخ قرطبة فأبى قبوله إبراهيم بن محمد بن باز، فكان ذلك سببا لأي عرض عليه الأمير قضاء الجماعة وأرسل إليه بذلك، هاشم بن عبد العزيز، فأبى قبولها فأعاد إليه الأمير هاشما إذا لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا "[2].

كما تميزت فترة إمارة هشام بن عبد الرحمن سنة 172 -180هـ/788-796م فما ورد عند النباهي "يذكر أن هشاما شدد على الفقيه المصعب بن عمران كي يقبل خطة القضاء "[3].

وما قال عنه ابن قوطية في كتابه تاريخ افتتاح الأندلس" ونفسي طيبة عليك لصلاح أمور المسلمين، ولو وضعت المنشار على رأسي لم أعترضك "[4]، ويوضح من خلال هذه العبارة التي ذكرها ابن قوطية ثقة التي منحها الأمير في فقيه لتوليه خطة القضاء. فبدليل ما ذكره في كتاب القاضي عياض " القاضي مصعب يشاور الفقيه صعصعة بن سلام، وبعد وفاته شاوره الغازي بن قيس "[5].

ويلاحظ من خلال هذا القول أن خطة القضاء كانت مرتبطة بالشورى، فكان القضاة يمارسون الشورى في أعمالهم السياسية وعلى سبيل المثال على ذلك "ما كان يقول به الأمير هشام

1- حسين مؤنس، المصدر السابق، ص:30.

2- الخشني(أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني)، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، تحقيق:السيد عزة العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1372هـ، 1953م، ص:32.

3 -النباهي، المصدر السابق، ص:45.

4-ابن قوطية(أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم الأندلسي)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق:إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، مج2، ط2، 1410هـ، 1989م، ص:44.

5- القاضي عياض، المصدر السابق، الجزء الأول، ص:348.

حينما كان يؤثر زيادا ويكرمه، ويسهم إليه برأيه ويخلو به ويسأله عما يعن له من أمور دينه ويأخذ برأيه السياسية ويبالغ في بره ويدفع المال يتصرف به "[1].

وفي عهد عبد الرحمن بن الحكم (الأوسط):206-238هـ/822-832م.يذكر لنا في كتاب أخبار مجموعة أنه "كان الأمير عبد الرحمن بن الحكم- رحمه الله -حليما جوادا، وكان له حظ من أدب وفقه وحفظ للقرآن ورواية للحديث "[2].

ويذكر لنا بعض المؤرخين إن هذا الأخير أنه كان مكرما لأصناف العلماء ويخلو بكبير الفقهاء يحي بن يحي كثيرا ويشاوره وهذا بدليل ما ذكر في كتاب ابن قوطية "كان يلتزم من إعظام يحي بن يحي وبره، ما لا يلتزم الابن البار بالأب الحاني، وكان لايولي القضاء أحد إلا عن رأيه "[3].

ويفهم من خلال هذا القول أنه كان ضروريا الالتزام الأمراء بالمشاورين فيذكر أن للمشاورين لهم علاقة مع القضاة في حل القضايا، كما أكدا لنا الونشريسي في كتابه المعيار في قوله "لا يستند القاضي برأيه بل يشاور في أحكامه وسئل القاضي أبو المطرف الشعبي عن الحاكم حكم على رجل بأشياء جرت على غير الحقيقة وذكر بأنه استبد فيها برأيه وأبى أن يشاور أحدا من الفقهاء بحيث أجيب عنه بأنه لا ينبغي لهذا القاضي أو الحاكم أن لا يكون مستبد برأيه في أحكامه بدليلهم بأن قدمت السنة قديما مأخوذة من الصحابة رضي الله عنهم لأنهم كانوا يشاورن في أحكامهم [4].

و ما قاله الماوردي عن مشاورة القضاة: في مندوب إليها في الأمور المشتبهة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "المستشير معان والمستشار مؤتمن "، وفي رأيه فالقاضي مأمور بالمشاورة في أحكامه وقضاياه وينقسمان إلى قسمان:

1. ظاهر جلي فتحصل الاتفاقية، وانعقد الإجماع عليه فلا يحتاج في مثل هذا إلى مشاورة.
2. نوازل حادثة لم يتقدم فيها قول لمتبوع، أما ما أختلف فيه العلماء من مسائل الاجتهاد.

1-خلاف عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:206.

2-مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص:122.

3-ابن قوطية، المصدر السابق، ص:79.

4 -الونشريسي، المصدر السابق، ص58 59.

ويستنتج من خلال ما ذهب إليه الماوردي أن المستشار مؤتمن فالقاضي يظهر لنا أن يشاور في أحكامه، فهناك مسائل لا يمكن أن يكون للمشاور علاقة فيها، ويبدو أن هناك مسائل لابد من الاستشارة فيها وفي هذا الصدد يقول أبو حنيفة" أعلم من مخالفة عمل على اجتهاد نفسه وإن كان مخالفة أعلم منه عمل على اجتهاد مخالفة ".[1] ولقوله تعالى "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون".[2]

وتعتبر فترة خلافة الحكم المستنصر بالله سنة 350-366هـ/961-976م " إذا ولي سبعة وأربعون سنة، هو أبا العاص"[3].وكان من مشاوريه سعيد بن إبراهيم بن محمد بن عبد ربه، وله معرفة بالطب، وذكرت المصادر أنه كان منقطعا عن الملوك لم يخدم أحدا منهم بالطب.

ونرى من ذلك أن الخليفة الحكم المستنصر بالله اتجه اتجاها عمليا سليما لإقرار العدل من ناحيتين: الأولى النزول إلى الكور وسؤال الرعية مباشرة حول تصرف أعمالهم معهم وثانيا إرسال قضاة متمرسين على الأحكام لمراقبة تصرفات الحكام، حتى يكون رأيهم ومشورتهم للأمير سليمة، ويستفيد الأمير بمشورتهم في استقرار أحوال البلاد وتأكيد العدل في أرجائها[4].

كما تميز عهده بتشجيعه للفقهاء، فكان يلحقهم بالخطط الدينية المختلفة، إلى جانب أعمالهم العلمية المتميزة، ويلحق بعضهم بديوان المقابلة للتأليف ونسخ الكتب، فمن اختارهم لخطة المشاورة قاضي الجماعة منهم[5] "الفقيه عبد الملك بن العاص بن محمد توفي سنة 330هـ/946م كان مشاورا في الأحكام بقرطبة، وشجعه على التأليف في الكتب نصرة مذهب مالك وكذلك شارك في اختيار الفقيه إسحاق بن إبراهيم ليكون مشاورا ابن أبي عيسي".[6]

1- الماوردي، المصدر نفسه، ص:346.
2- سورة النحل، الآية، 43.
3-المعجب، المصدر السابق، ص:59.
4- خلاف محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:82.
5- خلاف محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:84.
6- القاضي عياض، المصدر السابق، ج4، 425

ولوحظ من خلال عهد الخلافة أنه ساد فيه الهدوء والاستقرار وتحقيق العدل بتطبيق الحكام خلال فترة توليهم الحكم النظم الإدارية والدينية وذلك من خلال ترابط والعلاقة التي كانت بين القضاة والمشاورين لتحقيق التكامل الوظيفي في بناء بلاد الأندلس.

وما عن للفترة الفتنة كان لها أثار سلبية على مرافق الحياة المختلفة وذلك لما شهدته من صراعات سياسية وعسكرية، بحيث يلاحظ أنه لا وجود لعلاقة تربط بين الشورى والقضاء وذلك للحالة التي كان يعشها الفقهاء والمشاورين في هاته الفترة بين فار ومهاجر فتعتبر الفتنة سببا من أسباب سقوط الخلافة في الأندلس.

من صور العلاقة بين الشورى والقضاء في فترة ملوك الطوائف بالأندلس: 422-478هـ/1031-1085م كان من ملوك الطوائف أبو حزم جهور من الفقهاء فنراه ينزل إلى مسجد أبي عبد الله محمد ابن عتاب في الأحيان لمهم الأمور ويأخذ فيها رأيه هناك بحيث كان يجمع فقهاء الشورى فيقضى قضاءه وينفذ أحكامه هناك [1].

وعرفت ولاية طليطلة منذ تولي اسماعيل بن ذي النون كان حسن السيرة مع أهلها، بحيث كان لا يصدر حكما أو أمرا إلا بعد مشاورة فقيها أبي بكر الحديدي[2]،

ولما توفي إسماعيل كان يحي حفيد ابن ذي النون ركين المجلس، ثري المغرس، حلو الحوار، لين التصرف بين الإيراد والإصدار وقد كان جده المأمون قسم الحضرة قسمين، وأدار سياستها على رجلين، فجعل تدبير الأجناد، والنظر في طبقات القواد، إلى سائر الشؤون السلطانية، والأعمال الديوانية إلى ابن الفرج، وبقية الإصدار والإيراد والنظر لجماهير الناس وكواف البلاد، والرأي والمشورة، الصغيرة والكبيرة، إلى الفقيه أبي بكر بن الحديدي، رجل كان له قدم وإقدام وعنده نقض وإبرام، وكان قد عهد لحفيده هذا المرشح لأمره متى ورث سلطانه، وتبوأ مكانه، أن يشد على ابن الحديدي كلتا يده، ولا يفتات بأمر من الأمور عليه".

1 -خلاف محمد عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص:126 127.

2- **الحديدي**: هو يحي بن سعيد بن أحمد بن يحي الحديدي من أهل طليطلة كان فصيحا فطينا مقدما في الشورى وله مكانة عند المأمون ودخل معه قرطبة (ينظر: لابن لآبار، المصدر السابق، ترجمة1475، ص:121.)

ويستنتج من هذا القول أنه تم تقسيم المهام على طليطلة فقسم حكومته على رجلين من أجل التدبير وحسن التسير فسلم الشورى إلى الفقيه أبي بكر بن الحديدي بنوعيها الصغيرة والكبيرة وأوصى حفيده بإتباع هذا الفقيه.

3- ماهية الحسبة.

3-1 مفهوم الحسبة لغة: تأتي الحسبة في اللغة من القاموس "الحسبة بالكسر: الأجر واسم من الاحتساب، وهو حسن الحسبة: حسن التدبير لأن الحسبة: مصدر احتسابك الأجر على الله، تقول فعلته حسبه، واحتسب فيه احتسابا والاحتساب: طلب الأجر، واحتسب فلان[1]، وما ذكره لابن منظور عن" الحسبة:اسم من الاحتساب كالعدة من الاعتداء، والاحتساب في الأعمال الصالحات وعند المكروهات.وقيل أيضا إنه لحسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبير والنظر فيه وبتالي فلان محتسب البلد ولا تقل محسبه وتحسب الخير[2].

ويستنتج من خلال الألفاظ المتعددة لكلمة الحسبة إلا أن المفهوم عام يدين بحسن التدبير في الأعمال الخيرية، وقيام بالمعروف والنهي عن المنكر.

3-2- معنى الحسبة اصطلاحا:

يقول عنها الماوردي:"الحسبة هي الأمر بالمعروف ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"[3].ولقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾.[4] أم في السنة فقد ورد لفظ "الاحتساب"ففي الحديث:"من صام رمضان ايمانا واحتسابا "أي: طلب لوجه الله تعالى وثوابه وإنما لمن يتوي بعمله وجه الله: احتسبه، لأن له حينئذ أن يعتد عمله[5].

1- القاموس، المصدر السابق، ص:1466.

2- ابن المنظور، المصدر السابق، ص:865- 866.

3- الماوردي، المصدر السابق، ص:240.

4- سورة آل عمران، 104/3.

5- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص:588.

وما يقوله المقري في كتابه نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب نقلا عن ابن سعيد "والخطة الاحتساب فإنها عندهم موضوعة في أهل العلم والفطن وكأن صاحبها قاض، والعادة فيه أن يمشى بنفسه راكبا على الأسواق".

فتعتبر الحسبة نظام إسلامي يقوم بالإشراف على المرافق العامة، ومنع أي انحراف، وعقاب المذنبين، وهي وظيفة دينية شبه قضائية عرفها التاريخ الإسلامي من بدايته، والأصل في هذا النظام الإسلامي هو قياس الناس جميعا بهذا الواجب الذي هو فروض الكفاية، ولا يعني تنظيم الدولة لوظيفة (الحسبة)منع الأفراد من الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، بل واجبهم القيام بهذا، بشرط أن يكون القائم به عالما فقيها[1].

وتأكد لنا المصادر التاريخية أن لهذه الخطة من أهمية لارتباطها بخطط القضاء والشرطة والمظالم، وهذا ما يقوله الماوردي عنها "واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم"[2].

ويستنتج من خلال هذه التعاريف بأن الحسبة من الأعمال الخيرية بدليل ما قيل في سورة آل عمران، أما معظم المصادر التاريخية، فتعتبر الحسبة أو ما يعرف صاحبها بصاحب السوق تشبيه لمنصب القاضي، لذا يجب أن يكون المحتسب من أهل العلم والفطنة.

3-3 علاقة الشورى بالحسبة في بلاد الأندلس.

نعرف أن نظام الحسبة بدأ مع بداية الدولة الإسلامية، مثل غيره من النظم التي سبق الحديث عن أهمها فمنذ عهد النبوة، -فالنبي صلى الله عليه وسلم- كان يعين من الصحابة من يقوم بهذا العمل ويراقب الأسواق لمنع الغش في كل شيء، لذا فهو عمل غايته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولابد أن تكون له علاقة مع الخطط التي تخص المجتمع الأندلسي وحتي يكون هناك نجاح لهذه الوظيفة يجب أن يكون هناك مشاورين لهذا العمل.

1-خلاف محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:206.

2- الماوردي، المصدر السابق، ص:209.

من أهم الصور العلاقة التي تربط خطة الشورى مع الحسبة:

إن المتتبع للخطط الدينية في الأندلس والحسبة ومن أهممها يجد أن هناك علاقة وثيقة بين هذه النظم، فالواحدة تكمل أخرى وهدفهما واحد، لأنه وجد في الأندلس وظيفة الإفتاء في الأسواق، فتعتبر وظيفة نشأت توافق صاحب خطة السوق، فهي خادمة لها ويقوم صاحب السوق بتعينه ليساعده ويعاونهو كذلك يجب أن يكون مجلسه داخل السوق أو يكون قريبا من المستفتين و كذلك مع شرط أن يكون صاحبها على علم وفقه لتكون فتواه صائبة ومحققة لأهداف فوظيفته ليدل على ضبط وتنظيم ولاية السوق[1].

وما روى عن ترجمة لبعض الذين كانو ا يفتون في هذه الوظيفة فروى عن ابن الفرضي "على بن محمد العطار":من أهل قرطبة، كان: فقيها في المسائل: مفتيا في السوق بقرطبة أيام الأمير عبد الله – رحمه الله –[2] وكذلك"محمد بن فيصل بن حداد أبو عبد الله القرطبي تولى الإفتاء لأهل السوق في قرطبة "[3]. وحسب ما ورد عن أجمد بن زكريا بن الوليد القرطبي الذي كان يجمع حوله أهل الحسبة عندما كان يفتي [4].

فيلاحظ من خلال كتب التراجم التي وردت فيها أهم المفتين لوظيفة الحسبة والتي كانت منذ تأسيس الدولة الأموية بالأندلس ومع دخول أميرها عبد الرحمن بن معاوية، فعليه إن وظيفة الإفتاء ضرورية للمحتسب تعتبر من أهم الوظائف الخادمة لها وحتى تتحقق عملية العدالة وما يلاحظ أيضا أن عملية الاحتساب لها أهمية بالغة في المجتمع الأندلسي وأن أصلها يجتمعون عند أهل الفتوى رغبة منهم في معرفة حل مسائل الحسبة.

1- سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني العوفي، الحسبة في الأندلس92-897هـ،شهادة الدكتورة،قسم الدعوة والاحتساب، العام الجامعي، 1421 1420.

2-ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة 916، ص:316.

3- ابن الفرضي، المصدر نفسه، ترجمة 1219، ص:390.

4 -سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسيني ،نفس المذكرة، ص:151.

و كذلك يتم تعين صاحب السوق من قبل الأمير أو الخليفة الأموي، وذلك بعد الاستشارة قاضي الجماعة بالنسبة لمن يلي السوق بقرطبة[1].ولهذا فإن علاقة بين مستشارين والمحتسبين قوية وحتى القضاة بدليل ما ذكر في كتاب المراقبة العليا "وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان يجري في الأسواق، من غش وخديعة وتفقد مكيال وميزان وشبه ذلك، ولا عجب للقاضي أن يرفع من عنده إلى غيره"[2].

إلا أن ما أكده ابن تيمية في كتابه الحسبة في الإسلام:"ولا يكون عمله –المحتسب –صالحا، إن لم يكن بعلم وفقه"[3]. وكذلك يقول المقري "لهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها كما تتدارس أحكام الفقه لأنها تدخل عندهم في جميع المبتاعات "[4]

ومن خلال هذا القول فقد شبه وظيفة الاحتساب بالأحكام الفقه وبهذا تعتبر الحسبة متداخلة فيما بينها فيعني هذا العلم يجب أن يوافقه فقيها حتى يسهل عليه حل المسائل الصعبة وهنا تظهر علاقة متينة بين الفقهاء والمحتسبين وحسب ما ذكر عند ابن تيمية أن جميع هذه النظم الإدارية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فخطة الاحتساب ضرورية لاستقرار الأحوال الداخلية في المجتمع فالماوردي إذا يرى أن علاقة القضاء بالحسبة تتحدد من خلال ثلاثة وجوه فقال"إن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم" فأما ما بينهما وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين.ومقصورة عنه من وجهين، وزائدة عليه منوجهين.[5]

1 –سالم عبد الله خلف، المرجع السابق، ص:845.

2–النباهي المالقي، المصدر السابق، ص:67.

3– ابن تيمية، المرجع السابق، ص:87.

4– المقري، المصدر السابق، ج1، ص:219.

5–الماوردي، المصدر السابق، ص:209.

علاقة خطة الشرطة بالشورى في بلاد الأندلس.

4-مفهوم خطة الشرطة

4-1مفهوم خطة الشرطة لغة:"الشرطة في السلطان من العلامة والإعداد وجل شرطي منسوب إلى الشرطة، سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك"[1].

أما عن أصل لفظ فيري حسين مؤنس أنه كان هناك موظف مكلف بالأمن بالمدينة يعرف باسم praetorurbanos، فحل محله صاحب الشرطة وقد انتقل اللفظ إلى عجمية أهل الأندلس في صورة sahbaseortasacbaxorta أخذ العرب نظام الشرطة ولفظها في المشرق من البيزنطين الشرطة sesuritas، ثم حملوا الوظيفة بلفظها إلا الأندلس حيث أخذ اللفظ صورة عربية من الأعجمية [2].

4-2مفهوم الشرطة من الناحية الإصلاحية:

كما يذكر ابن حيان إن خطة الشرطة كانت مضبوطة يعرف صاحبها عند العامة بصاحب المدينة أو صاحب الليل [3]، وهذا ما يؤكده المقري بقوله:"وأما خطة الشرطة بالأندلس فإنها مضبوطة إلى الآن معروفة بهذه السمة ويعرف صاحبها ألسن العامة بصاحب المدينة وصاحب الليل.

وإذا كان عظيم القدر عند السلطان كان له القتل لمن يجب عليه دون استئذان السلطان وذلك قليل ولا يكون إلا في حضرة السلطان الأعظم وهو الذي يحد من الزنة وشرب الخمر وكثير من الأمور الشرعية راجع إليه، قد سارت تلك عادة تقرر عليها رضا القاضى[4].

وهي ولاية هامة من الولايات الكبرى بالأندلس استحدثت في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط فصلت اختصاصات عن خطة السوق التي كانت في عهده أحكام الشرطة، وكان يتم تعين

1- الابن منظور، المصدر السابق، ص:65- 57.

2- حسين مؤنس، فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، دار المناهل للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1432هـ، 2006م

3- ابن حيان قرطبي، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق:د محمود وعلى مكي، القاهرة، 1415هـ 1994م، ص27

4-المقري المصدر السابق، الجزء الأول، ص:218.

صاحبها من طرف الولاة والخلفاء[1]، وتنقسم إلى نوعين شرطة كبرى وشرطة صغرى وهذا ما أشار إليها ابن خلدون بقوله"ثم عظمت نباهتها في دولة بني أمية في الأندلس، ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى...."[2].

وبرز نوع ثالث على عهد عبد الرحمان الناصر المعروف بالشرطة الوسطى والتي ينظر صاحبها في الجرائم الطبقة الوسطى المكونة من أعيان التجار وأصحاب المصانع وأرباب المهن الراقية كا لأساتذة والأطباء، وقد أسند هذا المنصب إلى سعيد بن جدير[3].

4-3من أهم صور العلاقة التي تربط خطة الشورى بالشرطة:

وكان صاحب الشرطة ينفذ الأحكام التي يأمر بها القضاة أو أحكامه هو، ومن مهامه التحقيق في جميع الجرائم وإقامة حدود القصاص والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة، كما حق لصاحب الشرطة العليا تقديم أصحاب الوظائف الكبرى للقضاء، وكانت هاته الأخيرة بابا إلى الوزارة والحجابة، وهي بنفس أهمية ولاية المظالم، فكلاهما سلطة عليا تحد من نفوذ رجال الحكم قضاة محتسبين[4]، ولصاحب الشرطة أهمية كبيرة وذلك من خلال أهم المهام التي يقوم بها، ففي المغرب يعتبر صاحب الشرطة منفذ لأحكام القاضي بحيث نشأت هذه المهمة مع بداية عهد الدولة الأموية والأندلس[5].

وقال لابن تيمية "وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها:الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى:مثل نيابة السلطنة والصغرى مثل ولاية الشرطة"[6] فأول

1-أحمد فكري، قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1983، ص:258.

2- ابن خلدون، المصدر السابق، ص:242.

3-حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الجزء الثالث، بيروت، ط4، 1416هـ، 1996م، ص20.

4-موسى لقبال، الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي، دار هومة، لجزائر، ط1، 2002م، ص:40.

5-سالم عبد الله خلف، المرجع السابق، ص: 866.

6- ابن تيمية، المرجع السابق، ص: 120.

من تولى منصب الشرطة الصغرى حارث بن أبي سعد عبد الرحمن بن معاوية، يكنى أبا عمر هو جد بني حارث الذين كانت فيهم الخطط، وولى الشرطة الصغرى ولم يزل عليها إلى أن توفى"[1].

وذكر ابن حيان أن الأمير الحكم الربضى هو الذي ولى الحارث بن أبي سعد الشرطة الصغرى فكان أول من وليها، والأمير عبد الرحمن الأوسط أقره عليها [2]، ولي صاحب الشرطة مجلس خاص قريبا من المسجد الجامع قريبا من مجلس القاضي وذلك لكي يحضر مجلس القاضي من أجل التشاور معه في الأمور التي تحتاج لإبداء المشورة.

ويستنتج من هذا أن صاحب الشرطة ينفذ أحكام التي تصدر من قضاة ويبدو أنه للشرطة لها علاقة أولية مع القضاة وذلك مع حضور المفتين لتشاور في حل المسائل، إلا أن خطة الشرطة مهمتها تخصص في مجموعة المسائل الخاصة بالجرائم.

وحسب نظرة بعض المؤرخين حول صاحب الشرطة له الحق في تقديم أصحاب الوظائف الكبرى للقضاة، ونظرا لكون صاحب الشرطة ملزما بمعرفة الأحكام الشرعية ولأن أهل المشاورين لهم داريه في هذا المجال لابد أن تكون علاقة متينة بين أهل الشورى وأهل الشرطة، ويفهم أن لخطة الشرطة لها علاقة مكملة ومترابطة مع الخطط كافة التي سبق ذكرها، فنجد له اتصال مع القاضي وصاحب السوق ومع أهل المشورة.

وبعد الحديث الموجز عن النظم والإدارة في العصر الأموي يمكن القول إن إدارة الأمويين للدولة الإسلامية كانت إدارة حسنة بصفة عامة، تقوم على أسس ثابتة.

1- ابن حيان القرطبي، المصدر نفسه، الجزء الأول ، ص: 29

الفصل الثالث:

أهم أعلام الشورى في بلاد الأندلس.

1-بعض أعلام المشاورين في عهد الإمارة والخلافة.

2- بعض أعلام المشاورين في عهد الدولة العامرية وملوك الطوائف.

3- بعض أعلام المشاورين في عهد المرابطين والموحدين.

لقد تطرقنا في الفصل الثالث لأهم التراجم لبعض المشاورين الذين تولوا عدة مناصب إدارية في بلاد الأندلس ولقد عرفت كل مرحلة من مراحلها السياسية عدة مشاورين، وهم من أهل الاختصاص بتنفيذ أحكام القرآن والسنة، وذلك من أجل مراقبة نشاط سلطة التنفيذية ومن أجل بيان مدى تطبيقاتها لأحكام وتعاليم التشريع الإسلامي.

بحيث هم من أهل التدبير والرأي في الاجتماع في قضية من القضايا، ويعتبرون من قادة الفكر من أصحاب التخصص والنظر العميق في الشؤون المختلفة الداخلية والخارجية وفي الشؤون الحرب والسلم، ويشترط فيهم الإخلاص والنصح والصدق في القول،بحيث كان هناك تعدد في الوظائف فهناك من يتولون القضاء والشورى في نفس الوقت...، وعليه نتطرق إلى ذكر بعض المشاورين على حسب كل فترة زمنية مرت بها بلاد الأندلس في عهد الإمارة الأموية.

1-عهد الإمارة والخلافة: 138-399هـ/786-1009م.

1-1 بعض أعلام المشاورين في فترة الإمارة:138-316هـ/756-929م.

عرفت بلاد الأندلس في عهد الإمارة الكثير من الفقهاء المشاورين الذين تولوا خطة الشورى فقد كانوا يندمجون في المجتمع الأندلسي، ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأجل مواجهة المشاكل، فهناك الكثير من الذين شغلوا خطة الشورى في هذه الفترة نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

قرعوس بن العباس بن قرعوس بن عبيد بن منصور بن محمد بن يوسف الثقفي:هو أحد فقهاء الأندلس[1]،من تابعين من مالك بن أنس[2]، فهو من أهل قرطبة وكنيته أبا الفضل، ويعد من أكثر الرجال تدينا، فاضلا ورعا، ويذكر بأن والد قرعوس ولى السوق بالأندلس.

ويعتبر هذا الأخير من أحد عظماء الرجال ببلاد الأندلس وقيل عنه بأنه كان رجلا يضرب ضربا شديدا ويشتد على أهل الريب فسأل قرعوس مالك عن الضرب الذي كان أبوه يضرب الناس ويروى بأن رد مالك، إن كان فعل هذا غضب لله ودبا عن محارمه فأرجو وله مجالسات مع الحكم وهشام[3]، وتوفي بالأندلس[4]، سنة عشرين ومائتين في أيام عبد الرحمن بن الحكم[5].

وما ورد عن ترجمة يحي بن يحي ويقال بأن اسمه الكامل الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على، وانتهت إليه رياسة الفتوى ببلده فانتشر مذهب مالك بناحيته، وكان إماما كثير العلم كبير القدر وافر الحركة كامل العقل، خير النفس كثير العبادة والفضل[6].

1- الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس،تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 1410هـ-1989م، ترجمة1316، ص:595.

2- الحميدي، المصدر السابق، ص: 120

3-ا بن بشكوال، المصدر السابق،ج3، ترجمة1082 ، ص:621-622.

4-الضبي، المصدر نفسه، ترجمة1316، ص:595.

5-ابن بشكوال، المصدر نفسه، ج3، ص:622.

6-ابن العماد(خالد بن عبد الرحمن بن حمد الشايع)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق:سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار بلنسية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة1419هـ، الجزء الثاني، ص:81.

فكان هذا الأخير في فترة الأمير عبد الرحمن بن الحكم بن الأوسط في فترة إمارته 206-238هـ/822-852م، يشاوره كثيرا بحيث كان يستشره في تعين وعزل القضاة في عصره فكان الأمير لا يولى أحدا للقضاء إلا عن رأيه، فكان يحي بن يحي شديد التمكن من حسن رأي الأمير عبد الرحمن[1]، ولأن الأمير عبد الرحمن بن الحكم ألح عليه القضاء[2].

وإبراهيم بن حسين بن خالد وأصله من قرطبة وكنيته أبا إسحاق عالما بالتفسير، مذكور في مالكية عالم بالفقه وله تأليف في تفسير القرآن [3]، وهو ابن عم عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل، وكان من حفظة أهل الفقه وولى أحكام الشرطة للأمير محمد بن عبد الرحمن وله رحلة إلى المشرق ولقي في هذه الرحلة مجموعة من العلماء منهم مالك بن أنس فهو محدثي أهل قرطبة[4] وتوفي بها سنة تسع وأربعين[5].

أيوب بن سليمان بن هاشم ابن هاشم بن غريب بن عبد الجبار بن محمد بن أيوب بن سليمان بن صالح بن سمحالمعا فر ي أصله من قرطبة، وكنيته أبا صالح فهو من أئمة في رأى مالك وأصحابه متقدما في الشورى، و في هذا الوقت كان من أهم المفتين[6]، محمد بن عمر بن لبابه ابن أخي الشيخ بن لبابة أبو عبد الله يلقب بالبرجون، ابن أخي الشيخ بن لبابة جل سماعة من عمه محمد بن عمر بن لبابة وكان من أحفظ أهل زمانه للمذهب عالما بعقد الشروط بصيرا بعللها وله اختيارات في الفتوى والفقه خارجة عن المذهب، ولى قضاء البيرة والشورى بقرطبة فولاه الأمير عبد الرحمن [7].

1- ابن قوطية، المصدر السابق، ص:58.

2-للخشني، المصدر السابق، ص:30.

3- ابن فرحون المالكي(الإمام ابراهيم بن نور الدين)،الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،تحقيق:مأمون بن محي الدين الجنان،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1417هـ،1996.ص:22.

4- ابن الفرضي، المصدر السابق،ج1، ترجمة 42، ص:08.

5-الحميدي، المصدر السابق، ترجمة 270، ص:153

6-ابن الفرضي، المصدر نفسه، ترجمة24، ص:14.

7- ابن فرحون المالكي، المصدر السابق، ص:135.

وله في الفقه كتب مؤلفة منها المنتخب وكتاب الوثائق، ويختص بالفقه في المسائل وحافظا للرأي، ويقال عنه بأنه يجتمع الناس للسماع منه والمناظرة عنده وكان معظما في الخاصة والعامة[1] ومتصرفا في علم النحو والشعر، والعروض منسوبا إلى البلاغة، وطول العلم وولى السوق في أيام الأمير عبد الله بحيث يذكر بأنه عزل عنها كراهية من أهلها ومات بالأندلس إحدى وثلاثمائة[2].

وإسماعيل بن البشر بن محمد التجيبي أصله من أهل قرطبة، وكنيته أبا محمد وهو جد أحمد بن بشر المعروف بابن الأغبس ومنصبه في أخر أيام الأمير الحكم بن هشام وأول أيام الأمير عبد الرحمن ابن الحكم وولى الصلاة لعبد الرحمن [3]، وتوفي في أيامه ودفن بمقبرة الربض بقرطبة [4].

وأصبغ بن خليل أندلسي فروى عن الغار بن القبس ويحي بن مضر ويحي بن يحي الليثي[5]،وكان حافظا للرأي على مذهب مالك وأصحابه، فقيها في الشروط بصيرا بالعقود وقيل دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما، فتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين وذلك قبل الأمير محمد رحمه الله بثلاثين يوما وعمره في ذلك الوقت لا يتجاوز ثماني وثمانين سنة[6].

1-2 أعلام بعض المشاورين في فترة الخلافة: 316-399/919-1009م.

كما عرفت بلاد الأندلس في عهد الخلافة عدد من فقهاء المشاورين نذكر منها:

ابن عبد الأعلى، بن سالم بن غيلان بن أبي مروان التجتيبي ويعرف بالكشناني، أبو عبد الله قرطبي وسمع من محمد بن لبابة، وكانت له بالأندلس له رأي صائب عند الخاصة و العامة في العلم والزهد وسمع الناس كثيرا وشور في الأحكام بحيث كانت له منزلة من الحكم المستنصر.

1-ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة1581، ص:208.
2- الضبي، المصدر السابق، ترجمة 314، ص:170.
3-ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة209، ص:65.
4- الحميدي، المصدر السابق، ترجمة247، ص:173.
5-الحميدي، المصدر نفسه، ترجمة323، ص:173.
6-ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة 247، ص:120.

ولقد عتب الحكم عليه في شيء فأقسم أن لا يطأ عتبه منزلة سنة ثم لم يمضي عنه، فنصب له كرسيا خارج المجلس عليه، وعاد لعادته ويقال إنه لم حج وهو من رجال العلم ومن الفقهاء الفورين على تحقيق العدل على كافة الرعية ويضاف إلى هذا أنه قوالا للحق ناصحا للأمير[1]، وقاضي من الفقهاء والعارفين بالحديث[2].

وما وردى عن ترجمة في كتاب ابن الفرضي عن محمد بن عبد الله بن يحي بن عمر بن لبابة ولد سنة خمس وعشرين ومائتين ويروى عن حماس بن مروان كان إماما في الفقه، مقدما على أهل زمانه في صواب في الرأي وبصير بالفتيا درس كتب الرأي ستين سنة، وكان مشاورا في أيام الأمير عبد الله بن يحي ومحمد بن غالب وخالد بن وهب الصغير ومن بعد انفرد بالفتيا من أول أيام المؤمنين الناصر فلم يشركه أحد في رياسة البلدة القيام بالشورى.

ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بشيء منه كان حافظا لأخبار الأندلس مليئا بها وكان له حظ من النحو والخبر والشعر[3]، وتوفي بالأندلس سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة [4]، وما ورد في كتاب الضبي أنه هناك نسختين عن ذكر موته قيل بأنه مات في بالإسكندرية سنة ثلاثين وثلاثمائة[5].

ويذكر أيضا محمد بن ميسور بن ناجية واسمه الكامل عمر بن محمد بن على بن ميسور وأصله من قرطبة، وكنيته أبا عمر وروى عن إبراهيم بن محمد بن باز وغيرهم بأنه حجا سنة ثمان وستين ومائتين وكان حافظا لكتبه بصيرا بالأقضية مشاورا في الأحكام، وذلك منذ أيام الأمير المؤمنين الناصر، ويقال عنه أيضا بأنه كان فاضلا متدينا وبدليل ذلك تحدثت عنه جماعة من شيوخنا، وأثنوا عليه وتوفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة[6].

1 -القاضي عياض،ج1، المصدر السابق، ص:408.

2- الزركلي(خير الدين)، الأعلام قاموس التراجم للأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت،لبنان، الجزء السادس، الطبعة الخامسة عشر، أيار/ مايو،2002، ص:221.

3- ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة 1187، ص:680.

4-الحميدي، المصدر السابق، ترجمة86، ص:63.

5 -الضبي، المصدر السابق، ترجمة168، ص:121.

6- ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة1211، ص:695.

وعن ترجمة أبو عبد الله بن الحارث بن أسد الخشني تفقه بالقيروان، وقدم إلى الأندلس سنة اثنتا عشرة سنة وتمركز بقرطبة، ويقال عنه بأنه كان حافظا للفقه متقدما فيه، نبيها ذكيا، فقيها فطنا وعالما بالفتيا، حسن القياس بالمسائل وولى المواريث ببجانة، والشورى بقرطبة فولاه الأمير الحكم وألف له تأليف حسنة منها: كتاب في الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك وكتاب الفتيا وتاريخ قضاة الأندلس [1].

وقال عنه الحميدي في جذوة المقتبس"محمد بن الحارث الخشني من أهل العلم والفضل، فقيه محدث جمع أخبار القضاة وكتاب آخر في أخبار الفقهاء المحدثين[2]،و في فترة خلافة الحكم المستنصر بالله 356-366هـ/961-976م، فلقد شهدت فترة إمارته الكثير من المشاورين ومن بينهم

سعيد بن أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم وأصله من قرطبة وكنيته أبا عثمان من أعظم فقهاء فترة حكمه ومشاورا في الأحكام مقدما في الفتيا[3]، كما تميز عهده بتشخيصه للفقهاء ورجال العلم[4] وأهم ما قيل عنه بأنه سمع:منه الناس كثيرا وتوفي في ذلك سنة ست وخمسين وثلثمائة[5].

بعض أعلام الشورى في عهد الدولة العامرية وملوك الطوائف.

1-3 – بعض أعلام المشاورين في عهد الدولة العامرية 399 -422هـ/1009-1092م.

أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن: فهو محدث كنيته بابن المشاط فكان رجلا صالحا[6]، فاضلا معظما يشغل منصب الشورى، والوثائق وقضاء فولاه جميع ذلك محمد بن أبي عامر، ثم صرفه عنه وولاه أحكام السوق قضاء جيان ثم قضاء بلنسية[7]، وله ميزة خاصة عند أمراء بالأندلس، يشاورنه

1- للخشني (أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني)،قضاة قرطبة وعلماء افريقية،تحقيق:السيد عزت العطار،مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الأولى1372هـ-1953م، الطبعة الثانية1415هـ-1994م، ص:07.

2- الحميدي، المصدر السابق، ص:09.

3-ابن الفرضي، المصدر نفسه، ترجمة507،ص:170.

4-القاضي عياض، المصدر السابق،ج4، ص:425.

5-ابن الفرضي، المصدر نفسه، ترجمة 507، ص:170.

6-الحميدي، المصدر السابق، ترجمة248، ص:147.

7- القاضي عياض، المصدر السابق، ج4، ص:689.

فيمن يصلح للأمور ويرجعون إليه في ذلك وبالنسبة إلى موته فروى عن محمد بن عمر بن لبابة وعبيد الله بن يحي ابن يحي الليثي سنة اثنتين وخمس وثلاثمائة[1].

وما ذكر عن ترجمة أحمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان بن عبد الله بن عبدوس بن ذكوان الأموي، ولد سنة اثنتين وأربعين وثلثمائة ذكره القاضي عياض، نقلا عن ابن الفرضي أن أصلهم من جيان وقال عنهم ابن حيان: أصلهم فيها يقال من برابرة فيما بعد انتموا في قيس بن عيلان بن سليم، وكان أبوه أبو بكر بن عبد الله من أهل العلم وولى خطة الرد بقرطبة، وله مكانة من المنصور ولاه للشورى، ثم ولاه ابن عامر عند وفاة أبيه خطة الرد [2].

كما يعتبر آخر القضاة بها بعهد الجماعة ومشاورا في الأحكام، وهو عظيم أهل الأندلس قاطبة، وأعلامهم محلا وأوفرهم جاها، فدفن بعد صلاة العصر من يوم الأحد لتسع بقين من رجب لسنة ثلاث عشرة[3].

و ما وردى عن ترجمة للمشاور عبد الله محمد بن العطار أبو عبد: ويقول عنه الذهبي اسمه أبو الحسن محمد بن العطار[4]، بحيث كان من جلة الفقهاء بقرطبة من المقدمين في العلم والأدب ،وتولى الشورى في أيام الدولة العامرية وله كتاب كبير في الشروط[5].

أحمد بن عبد الملك بن هاشم أبو عمر يعرف بابن المكوى الاشبيلي بحيث كان فقيها معظما، ومفتيا مقدما على جميع الفتوى بقرطبة،وانتهت إليه الرياسة في ذلك أو وقته وقد جمع أبو مروان المعيطي الفقيه كتابا في أقاويل قلده المنصور أبو ع امر بن أبي عامر فهو كان المتغلب على الأمور بالأندلس كلها في ذلك الوقت وكانت له همة رفيعة في العلوم [6]،

1-الحميدي، المصدر نفسه، ترجمة283، ص:189-130.

2- القاضي عياض، المصدر السابق، ج2، ص:14.

4- ابن بشكوال، المصدر السابق، ج1، ترجمة65، ص:68-67.

5- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار)،العلو للعلي الغفار في ايضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تحقيق:أبو محمد أشرف بن عبد المقصود،مكتبة أضواء السلف،الرياض،الطبعة الأولى1416هـ-1995م،ج1،ص:170.

6- الحميدي،المصدر السابق،ترجمة123،ص:80.

7- الحميدي،المصدر السابق،ترجمة231،ص:131.

ويقول ابن بشكوال في كتابه الصلة أحمد بن الحكم بن محمد العاملي، ويعرف بابن اللبان من أهل قرطبة، يكنى أبا عمر كان واسع العلم له طلب الرواية وولى الشورى بقرطبة بعد أخيه يحي ثم استقضاه محمد بن أبي عامر بحاضرة طليطلة، وولى الشورى أيام الدولة العامرية[1]

1-4 – بعض أعلام المشاورين في عهد ملوك الطوائف:422-484هـ/1031-1092م.

شهدت فترة ملوك الطوائف هي الأخرى الكثير من الفقهاء المشاورين نذكر:

في فترة ابن عباد الفقيه عبيد الله بن محمد بن أدهم لقضاء الجماعة بقرطبة سنة 468هـ/1076م[2] وكان من أهل الحق مظهرا له وشغل قبل ذلك خطة أحكام المظالم بقرطبة وشور في الأحكام،وتوفي بها،وهو متولى القضاء الجماعة سنة 486هـ-1093م[3].

ثم خلفه عبد الصمد بن موسى بن هذيل بن محمد بن تاجيت البكرى قاضي الجماعة بقرطبة وكنيته أبا جعفر، وكان قبل ذلك مشاورا في الأحكام بقرطبة، ويعتبر من رجال الذين كان لهم الحظ من الفقه ومعرفة جيدة بالشروط وكان من أهل الفضل والمشاركة والحفظ العهد [4]ويذكر لنا ابن بشكوال بأنه بلغ من السن نحو السبعين عاما، ومولده سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة[5].

وما وردى عن ترجمة لكتاب الصلة عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن هاشم بن سهل بن عبد الرحمن بن القاسم،بن مروان خالد بن عبيد التجيبي ولد ليلة الجمعة لسبع خلون مئة سنة وعشرين وثلاث مائة يعرف بابن جبيل من أهل قرطبة وكنيته أبا بكر وكان فقيها في الأحكام بصيرا بعقد الوثائق مشهور العدالة المبرزة فعني بالعلم واشتهر بالعلم وكان مساندا للناس في حوائجهم يمشي معهم يومه كله لا يكاد يقضي لنفسه معهم حاجة.

وقدمه القاضي أبو مطرف ابن فطيس أيام قضائه بقرطبة إلى الشورى، سنة خمس وتسعين وثلاثمائة فنفع الله به، وتوفي رحمه الله يوم الأحد وقت الظهر لثلاث عشر ليلة خلت من صفر من

1-ابن بشكوال،المصدر نفسه، ج1،ترجمة25،ص:45.

2-الحميدي،المصدر السابق،ترجمة231،ص:132.

3- خلاف عبد الوهاب،المرجع السابق،ص:129.

4-ابن الفرضي،المصدر السابق،ترجمة678،ص:225.

5-ابن بشكوال،المصدر السابق، ج1 ،ترجمة808،ص:120.

سنة تسع وأربع مئة[1]،أبو بكر ابن زهر:محمد بن مروان بن زهر الأيادي محمد بن أبي مروان عبد الملك بن أبي بكر الأندلسي الاشبيلي كان من أهل بيت كلهم علماء رؤساء وحكماء [2]وكان ابن زهر المفتي المحدث أبو بكر أخذ بقرطبة عن محدث بن معاوية بصيرا بالمذهب المالكي [3]،وكان فقيها مشاورا من أهل العلم والحفظ للمسائل مطبوعا في الفتيا على الأصول ويقول عنه أبو الأصبغ" وكان بعض الطليطلين يفتي فيها بواحدة بائنة ولا أعلم لقوله بائنة وجها[4].

ورى عنه ابنه أبو العلاء وكان فقيها حافظا يقظا ذكرا متفننا في المعارف ماهرا في الطب[5]،متفننا في العلوم وقورا أصيلا يألم،فذكره أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن مروان بن زهر الأيادي الاشبيلي قدم علينا من اشبيلية سنة تسعة عشر وأربع مائة وكان شيخا فاضلا [6].

وما ذكره المقري في كتابه نفح الطيب "وفي قولي للفقهاء إنما بادرت بالفتوى خوفا أن يكسل الرجل عما عزم عليه من منابذة العدو،وعسى الله أن يجعل في عزيمته للمسلمين فرجا وبلغ الأذفونش ما صنعه ابن عباد، فأقسم بآلهته [7]

خلف بن عثمان بن مفرج،من أهل سرقسطة يكنى أبا سعيد وكانت له رحلة إلى المشرق حج فيها،وكان خيرا فاضلا مشاورا في الأحكام ببلده،وتوفي في ربيع الأول سنة أربع وعشرين وأربعة مئة 424هـ/1033م،محمد بن فرج بن يحي البكري يعرف بابن الطلاع من أهل قرطبة، ومولده في شوال سنة خمسين وأربع مئة وكنيته أبا عبد الله بقية الشيوخ الأكابر في وقته، وزعيم المفتين بحضرته

1-ابن بشكوال،المصدر السابق،ترجمة101،ج1،ص:40.

2- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر)،وفيات الأعيان وأنباء الزمان،تحقيق:إحسان عباس،دار صادر،بيروت،ج4،ص:434.

3- الذهبي (خالد بن عبد الرحمن بن حمد الشايع)،سير أعلام النبلاء،علق عليه:سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز،المملكة العربية السعودية، بلنسية للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى1419م،ص:140.

4- القاضي عياض، المصدر السابق،ج2،ص:50.

5- الأوسي المراكشي(أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري)،السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة،تحقيق،احسان عباس،الطبعة الأولى، دار الثقافة،ج4،ص: 434

6-المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني)،أزهار الرياض في أخبار عياض،تحقيق:مصطفى السقا وأخرون مطبعة لجنة التأليف والنشر،القاهرة،1308هـ،1939م،ص:40.

7-المقري،المصدر السابق،ج3،ص:155.

وكان فقيها عالما حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه بصيرا بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم من أهل الرياسة في العلم[1] حاذقا بالفتوى، مقدما في الشورى بلده، مع خير وفضل ودين وطول صلاة قوالا للحق لا تأخذ في الله لومة لائم معظمها عند الخاصة والعامة يعرفون له حقه ولا ينترون فضله وكان كثير الذكر لله تعالى حافظا لكتابه العزيز وجمع كتابا حسنا في أحكام النبي صلى الله عليه وسلم[2]وكان أهل الحديث[3]

ودفن يوم الأحد الحادي عشرة من ذي القعدة سنة عشرين وخمس مائة[4] ، محمد بن يحي بن عبد الرحمن بن فورتش من أهل سرقسطة، ولد سنة تسعين وثلثمائة، وكنيته أبا عبد الله، وهو ابن عم القاضي محمد بن إسماعيل واستقضي ببلده،وكان فاضلا دينا عالما أخذ الناس عنه وتوفي سنة ثمانين وأربعمائة[5]ومحمد بن ربيعة ويكنى أبا عبد الله كان من ساكني بلنسية، وهو من أهل جزيرة شقر،من عملها كان مفتى أهل بلنسية في زمانه مقدما في الشورى حافظا للفقه وتوفي يوم السبت لخمس بقين من ربيع الآخر سنة وثمانين وأربعمائة[6]

1-5 بعض أعلام الشورى في عهد المرابطين والموحدين:484-540هـ/1092-1145م.

شهد عهد المرابطين في بلاد الأندلس من خلال مراحله السياسية عدة مناصب إدارية والدينية وكانت منها خطة الشورى وإلى شغلها عديد من المشاورين منهم:

أصبغ بن محمد بن أصبغ بن الأزدي، كبير المفتين بقرطبة ومولده سنة خمس وأربعين وأربع مائة، يكنى: أبا القاسم بحيث تفقه عند الفقيه أبي جعفر بأرزاق وانتفع بصحبته وكان من جلة

1-ابن بشكوال،المصدر السابق،ج3،ترجمة382،ص:53.

3- ابن بشكوال، المصدر نفسه،ج3،ترجمة1247،ص:824 823.

4- السلفي(أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه)،أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر للسلفي،تحقيق:إحسان عباس،دار الثقافة،بيروت لبنان،الطبعة الأولى،1963،ج1،ص:110.

5- الأعلام الزركلي، المصدر السابق، الجزء الثاني،ص:298.

6-ابن بشكوال،المصدر نفسه،ترجمة1209،ص:805-804.

7-ابن بشكوال،المصدر نفسه،ج3،ترجمة1210،ص:818.

العلماء، وكبار الفقهاء، حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه، بصيرا بالفتوى مقدما في الشورى،عارفا بالشروط وعللها، مدققا لمعانيها لا يجاريه في ذلك أحد من أصحابه وتولى الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة وكان حافظا للقرآن العظيم كثير التلاوة.

ويقال عنه حسن الصوت به فاضلا متصاونا عالي الهمة، عزيز النفس، وتوفي رحمه الله ليلة الأربعاء دفن يوم الأربعاء أول يوم من صفر سنة خمس وخمس مائة[1]، وحكى ابن خلدون نقلا عن المقري أن علماء الأندلس، أفتوا ابن تاشفين بجواز خلع المعتمد وغيره من ملوك الطوائف وبقتالهم ابن امتنعوا، فجهز يوسف العساكر إلى الأندلس وحاصر سير بن أبي بكر أحد عظماء دولة يوسف اشبيلية وبها المعتمد،فكان من دفاعه وشدة ثباته ما هو معلوم،ثم أخذ أسيرا،وصار طرف الملك بعده حسيرا [2].

ثم ان يوسف بن تاشفين استوسق له أمر الأندلس بعد القبض على المعتمد، وعين أعيانها وواسطة نظمها، فلم يزل أصحاب يوسف بن تاشفين يطعون تلك الممالك، إلى أن دانت لهم الجزيرة بأجمعها، فأظهروا في أول إمرتهم من النكاية،في العدو، والدفاع عن المسلمين ومن أجل حماية الثغور وما صدق بهم من الظنون وأثلج الصدور وأقر العيون وبذلك زاد حب أهل الأندلس لهم واشتد خوف ملوك الروم منهم، ويوسف بن تاشفين في ذلك كلهم يمدهم في كل ساعة بالجيوش،بعد الجيوش والخيل اثر الخيل[3].

القاضي ابن الحاج: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم التجيبي يعرف بابن الحاج ويكنى أبا عبد الله ولد سنة 458هـ تلقد قضاء الجماعة بقرطبة مرتين وكان من كبار العلماء،بصيرا في الفتيا، ورأسا

1-ابن بشكوال، المصدر السابق، الجزء الأولى، ترجمة141، ص:36.

2-المقري، المصدر السابق، ج4، ص:373.

3-عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص:236

في الشورى،وكانت الفتوى في وقته تدور عليه، وكان متواضعا ولم يزل يتولى القضاء بقرطبة إلى أن قتل ظلما بالمسجد الجامع في سنة 529هـ[1].

وكذلك من التراجم في عهد المرابطين أحمد بن عبد الرحمن التجيبي وكان فقيها وحافظا مشاورا ومقدما في معرفة الأحكام والشروط، بحيث قد تمثلت هذه المشاورة في إبداء الرأي والفتوى في مسائل الأحكام وغيرها، ويبدوا أن هؤلاء القضاة كانوا يتولون خطة الشورى وغيرها من الأحكام،ثم يرتقون إلى مناصب القضاة وذلك بعد اكتساب الخبرة والمعرفة[2].

كما وردى أحمد بن عبد الرحمن بن عيسى ابن إدريس التجيبي من أهل مرسية ويكنى بأبي العباس،وولد سنة 488هـ وكان صاحب الأحكام بها كما كان فقيها حافظا مشاورا،تقلد خطة الشورى،وأحكام القضاء ببلده عدة سنين وعرف بالتواضع والنزهة توفي بمرسية سنة 563هـ[3].

1-6نماذج عن بعض المشاورين في عهد دولة الموحدين:540هـ-1045م.

لقد تميز عهد الموحدين كغيره من العهود بأهم الأحداث السياسية بحيث شهد هذا العصر الكثير من التراجم للمشاورين والذين كان لهم أثر بليغ في ممارسة نشاطهم السياسي والديني وعليه نذكر منهم:

أحمد بن إبراهيم بن أبي سفيان الغافقي وأصله من أهل قرطبة، وكنيته أبا عمر كان فقيها أديبا عفيفا ذا بيت نبيه ووجاهة بقرطبة،ويعد من أهم المفتين بها، وأول من قدمه إلى الشورى المهدي،وكان ما يقول:رحمه الله مالكا حيث يقول: من عد كلامه من عمله قل كلامه من عمله قل كلامه إلا فيها يعنيه، و ما أضافه ابن بشكوال نقلا عن ابن حيان حكى من سمعه يقول: إن طول منار المسجد

الجامع بقرطبة أربعون ذراعا أو أزيد قليلا بذراع العمل،وتوفي في ضيعته بإلبيرة في صفر سنة عشرة وأربعمائة وذفن هناك[4].

1-ابن بشكوال، المصدر السابق،ج2، ص:453.

2-محمود حسن أحمد،قيام دولة المرابطين صفحة مشرفة من صفحات المغرب في العصور الوسطى،دار الفكر الغربي،القاهرة،ص:370.

3- ابن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، المصدر السابق ص:87 88.

1- ابن بشكوال،المصدر السابق،ج1،ترجمة55،ص:63.

كذلك ما وردى عن ترجمة أحمد بن محمد مبشر:ومن أهل قرطبة وكنيته أبا العباس وكامن أهل المعرفة والخبر،ومن عباد الله الصالحين استقضاه المهدي في مدته بحاضرة جيان،ثم استعفى عن ذلك[1].

شهدت بلاد الأندلس من القرن الثاني إلى القرن السادس وذلك منذ تأسيس الإمارة الأموية 138هـ/786م إلى غاية سقوط الموحدين الكثير من الفقهاء المشاورين الذين تولوا منصب خطة الشورى فكان لهم دور بارزا مهم في المجتمع الأندلسي.

ومما يلاحظ بأن لهم مشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومنذ مجيء عبد الرحمن بن معاوية فهو بدوره اهتم اهتماما بالغا بالنظم الإدارية والدينية، فللمشاور دور لمساعدة الأمراء في المجال الإداري والسياسي ومثال ذلك في عهد الإمارة: يحي بن يحي وكذلك ما ولاحظ بأن المشاورين أكثرهم يتوجهون على المذهب المالكي فنجد بعض أمراء الدولة الأموية مثال عبد الرحمن بن الحكم في فترة إمارته شاور في تعين وعزل القضاة في عصره فالأمير لا يولى أحد للقضاة إلا برأيه.

وما وردى أيضا عن بعض التراجم للمشاورين أن لهم رأي صائب عند الخاصة والعامة وذلك في العلم والزهد، ونجد تعدد ألقاب للمشاور (الفقيه، المشاور، الحافظ للمسائل، المفتي، الشيخ)،إلا أنها تدلى بنفس المعنى أما عن تعدد المناصب للمشاور، فنجد الأمير هو الذي يوله فمثلا عن ترجمة أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن فولاه محمد بن أبي عامر منصب الشورى والوثائق والقضاء.

2-ابن بشكوال،المصدر نفسه،ج1،ترجمة44،ص:58.

خاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا إلى بعض النتائج التي تم إبرازها من خلال الدراسة في أهم فترة من فترات الأندلس السياسية، وعظم ولاية الشورى وأثرها في حياة الأمة المسلمة فقد بلغت أهمية عند الأندلسيين، ولها أثر عظيم في النظم الإدارية عندهم،و كذلك في حل المشاكل وفصل المنازعات و الخصومات وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، ونذكر أهم الاستنتاجات التي كانت بمثابة خلاصة نهائية عن الموضوع.

ومن خلال دراستنا للموضوع أدرجنا فيه المراحل السياسية لازدهار الأندلس مع مؤسسها عبد الرحمن بن معاوية الداخل، واهتمام الأمراء الأندلسيون بمختلف النظم الإسلامية لاكتمال بناء الدولة على أسس سلمية، بحيث أثبت الأمير الداخل مقدرته الفائقة وتمكن وبكل كفاءة من الصمود و القضاء على القوى المعارضة سواء الداخلية أو الخارجية،كما تميزت فترة الأمير عبد الرحمن الأوسط بالقوة والإزهار.

وعصر الخلافة الذي استمر مئة وستة سنوات، وابتدأ هذا العصر مع إعلان عبد الرحمن بن محمد نفسه خليفة في الأندلس، ويعتبر هذا الأخير أعاد الوحدة السياسية للإمارة، و ما نتج عن حنكته السياسية أنه أدرك مدى الضعف الذي وصل إليه الأمراء الثلاثة قبله ،واسترجاع مكانة الإمارة

ويعد عصر الدولة العامرية من المراحل الثانية في عصر الخلافة ، وتم فيها سيطرت بني عامر على بلاد الأندلس سنة 392هـ-422م.

و بعد سقوط الخلافة الأموية في الأندلس ونتج عن ذلك عدم وجود السلطة منفردة، وبتالي انقسمت الأندلس إلى ثلاثة وعشرين دويلة وسميت بدول الطوائف وعرف ملوكها بملوك الطوائف وذلك سنة 422هـ/1092م.

أما الفترة التي كانت تعيش عصر دويلات الطوائف المتنازعة فيما بينهما، كان هناك عبور الأمير المرابطين يوسف بن تاشفين إلى الأندلس، واكتشاف النزاعات العميقة بين ملوك الطوائف وهدفها هو توحيد بلاد الأندلس، إلا أنها فشلت في ذلك وفي المقابل كان هناك لظهور حركة المهدي بن تومرت في عدوة المغرب سنة 540هـ-1145م، وهدفها كذلك هو استرجاع حواضر بلاد الأندلسية ومما يلاحظ بأنها فشلت وبتالي سقطت بلاد الأندلس ما عدا مملكة غرناطة.

يعتبر نظام الشورى قاعدة من قواعد نظام الحكم في الإسلام، فالشورى واجبة على المسلمين بحيث إذا ما كان هناك تشاور في أي أمر من الأمور كان الوصول إلى الصواب والمعرفة الحقيقية.

الشورى واجبة في كل الأمور سواء كانت السياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية وما توصلنا إليه من خلال البحث أن للمشاور ألقاب متعددة منها ما نجده باسم الفقيه، المشاور المفتي،الشيخ،الحافظ للرأي.

تعتبر الشورى فضيلة إنسانية، ولها أهمية بالغة على المجتمع الإسلامي الأندلسي وملاحظ من ذلك أن الالتزام بالشورى كونها من صفات المؤمنين ودل عليها القرآن الكريم والسنة النبوية ولابد للمشاور عليه أن يتميز بصفات وخصائص تميزه عن غيره، وحتى يتم اختياره وذلك على أساس شروط ومن الملاحظ أن سلامة الحواس يمكن تجاوزها وهذا حسب ما أكدته كتب التراجم.

وكذلك للمشاور له عدة مهام ومناصب غير الشورى فنجده يتولى الحسبة، ويقال عنه المفتى في صاحب السوق، وذكر بأنه يستطيع أن يكون مشاور وقاضي في نفس المهمة.

ويستنتج أن لبعض الفقهاء لهم رأي مخالف، حول خطة الشورى مما جعل بعضهم يرفضونها كمنصب وذلك هيبة وخوفا من عاقبتها في الآخرة، وبعض الآخر يعتبرونها أخر المناصب.

ولابد لدراسة موضوع الشورى في بلاد الأندلس، أن تكون له علاقة مع الخطط الأخرى والمتتبع لهذه الخطط أنه توجد هناك حقيقة تجمع مابين نظامين أو أكثر فيقال للشورى أنها مكملة للنظم الأخرى ولعلاقة الشورى بالقضاء، فيعتبر نظام القضاء له أهمية بالغة على المجتمع الأندلسي باعتباره يتمثل في تنظيمه وخاصة في مجال العدالة، فهي علاقة تكامل بين القضاء والشورى.

وكذلك يستنتج أن للشورى علاقة وثيقة بخطة الحسبة لأن لهما نفس الهدف، كما كانت وظيفة الإفتاء في الأسواق ضرورية للمحتسب، وتعتبر أهم الوظائف الخادمة لها حتى تتحقق العدالة،

كما يوجد هناك علاقة تربط مابين نظام الشورى و الشرطة، فمهمة الشرطة تتخصص في مجموعة المسائل الخاصة بالجرائم، لذا لابد للمشاور أن يكون له دور في هذا المنصب.

وفي الفصل الأخير أدرجنا بعض نماذج لأهم التراجم المشاورين في بلاد الأندلس في كل فترة من فترات الأندلس، وذلك منذ عهد الإمارة إلى غاية سقوط دولة الموحدين فهناك الكثير الذين شغلوا هذه الخطة ذكرنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

الملاحق

الملحق الأول:

أعلم أن من الحزم لكل ذي لب،وألا يبرم أمرا، ولا يمضي عزما، إلا بمشورة ذي الرأي الناصح، ومطالعة ذي العقل الراجح،فإن الله تعالى أمر بالمشورة نبيه صلى الله علية وسلم،مع ما تكفل به من إرشاده ،ووعد به من تأليده،فقال تعالى"وشاورهم في الأمر"[1]

قال قتادة:أمره بمشاورتهم تألفا لهم،وتطيبا لأنفسهم.وقال الضحاك:أمره بمشاورتهم،لما علم فيها من الفضل وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى:أمره بمشاورتهم ليستن به المسلمون،ويتبعه فيها المؤمنون وأن كان عن مشورتهم غنيا.

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:"المشورة حصن من الندامة، وأمان من الملامة".وقال عمر بن أبي طالب رضي الله عنه"نعم المؤازرة المشاورة،وبئس الاستعداد الاستبداد".

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:الرجال ثلاثة:رجل ترد عليه الأمور،فيسدها برأيه ورجل يشاور فيها أشكال عليه ينزل حيث يأمره أهل الرأي،ورجل حائر بائر،لا يأتمر رشدا،ولا يطيع مرشدا.وقال بن عبد العزيز:إن المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يضل معهما رأي ولا يفقد مهما حزم وقال سيف بن ذي بزن:من أعجب برأيه لم يشاور،ومن استبد برأيه كان الصواب بعيدا. وقال:الحميد:المشاور في رأيه ناظر من ورائه.وقيل في منثور الحكم:المشاورة راحة لك.وثعب على غيرك.وقال بعض الأدباء:ما خاب من من استخار،ولا ندم من استشار،وقال بعض البلغاء:من حق العاقل أن يضيف إلى رأيه آراء العقلاء.[2] وقال بشار بن برد[3]:

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة فإن الخوافي قوة للقوادم

1- سورة آل عمران الآية 159.

2- الماوردي ، المصدر السابق، ص:44.

3- **بشار بن برد** :العقيلي بولاء، أبو معاذ أشعر المولدين على الإطلاق، أصله من طخارستان (غربي نهر جيحون)نسبه إلى إمرة عقيلة قيل أنها أعتقته من الرق أدر الدولتين الأموية والعباسية،شعره كثير متفرق من الطبقة الأولى،جمع بعضه في ديوان طبع في ثلاثة أجزاء،أتهم بزندقة فمات ضربا بالسياط،ودفن بالبصرة(ينظر: الزركلي،المرجع السابق،ج2،ص:52.)

الملحق الثاني:

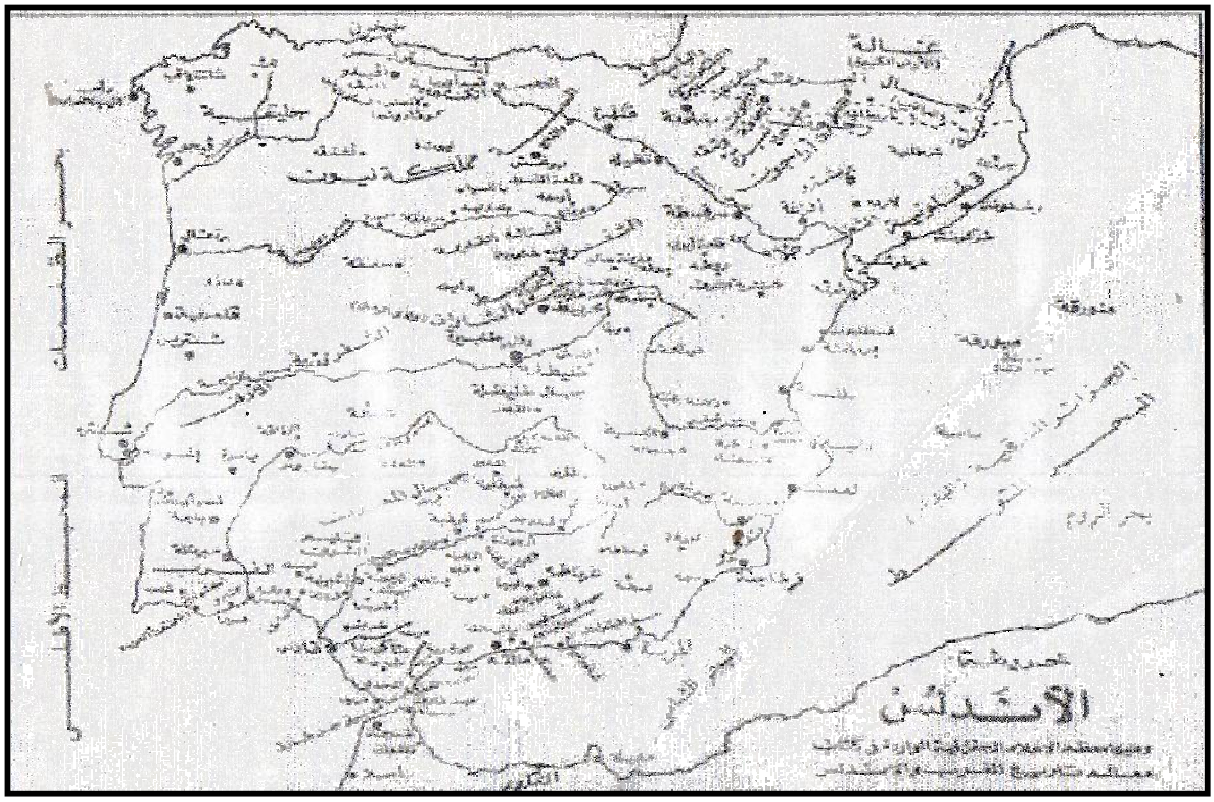

خريطة الأندلس.

1- عصام شبارو، المرجع السابق،ص:54.

الملحق الثالث: مراسلة بين قاضي اشبيلية والفقهاء المشاورين بقرطبة.

وكتب ابن منظور قاضي مدينة اشبيلية الى الفقهاء المشاورين بقرطبة رضي الله عنهم يسألهم عن مسألة بن زهر التي نزلت به ، في قيام ابن زهر على ابن خالص : فاجاب فيها الفقيه الاجل الامام الحافظ أبو الوليد محمد بن رشد رضي الله عنه بهذا الجواب المبرم والإيراد المحكم :وقد تقدم هذا الجواب في الجزء الأول وفي لفظه خلاف اللفظ الأول غير إن المعنى فيهما واحد.

تصفحت خطابك وما أدرجت طيه ووقفت على مضمن ذلك كله وقول محمد بن يحي بن محمد بن خالص المقوم عليه في الاملاك التي بيده بقرية فلانة ابتاعها من انجوت إليه بالوراثة عنه من محمد بن مروان بن زهر ، اقرار منه له بالملك ، إلا أن القائم عليه فيها بالتحبيس لم يأت من الحيازة بما له فيه منفعة ، إذ لم يعرف الحائزون إن الأملاك التي حازوها هي المحبسة المذكورة في كتاب التحبيس الثابت عندك ولا شهدوا بذلك وإنما شهدوا بملك ما حازوا لمحمد بن زهر خاصة ، والملك قد اقر له به المقوم عليه ابن خالص ، فلم تفدنا معنى الحيازة يوجب حكما ، ولا تحقق بها تحبيس هذه الأملاك المقوم فيها على ابن خالص ، وإذ لم يبق من شهود عقد التحبيس من يعاين إن هذه الأملاك التي بيد ابن خالص هي التي اشهده المحبس على تحبيسها ، ولا تضمن عقد التحبيس من وصف الأملاك وتحديدها ما يعلم به انها هي بموافقة الحدود لها ، فلا يعتبر بوقت وقوع البيع الذي اثبته عندك القائم على ابن خالص بالسماع ، إن كان قبل تاريخ التحبيس أو بعده ، ولا يحتاج إن خشي يسأل الشهود عن ذلك وشهادتهم على نص ما تضمنه العقد من أنهم لم يزالوا يسمعون على الإطلاق من غير تقييد محمولة على أنهم لم يزالوا يسمعون ذلك على مر الأيام وسالف الأعوام منذ نشأوا وعقلوا على ما يقتضيه الإطلاق.

وذلك أكثر من المدة التي حدها أهل العلم في إجازة شهادة السماع . بخلاف ما لو عري العقد من لفظة "لم يزالوا " وقيدت فيه لمدة غير محصورة ولا محدودة ، وإذ قد ثبت عندك وفقك الله الاسترعاء بالسماع المذكور على نصه واستبعدت حجج المتخاصمين عندك فلم يكن لواحد منهما من الحجة غير ما أظهره إليك وأثبته عندك . فالقضاء ببقاء الأملاك بيد ابن خالص واجب والحكم

يمنع القائم بالتحبيس من الاعتراض له والتكرر عليه لازب إلا أن يأتي بغير ما أتى به أولا فينظر فيه اذ لا تعجيز في الاحباس . ولا يلزم ابن خالص إذا قضيت ببقاء الأملاك بيده وحكمت بقطع الاعتراض عنه شيء من ثمنها ، إذ قد مضى من طول المدة ما يصدق فيه المبتاع على أداء ثمن ما ابتاعه في قول مالك ، رحمه الله.

وأصحابه كلهم ، ولو وجب أن يحكم على ابن خالص بالثمن لما صح أن يمكن ابن زهر من قبضه وتموله إلا أن يرجع عما ادعاه من التحبيس إلى تصديق ابن خالص فيما ادعاه من البيع على اختلاف أصحابنا المتقدمين رحمة الله عليهم في ذلك . وسائر ما تضمنه عقد التحبيس الثابت عندك لا يجب ان يسأل من بيده شيء من ذلك من أين صار إليه ولا يعتقل عليه ولا يكلف إثباتا ولا عملا إلا من بعد أن يثبت القائم بالتحبيس ملك المحبس لما حبسه ويجوز ما اثبت تحبيسه حيازة صحيحة على الوجه الذي ذكرناه . وهذا الأصل لا اختلاف فيه ، اعني أن من بيده ملك يدعيه لنفسه لا يكلف إثبات من أين صار إليه حتى يثبت المدعي ما ادعاه ويحوزه . والله ولي التوفيق بعونه.

وافتى الفقيهان ابنا محمد بن عتاب : أن يسأل الشهود الذين شهدوا على البيع بالسماع عن تاريخ وقت البيع فان كان ذلك قبل تاريخ كتاب التحبيس قضي ببقاء الاملاك بيد ابن خالص وبطل قيام ابن زهر بالتحبيس وان كان ذلك بعد تاريخ كتاب التحبيس ، أو لم يؤرخوا شيئا ، نفذ التحبيس وقضي به وأبطل البيع ، واحتجا في أعمال المؤرخ على غير المؤرخ بما حكاه ابن حبيب في **الواضحة.**

وتابعهما على جوابهما وأعمال الحيازة وترك اعتراضهما وإعمال الحبس وإكماله بإقرار ابن خالص بالملك إذ اقر بالبيع : الفقيه ابو محمد عبد الصمد وابن حمدين ، وقال الفقيه الأجل أبو القاسم اصبغ بن محمد : لا يصح التحبيس إلا بعد إثبات ملك المحبس لما حبسه وقت التحبيس وليس في إقرار ابن خالص بالشراء من المحبس إلا الإقرار بالملك يوم البيع وذلك ما لا منفعة فيه ،

فان أرخ شهود السماع مدة تجوز فيها شهادة السماع مثل الثلاثين سنة إلى نحو ذلك ، قضي لابن خالص بما بيده من الأملاك وأبطل الحبس وسجل بذلك ، وان لم يحددا الا مدة قريبة نحو العشرة الأعوام إلى الخمسة عشر عاما قضي لابن زهر ببقاء الأملاك بيده وكانت بيده على ما يقر به من التحبيس ، والله ولي التوفيق[1]

1-علياء هاشم ذنون محمد المشهداني،فقهاء الماليكية دارسة في علاقاتهم العلمية في الأندلس والمغرب حتى منتصف القرن السادس للهجري/ الثاني عشر للميلادي،شهادة الدكتورة فلسفة في التاريخ الإسلامي،جامعة الموصل،ص:186.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

الكتب الأحاديث النبوية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل،صحيح البخاري بحاشية السنوي،دار إحياء الكتب العلمية ،القاهرة،1418ه 1998م.

الترمذي سنن الترمذي، دار الفكر للطباعة والنشر وتوزيع، بيروت،1414ه 1994م.

ابن ماجة،أبو عبد الله محمد بن مزيد القزوين، سنن ابن ماجة،دار الحديث،القاهرة،1419ه 1998.

مسلم،الإمام أبو الحسن بن الحجاج،صحيح مسلم بشرح النووي،دار المنذر،القاهرة،1418ه 1998م.

قائمة المصادر.

1- آبادي، العلامة اللغوي مجد الدين بن يعقوب الفيروز،القاموس المحيط، (ت 817ه) تحقيق:أنس محمد الشامي زكريا جابر أحمد،دار الحديث،القاهرة،1429ه 2008م.

2- ابن الآبار،أبي عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي البلنسي،(ت658ه 1260م) الحلة السيراء،تحقيق:حسين مؤنس،دار المعارف،القاهرة،الجزء الأول، الجزء الثاني،الطبعة الثانية 1985م.

3- ابن الآبار، التكملة الكتاب الصلة،تحقيق:الشيخان الفريد بل مدير،مدرسة تلمسان إبن أبي شنب المدرس الجزائر1337ه 1919م

4- ابن الآثير،أبي الحسن علي بن أبي مكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزوى الملقب بعز الدين، (ت637ه/1239م)الكامل في التاريخ، إعداد: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية،منشورات علي بيضون، الجزء الخامس، الجزء الحادي عشر، بيروت لبنان،الطبعة الرابعة1424ه2003م.

5- ابن الخطيب، تاريخ إسبانيا الإسلامية، كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام لدى الوزارتين لسان بن الخطيب السلماني،(ت 776/ 1374م) تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الكشوف، الطبعة الثانية،1956م.

6- ابن العماد،خالد بن عبد الرحمن بن حمد الشايع،(ت1032هـ/1089م)، شذرات الذهب في أخبار ذهب، تحقيق: سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار بلنسية للتوزيع، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، الطبعة 1419هـ.

7- ابن الفرضي،أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأردي الحافظ، (ت 402هـ)تاريخ علماء الأندلس،المكتبة الأندلسية،الدار المصرية للتأليف والترجمة،1966م

8- ابن بشكوال محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المعافري، (ت 494- 578هـ/1101-1183م)، الصلة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني،بيروت،ج3.

9- ابن تيمية، السياسية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الكتاب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الجزء الأول، الطبعة الأولى،1464هـ 2003م. ،القاهرة،1371هـ.

10- ابن خاقان، أبي نصر الفتح محمد بن عبيد الله بن خاقان بن عبد الله القيسي الإشبيلي،(ت 529هـ/1134م) مطمح الأنفس ومسرح التأنس، تحقيق: محمد علي شوابكة، دار عمار، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ1983م

11- ابن خلدون، عبد الرحمن، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،(ت 732-808هـ/1332-1406م) العبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع الجزء السادس، 1421هـ

12- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ-2004..

13- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر،(ت 608-681هـ)وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الجزء الرابع، دار صادر، بيروت.

14- ابن سهل، أبو الأصبع عيسي الاسدي الجياني، (413-486هـ)ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الإحكام ،تحقيق:يحي مراد،1422هـ 2007م.

15- ابن عذارى(المراكشي)،بيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب،(712هـ/1334م)تحقيق ليفي بروفنسال، ج س، كولان، الجزء الثاني، دار الثقافة، بيروت، لبنان

16- ابن فرحون المالكي،الإمام القاضي إبراهيم بن نور الدين ، (ت799هـ/1397م)الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،تحقيق:مأمون بن محي الدين الجنان،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،1417هـ 1966م.

17- ابن قوطية ،أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن ابراهيم ابن عيسى بن مزاحم الأندلسي،(367هـ/ 977م)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري اللبناني، القاهرة بيروت، مج 2، الطبعة الثانية، 1420هـ 1989.

18- إبن كثير،أبي الفداء إسماعيل الدمشقي، مختصر تفسير ابن كثير، المؤسسة الوطنية وحدة الرعاية .البليدة، الجزائر.

19- ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن أبي القاسم)،لسان العرب،دار المعارف،بيروت،المجلد الرابع،1968م.

20- الأوسي المراكشي(أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري)،السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة،تحقيق:إحسان عباس،دار الثقافة،الطبعة الأولى،بيروت،الجزء الرابع.

21- البكري، أبي عبيد، (ت487هـ/1094م) المسالك والممالك، تحقيق : عبد الرحمن المعنى بيروت، دار الإرشاد،1968م.

22- الحميدي ،عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح أبي عبد الله الأزدي، (ت488هـ/1095م) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة1966 .

23- الخشني،أبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني،(ت360هـ/970م)قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، تحقيق: السيد عزت العطار،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الأولى،1372هـ 1953.

24- الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،(ت748هـ-1374م) سير أعلام النبلاء،تحقيق:حسين الأسد،مؤسسة الرسالة،الطبعة الحادية عشر،بيروت،1417هـ 1996م.

25- الشنتريني، أبي الحسن علي إبن بسام،(ت 542هـ-1147م)الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،تحقيق:إحسان عباس،دار الثقافة،بيروت،لبنان، القسم الأول،1417هـ 1997م.

26- الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس،(ت 598هـ/1202م) تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الجزء الثاني، الطبعة الأولى،1410هـ،1989.

27- القاضي عياض،بن موسى بن عياض السبتي،(ت 544هـ/1199م) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام المذهب مالك ،تعليق:محمد بن تاويت،ج1،ج2،ج4،

28- القزويني(زكريا بن محمد)،آثار البلاد وأخبار العباد،دار صادر،بيروت.

29- الحميري،محمد بن عبد المنعم،(توفي أواخر القرن التاسع هجري/الخامس عشر ميلادي) الروض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق:احسان عباس،مكتبة لبنان،الطبعة الأولى،1975م،الطبعة الثانية1984م.

30- الماوردي،لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب النظري،(45هـ)، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1407هـ/1987م.

31- المراكشي،عبد الواحد،(ت 647هـ)المعجب في تلخيص أخبار المغرب،تحقيق:محمد سعيد العريان،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

32- المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض،تحقيق:مصطفى السقا وآخرون،مطبعة لجنة التأليف والنشر،القاهرة، 1308هـ 1939م.

33- المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، الجزء الأول، دار صادر، بيروت، 1408هـ-1988م.

34- مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني

35- النباهي،أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي،(ت 792هـ- 1391م)كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، لجنة إحياء التراث العربي دار الأفاق الجديدة،بيروت، الطبعة الخامسة،1403هـ 1983م.

36- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب،(732هـ-1147م)نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق:مفيد قميحة، دار الكتب العلمية،محمد علي بيضون،بيروت،لبنان،الجزء الأول،1424هـ 2004م.

37- الونشريسي ،أبي العباس أحمد بن يحي،(914هـ)المعيار المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1401هـ 1981م.

38- ياقوت الحموي، أبو عبد الله الحموي، (632هـ-1225م) معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، الجزء الخامس.

المراجع:

1- أحمد فكري،قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،د ط،1983.

2- أحمد مختار العبادي،صورة من حياة الحرب والسلم،منشأة المعارف،الإسكندرية،الطبعة الاولى،2000م.

3- أحمد مختار العبادي،في تاريخ المغرب والأندلس،دار النهضة العربية،بيروت.

4- حسن إبراهيم حسن،تاريخ الإسلامي السياسي والديني والثقافي والاجتماعي مكتبة النهضة المصرية،دار الجيل،القاهرة،بيروت،الطبعة الأولى 1416هـ 1996م.

5- حسين مؤنس،شيوخ العصر في الأندلس،دار الرشاد جواد حسين القاهرة،الطبعة الثانية،1417هـ 1997م.

6- حسين مؤنس،فجر الأندلس دارسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية،دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 1423هـ 2006م.

7- الحمدي عبد المنعم الحسيني،التاريخ السياسي لمدينة اشبيلية،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة 1407هـ1989م.

8- خلاف محمد عبد الوهاب،تاريخ القضاء في الأندلس،مؤسسة العربية الحديثة،القاهرة،الطبعة الاولى،1413هـ 1992م.

9- خلف سالم بن عبد الله،نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس،الجامعة الإسلامية،فهرسة

10- خليل إبراهيم السامرائي وآخرون،تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،المدار الإسلامي،الطبعة الأولى.

11- الزركلي(خير الدين)،الأعلام قاموس التراجم للأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،دار العلم للملايين،بيروت،لبنان،الجزء الثاني،الجزء السادس،الطبعة الخامسة عشر،آيار مايو،2002م

12- سوزي حمود،الأندلس في العصر الذهبي،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،1430هـ 2009م.

13- السيد عبد العزيز سالم،تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان.

14- ظافر القاسمي،نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي،دار النفائس،بيروت،الطبعة الأولى،1398هـ 1987م،الطبعة الثالثة 1407هـ 1987م.

15- عصام محمد شبارو،الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،1423هـ 2002م.

16- محمد ابن عبود،التاريخ السياسي والاجتماعي لاشبيلية في عهد ملوك الطوائف،تطوان،1983م.

17- حم عبد الله عنان،دولة الإسلام في الأندلس،دول الطوائف،مكتبة الخانجي،القاهرة الطبعة الثانية.

18- حمود حسن أحمد،قيام دولة المرابطين صفحة مشرفة من صفحات المغرب في العصور الوسطى،دار الفكر الغربي،القاهرة.

19- معمر الهادي محمد القرقوطي،جهاد الموحدين في بلاد الأندلس،دار الهمومة،بوزريعة،الجزائر 2005م.

20- المهدي حسين بن محمد،الشورى في الشريعة الإسلامية،تقديم:د.عبد العزيز القالح،دار الكتاب،مكتبة المحامي.

21- مهدي فضل الله،الشورى طبيعة حاكمية،دار الأندلس،بيروت،1984.

22- موسى لقبال،الحياة اليومية لمجتمع المدينة الإسلامية من خلال نشأة وتطور نظام الحسبة المذهبية في المغرب العربي،الجزائر،دار هومة، الطبعة الأولى 2002هـ.

23- وديع أبو زيدون،تاريخ الأندلس حتى سقوط الخلافة في قرطبة لأهلية النشر والتوزيع، مراجعة هاني الجمل، لبنان،بيروت،الطبعة الرابعة، 2011.

مذكرات:

1-سلمي بن سلمان بن مسيفر الحسني العوفي،الحسبة في الأندلس 92-897هـ، قسم الدعوة والاحتساب، شهادة الدكتورة، المملكة العربية السعودية، 1420 1421هـ.

2-علياء هاشم ذنون محمد المشهداني، فقهاء المالكية دارسة في علاقاتهم العلمية في الأندلس والمغرب حتى منتصف القرن السادس للهجري/الثاني عشر للميلادي.

الفهارس

فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة

عبد الرحمن بن معاوية 11 12 14 29 38 41 52 60 63 78

أبو مروان عبد الملك المظفر بالله 19

الأمير حكم .13 67 71

الأمير عبد الرحمن الأوسط 13 14 29 41 54 62 63 68

الأمير عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد 15

الأمير هشام 13 53 67

جعفر ين عثمان بن نصر بن عبد الله المصحفي 17

الخليفة الحكم المستنصر بالله 16 15 18 29 43 55 69 71

شنجول 19 20

الصميل بن الحاتم 12 13

عبد الرحمن الناصري 17 15 30 43 62 70

عبد الرحمن بن مطرف بن محمد بن هشام التجيبي 18 54 73 77

الفهري 12

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر المعافري 17 18 19

هشام المؤيد 17 21 30

الشقندي 44

الحديدي 56 22 57

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
شنتمرية.	10
إشبيلية	24 25 26 27 28
ألمرية	10 25
سرقسطة	18 24 26 75
طليطلة	10 13 20 21 22 24 25 26 27 57 73
غرناطة	10 29
قلعة رياح	20
ماردة	13
مدينة الزهراء	15 18

فهرس الموضوعات

المحتوى **الصفحة**

مقدمة ..... أ
الفصل التمهيدي 9
الفصل الأول: مراسيم وتقليد نظام الشورى في بلاد الأندلس
تعريف الشورى أهم الألقاب المشاور 33
أهمية الشورى و شروط وكيفية اختيار المشاور..... 36
مهام المشاورين في بلاد الأندلس وآراء بعض العلماء للشورى 41
الفصل الثاني:علاقة الشورى بالخطط الإدارية الأخرى
تعريف القضاءوعلاقته بالشور ى في الأندلس 50
تعريف الحسبة وعلاقتها بالشورى في الأندلس 57
تعريف الشرطة و علاقتها بالشورى في الأندلس 61
الفصل الثالث:أهم التراجم لبعض المشاورين في بلاد الأندلس.....
بعض الأعلام المشاورين في فترة الإمارة والخلافة 67
بعض الأعلام المشاورين في فترة الدولة العامرية وملوك الطوائف 71
بعض الأعلام المشاورين في فترة المرابطين والموحدين..... 76
خاتمة 80
الملاحق
فهرس الأعلام
فهرس الأماكن